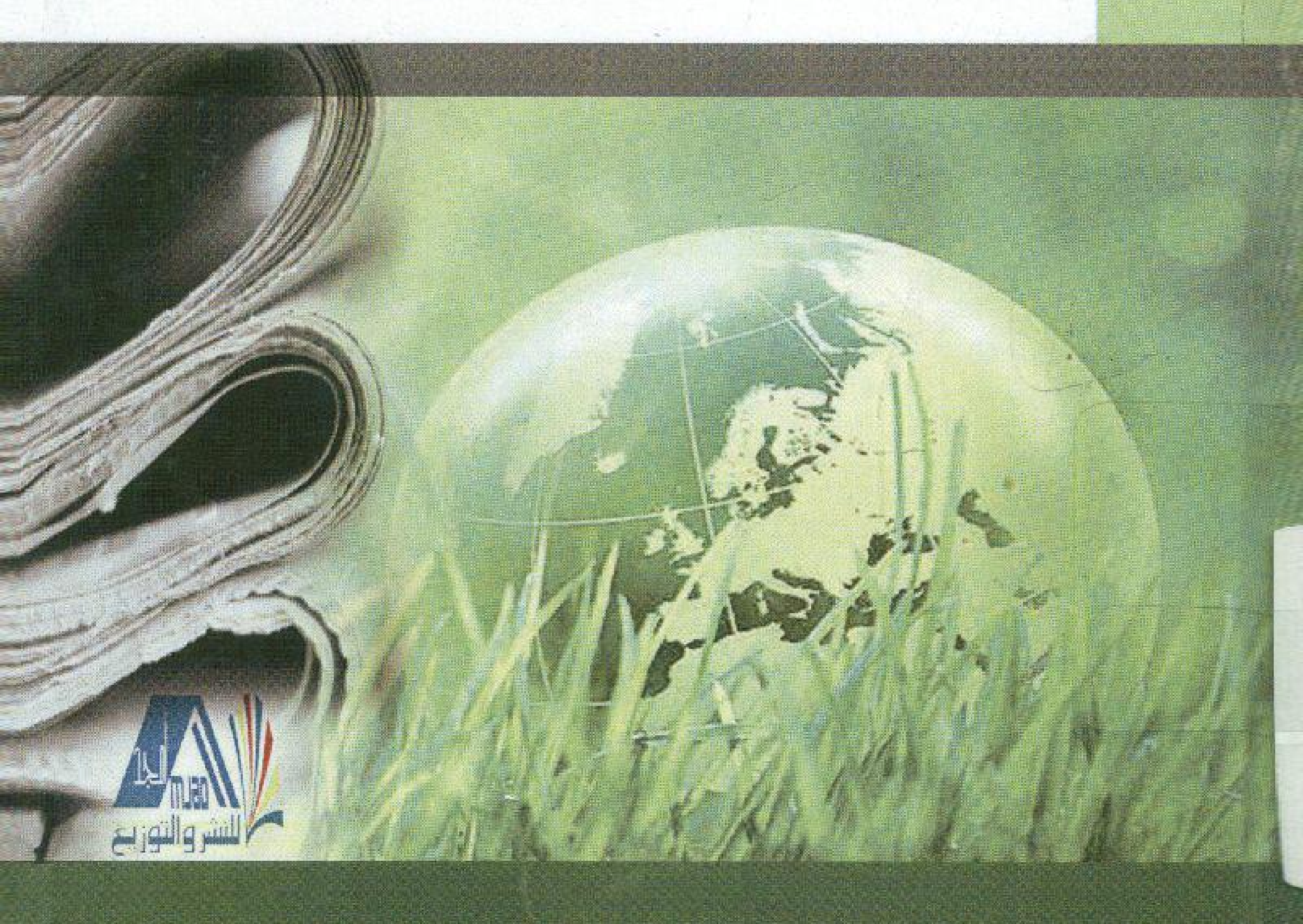
اهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية

الصحف العربية بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول

الأستاذ المساعد الدكتورة

أيسر خليل إبراهيم

كلية الإعلام الجامعة العراقية



اهتمام الإعلام العربي
بالقضايا البيئية

اهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية

الصحف العربية بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول

الأستاذ المساعد الدكتورة

أيسر خليل إبراهيم

كلية الإعلام

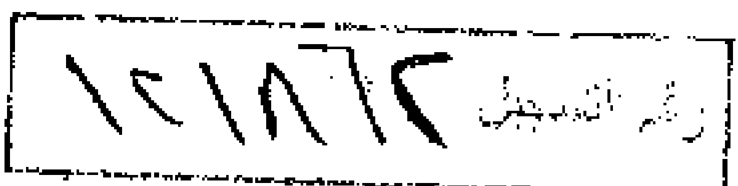
الجامعة العراقية

الطبعة الأولى

2015م



دار امجد للنشر والتوزيع



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2015/3/1120)

070.4493637
إبراهيم ، أيسر خليل.
اهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية ، الصحف العربية بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول/ أيسر خليل إبراهيم.- عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع،2015.
( ) ص
ر.إ: 2015/3/1120
الواصفات:/ الصحف // الإعلام /المشاكل البيئية

ISBN 978-9957-99 -083-1 (ردمك)

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩٤٤٥٦٣٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٣٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠
هاتف :٤٦٤٢٢٧٢ ٠٠٩٦٢٦
فاكس:٤٦٥٣٢٧٢ ٠٠٩٦٢٦
dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com
عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع النعيمي - الطابق الثالث



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف/الآية (76)

المقدمة

مع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وعناصرها خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على المستوى الإقليمي وعبر وطننا العربي وفي العالم بشكل عام، ازدادت الحاجة إلى إكساب الأفراد والجماعات الخبرة والدراية الكافيتان بعناصر ومكونات وقضايا وإشكاليات البيئة، وفهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكاليات البيئة، والتدرب على حلها ومنع حدوثها، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها من أزمات اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في بعض الأحيان. وهذا ما اعتقده شخصياً هو الوعي البيئي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية والخاصة في مجتمعاتنا العربية، ليصبح الفرد العربي قبل متخذ القرار البيئي واعياً بمتطلبات الفترة القادمة ومدركاً لاحتياجاتها. والوعي البيئي في اصله يتكون من ثلاث حلقات منفصلات متداخلات في آن واحد وهي :

التربية والتعليم البيئي: ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي بشرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرنامج التعليمي والتربوي.

الثقافة البيئية: وتبدأ من توفير مصادر المعلومات ككتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورة وفي الحوادث والنوازل والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع خاصة ذات المردود الإعلامي.

الإعلام البيئي: هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الإيجابي للرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية، ويعمل الإعلام البيئي في تسيير فهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينه تجاه البيئة وقضاياها.

ان التطور السريع وتعقد المجتمعات المدنية العربية البسيطة وظهور المدن الكبيرة مع نهايات القرن الماضي وما تلاها وتشابك مصالح المجتمعات فضلاً عن المصالح الفردية، أدي ذلك إلى تغير نمط الاتصال بين أفراد المجتمع، وانتشرت وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، وتطورت وسائل وتقنية بث

التأثير المعرفي والعلمي، فاستخدمت وسائل الإعلام العامة والمشهورة والتي

أهمها:

وسائل مقروءة:

صحافة، مجلات، كتب، كتيبات، ملصقات، نشرات

وسائل مسموعة:

راديو، أشرطة، cds، محاضرات، خطب، ندوات، مؤتمرات

وسائل مرئية:

تلفزيون، معارض، إنترنت، أفلام، قنوات فضائية متخصصة، رسائل الهاتف

الجوال متعددة الوسائط

وسائل شخصية:

مقابلات، اجتماعات، زيارات، محادثات

وبملاحظة نتائج استخدام الرسالة الإعلامية الموجهة عبر وسائل الإعلام العامة وتقنيات الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وتقنيات الوسائط المتعددة بالهاتف الجوال والشبكات العنكبوتية (الإنترنت)،فإنه يظهر جلياً التمايز النسبي لكل وسيلة إعلامية لإحداث الاستجابة و التأثير المرجو من

الرسالة الإعلامية الموجهة على الفئة المستهدفة، ومن ناحية أخرى، يكاد الملاحظ أن يجزم بان التطور الإعلامي المتواكب مع توفر تقنيات الاتصال الحديثة لن يقف، و لن يقف تطور أدوات وتقنية وأسلوب رسائله الإعلامية، ولن تنقطع حاجة الإنسان للإعلام وصناعته والاستثمار فيه.

ومشكلة الدراسة من القضايا التي لم تنل اهتماماً كبيراً بالمستوى المطلوب على الرغم من أهميتها الكبيرة بالنسبة للمجتمع وتأثيرها في تكوين وعي بيئي وثقافي وتربية بيئية لأفراد المجتمع، في المجال الحيوي الذي ترتبط به تلك العلاقة بين البيئة والصحافة هو المجتمع وأفراده وجماعته ومؤسساته، حيث يمكن لهذه العلاقة ان تكون فعالة وذات تأثير ومردود إيجابي لصالح الطرفين اذا ما تهيأت الظروف والسياسات والإجراءات المناسبة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة لكل أوجه النشاط البشري اقتصادياً وحضارياً.

"والمشكلة من هنا تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج الى تفسير"، ولكي يكون البحث علمياً " فأنه يبدأ من الإحساس بالمشكلة وهي مرحلة حاسمة من مراحل البحث تسبق مرحلة تحديد المشكلة وتتيح مرحلة الشعور بوصفها مدعاة للحل"

ومن هنا فان مشكلة الدراسة هي الإجابة عن التساؤلات التالية :

.1 ماهي اهم المصادر المعلوماتية التي يتم الحصول منها على موضوعات البيئة ؟

2. هل للمساحة المخصصة للموضوع البيئي تأثير في اختياره ؟

3. هل واقع الإعلام البيئي اليوم في الوطن العربي يرقى الى مستوى الثقافية البيئية المطلوبة امام مشاكل البيئة الجدية والخطيرة ؟

.4 هل تقدم الموضوعات البيئية بأساليب وطرق مفهومة لكافة فئات وطبقات المجتمع ؟

5. هل للمختصين دوراً فعالاً في اعداد وتحرير المادة البيئية ؟

6. هل توجد اوجه تشابه واختلاف في تناول الموضوع البيئي بكل تفرعاته عبر صفحات الصحف العربية ؟

اما فيما يتعلق باهمية البحث فانه "يستدعي تناول المشكلات العلمية ومنذ البداية التعريف بالأهمية التي تتسم بها" وتبرز أهمية الموضوعات البيئية كونها تعاني من قلة الاهتمام من قبل الصحافة العربية حيث النظرة السائدة بان

المشاكل والمخاطر البيئية شأن يتعلق بالدول الصناعية وان حدود تلك المشاكل لا يتجاوز هذه الدول.

وهذا اعتقاد خاطئ لان نسب التلوث في الهواء والماء مثلاً تتجاوز تاثيراتها دولاً ومناطق محدودة لان لاوجود لقوانين أو إجراءات تقف أمام مشكلة البيئة مثل حرائق الغابات ان تقف الأبخرة والغازات المتصاعدة من هذه الحرائق أمام حدود دول اخرى، ان مشاكل البيئة اليوم لم تعد حبيسة حدود دولة اخرى أو منطقة محدودة لهذا فأن اهتمام الصحافة بالمشاكل البيئية التي تحدث هنا أو هناك على سطح الارض لابد ان تنال استحقاقها من المتابعة والتغطية الإعلامية.

كما تأتي أهمية المتبعة والتغطية الصحفية للمشاكل البيئية من قلة الدراسات في هذا المجال مما قد يفتح افاقاً جديدة تهم المشاكل وتساهم في عملية تنمية الوعي البيئي لدى المجتمع.

واذا انتقلنا إلى الأهداف فهي التي يسعى إلى تحقيقها المؤلف من خلال دراسة هذه المشكلة والتي لا تخرج من الأهداف العامة للبحث العلمي في اطار البعد النظري والتطبيقي الخاص بالمشكلة التي يدرسها الباحث".

من هذا المنطلق فان هدف دراستنا من خلال الإجابة على التساؤلات التي آثارها وإجراءات التحليل العام للموضوعات والمحاور البيئية هو تحقيق الأهداف الآتية:

1. ايجاد العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات البيئية التي نشرت وبين أساليب التعامل معها إعلاميا.

2. تحديد اتجاهات التركيز على الموضوعات والمحاور المتعلقة بالبيئة؟ باتجاه بناء وعي بيئي لأفراد المجتمع ام هل هي في مجال ترسيخ ثقافة وتربية بيئة جماهيرية، وهل تقوم الصحف العربية بمحاولات تبسيط المادة البيئية ذات المفاهيم والمصطلحات العلمية البحتة إلى مستوى ثقافة الجمهور العام أو تستخدم اللغة العلمية الخاصة.

3. تحديد الأسس التي تتبعها الصحف (ان وجدت) في متابعة وتغطية الموضوعات البيئية التي تهدف إلى إيجاد وتعميم نظرة إيجابية جماهيرية تجاه البيئة عبر استخدام المصادر المعلوماتية او تخصيص مساحات معينة للموضوع البيئي ودور المختصون والخبراء في ذلك.

4. إمكانية تحقيق الاستفادة من أوجه الشبه والاختلاف بين الصحف العربية في تناول الموضوع البيئي.

وقد ساهمت في تنفيذ اجراءات التحليل للموضوعات البيئية وبالشكل التالي:

أ. الملاحظة Observation :

تعد الملاحظة "حجر الزاوية في أي بحث اذ تتجمع الملاحظات مهما كانت بسيطة لتكون ظاهرة تستحق البحث والدراسة .

فالملاحظة هي عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط هادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبوء بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته"

ب. استمارة التحليل Analysis :

استخدمت الباحثة استمارة التحليل لتسهيل عمليات دراسة الموضوعات البيئية وتصنيفها إلى فئات رئيسية وأخرى فرعية للوصول إلى

أهداف المادة الاتصالية وتحديدها (وقد استخدمت استمارة التحليل لما يتعلق بموضوعات البيئة المنشورة في صحيفة الأهرام المصرية تحديدا) .

ج. الوثائق Document :

ان "الوثيقة مادة توفر معلومات أو إرشادات وهي الوعاء المادي للمعرفة والذاكرة الإنسانية".

وانطلاقاً من أهمية الوثائق في مجال إعداد البحوث والدراسات العلمية بشكل خاص والثقافة الجماهيرية فقد حظيت بمكانة خاصة واهتمام كبير لتشمل كل الوسائل والادوات والقنوات التي يمكن نقل المعلومات من خلالها الى القارئ أو الباحث.

واستخدمت جريدة الأهرام اليومية المصرية كوثيقة (مصدراً للمعلومات) للوصول إلى تحليل الموضوعات البيئية ودراسة معالجة الجريدة لتلك الموضوعات حسب الأهمية، حيث تعد الجرائد "من الوثائق غير الخاضعة لحقوق النشر والتي يمكن لاي فرد استنساخها دون قيد".

وأما الدراسات السابقة فإنها "ذات أهمية بالغة فضلاً عن أنها ضرورة بحثية علمية وعملية وتأتي هذه الضرورة من المسلمة المذكورة في بحوث الإعلام التي تعتمد التغيير في الظاهرة الاجتماعية صفة أساسية".

وقد اطلعنا على بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع البيئي ودور الإعلام والصحافة في تحقيق الوعي والتربية البيئية، وفيما يلي استعراض موجز للدراسات السابقة التي حددت:

أ. دراسة امنية سلمان عبد الرزاق (الإعلام البيئي في العراق) دراسة تحليلية لقضايا البيئة في الصحافة العراقية للمدة (1991-1999) :

عالجت الباحثة في هذه الرسالة موضوعات البيئة وطرق الطرح الإعلامي لها في وسائل الإعلام المقروءة واتخذت من جريدتي الجمهورية والثورة إنموذجاً لهذه الدراسة لما تمتلكه من قاعدة شعبية واتبعت فيها اسلوب تحليل المضمون..

كانت الدراسة بحاجة إلى التعمق اكثر في هذا الجانب من حيث محاولة اقتراح أساليب جديدة لمعالجة الصفحة للموضوعات البيئية وخلصت

الدراسة الى عدم وجود الإعلام متخصص في الشؤون البيئية يستطيع ادراك أهمية الموضوعات لبيئية وكيفية التعامل معها.

ب. دراسة مبارك مناع علي العجمي (تأثير الوسائل المستخدمة بأهيئة العامة للبيئة في التوعية القضايا البيئية في الكويت)

تسعى الدراسة الى التعرف على الوسائل المختلفة التي تستخدما ادارة العلاقات العامة بالهيئة العامة للبيئة في الكويت في مجال التوعية بالقضايا البيئية واثره على المجتمع الكويتي في العاصمة.

اضافة الى تعزيز المفهوم البيئي لدى كافة شرائح المجتمع وكيفية توظيف كل وسيلة من وسائل الإعلام والاتصال في مجال التوعية بالقضايا البيئية، خلصت الدراسة الى ضرورة اعتماد الإعلام البيئي كتخصص رئيس وكمتطلب جامعي في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي وانشاء وحدة للإعلام البيئي في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض مع ضرورة الاستفادة من المهرجانات الإعلامية لنشر الوعي البيئي.

ت. دراسة سعيد بن محمد (الإعلام والمؤسسات الأخرى والافراد تجاه التربية البيئية) كلية التربية / جامعة الملك خالد:

تسعى الدراسة من خلال المباحث الثلاثة الى :

اولاً. دراسة دور الإعلام ومؤسسات المجتمع في تحقيق أهداف التربية البيئية، ثانيا. دراسة دور الأفراد في تحقيق أهداف التربية البيئية. ثالثا. المشكلات البيئية ومعوقات تحقيق أهداف الترية البيئية في المجتمع السعودي.

خلصت الدراسة الى ضرورة اسهام المؤسسات العلمية والأكاديمية في جهود حماية البيئة والاهتمام الموسع بالتربية البيئية وضرورة تضمينها في المناهج والبرامج التعليمية اسهاماً في تحقيق الوعي البيئي لدى المجتمع.

وقد احتوى الكتاب على مجموعة من المصطلحات البيئية والتي تكررت وسنحاول تعريفها وتوضيحها بالشكل التالي :

أ. البيئة Enviroment

"هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات وما يحيط بها من هواء وتربة ومياه وما تحويه من مواد صلبه او غازية او سائلة

وما يصدر عنها من إشعاعات وتأثير المتبادل فيما بين الإنسان وهذه المكونات".

ب. التنمية المستدامة Sustainable Development

" هي القابلية للاستمرار وتهدف الى الاهتمام بالعلاقات المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته والتركيز ليس على الكم فقط بل على النوع ايضاً مثل تحسين وتوزيع الدخل بين افراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية للانسان".

ت. تلوث البيئة .. Environment Pollution

" هو التحول غير المناسب للمحيط الذي نحيا فيه نتيجة للفعاليات البشرية والطبيعية من خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على أساليب استهلاك الطاقة ويشمل التلوث الحيوي والتلوث الكيميائي والتلوث الإشعاعي".

ث. الإعلام البيئي

" هو الإعلام الذي يسعى الى تشجيع السلوك الايجابي عند الافراد والجماعات والمؤسسات والعمل على تبني برامج تعليمية وتربوية وتطويرها

على مستوى المؤسسات التعليمية لحماية البيئة ونشر الثقافة والسلوك البيئي الناجح والواعي"

ج. التربية البيئية

" هي العملية التي تعنى بإعداد المواطنين الواعين بالبيئة التي يعيشون فيها وما يرتبط بها من مشكلات والذين لديهم المعلومات والمهارات والاتجاهات والالتزامات والدوافع التي تؤهلهم أفرادا وجماعات للعمل على حل المشكلات الحالية والحيلولة دون ظهور مشكلات أخرى جديدة ".

ح. الثقافة البيئية

" عملية تعلم وتعليم ممنهجة ومنظمة ومبرمجة زمنياً بهدف بناء جيل ذي كفاءة عالية واستعداد للتعامل بخبرة ومسؤولية مع القضايا البيئية".

خ. المعلومات البيئية

" مجموعة المعلومات المتطورة والمتجددة المتخصصة بالبيئة والتي يمكن الحصول عليها عبر وسائل الاتصال الحديثة والتي تهدف الى تطوير قاعدة المعلومات للفرد والجماعة والمؤسسة حول مستجدات شؤون البيئة في العالم ".

الفصل الأول

البيئة

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها: البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية والبيئة الصحية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية... اضافة علاقة النشاط البشرية المتعلقة بهذه المجالات.

وقد ترجمت كلمة Ecologyالى اللغة العربية بعبارة (علم البيئة)التي وضعها العالم الالماني ارنست هيجل عام 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما (Oikes)ومعناها مسكن و (Logo)ومعناها علم وعرف علم البيئة بانه " العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في المجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن ايضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء".

ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على ان مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها، فالبيئة بالنسبة للإنسان هي " الاطار الذي يعيش فيه

والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الاطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وامطار وجاذبية ومغناطيسية الخ... ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر".

أولاً- أقسام البيئة :

الحديث عن مفهوم البيئة هو الحديث عن مكوناتها وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية، وقد قسم بعض الباحثين البيئة الى قسمين رئيسيين هما:

أ. البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء والبحار والمناخ والتضاريس والماء السطحي والجوفي والحياة النباتية والحيوانية، والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر وغير مباشر في حياة اية جماعة حية من نبات أو حيوان أو إنسان.

ب. البيئة المشيدة: وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي اقامها ومن ثم يمكن النظر في البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق... الخ ".

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى ومحتويات هذا الاطار ليست جامد بل انها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك اقرانه من البشر.

وقد ورد هذا الفهم الشامل في احد تقارير الأمم المتحدة حول البيئة لعام 1994 لمناسبة اليوم العالمي للبيئة " اننا شئنا ام ابينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك وليس لنا بديل معقول سوى ان نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن واطفالنا ان نعيش فيها حياة كاملة وآمنة ".

وهذا يتطلب من الانسان وهو العاقل الوحيد بين صور الحياة ان يتعامل مع البيئة بعقلانية يستثمر من خلالها البيئة دون اتلاف أو تدمير ولعل فهم مكونات البيئة والعلاقات المتبادلة فيما بينها يمكن الانسانان يوجد ويطور موقعاً افضل لحياته وحياة اجياله من بعد.

واذا كانت البيئة هي الاطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ويمارس فيه علاقاته من اقرانه من بني البشر فان اولما يجب على الانسان تحقيقه حفاظاً على هذه الحياة ان يفهم البيئة فهماً صحيحاً

بكل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة ثم ان يقوم بعمل جماعي جاد لحمايتها وتحسينها وان يسعى للحصول على رزقه وان يمارس علاقته دون إتلاف أو إفساد.

ثانياً. البيئة والإنسان :

يعتبر الإنسان اهم كائن في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازدادت تحكماً في البيئة وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيداً من فرص إحداث التغيير في البيئة وفقاً لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء.

لقد احتملت الأرض من اضرار خلال العقود القليلة الماضية اكثر من طاقتها على تقديم الموارد اللازمة لحياة البشر فبالإضافة الى التعامل الخاطئ المتعدد والمستمر الذي يرتكبه البشر في استغلال ثرواته الطبيعية بوتيرة غير مسبوقة يتجاوز قدرة الأرض على تجديد هذه الثروات، وتشير التوقعات الى ان استهلاك سكان العالم عام 2050 سيتفوق على قدرة الارض على تجديد مصادرها الحيوية كما حدث خلال السنوات القليلة الماضية" ان بعض الانهار

لم تعد تصل مصباتها في البحار واختفت نصف المسطحات المائية في القرن الماضي وتواجه 20٪ من اسماك المياه العذبة في الوقت الحالي خطر الانقراض".

أن التلوث المائي الذي يتسبب فيه الانسان ادى " الى ان حوالي مليار من البشر يفتقرون الى المياه الصالحة للشرب بينما يشرب 2.4 مليار شخص مياه غير صحية ويعيشون في ظروف غير مناسبة ويموت حوالي 12 مليون شخص كل سنة بسبب تلوث المياه ويعيش اربعة مليارات شخص بدون نظام صرف صحي سليم واكثر من مليار شخص يعيشون بلا كهرباء كما يوجد اكثر من مليار شخص ممن يعيشون باقل من دولار في اليوم ويعاني من سوء التغذية 800 مليون نسمة بينهم اكثر من 150 مليون طفل".

وهذه الارقام مدونة في ملفات الامم المتحدة ويتضح من تلك الملفات ان الدول الصناعية الغنية هي المسؤول المباشر عن هذا الواقع حيث تعمد هذه الدول الى تقديم اقل ما يمكن من المساعدات للدول الفقيرة من اجل ان تتمكن من محاربة الاوبئة والتدهور البيئي ولم يتم الوفاء بالتزاماتها أي الدول

الغنية والصندوق الدولي لمكافحة الايدز والملاريا والسل يعمل بعشر موازنته البالغة سبعة مليارات دولار.

والانسان الذي يعد احد الكائنات الحية التي تعيش على الارض وهو يحتاج الى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها من غذائه العضوي الذي لا يستطيع الحصول عليه الا من كائنات حية نباتية وحيوانية ويحتاج ايضا الى الماء الصالح للشرب لجزء هام يمكنه من الاستمرار في الحياة، وتعتمد استمرارية الحياة بصورة واضحة على ايجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية التي من ابرزها مشكلات ثلاث يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. " كيفية الوصول الى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعداد متزايدة.

ب. كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل اليها للتخلص من نفاياته المتعددة وخاصة النفايات غير القابلة للتحلل.

ت. كيفية التوصل الى المعدل المناسب السكاني حتى يكون هناك توازنبين عدد السكان والسطح البيئي" .

ومن الثابت ان مصير الانسان مرتبط بالتوازنات الطبيعية وبالسلاسل الغذائية التي تحويها النظم البيئية وان أي اخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الانسان ولهذا فان نفع الانسان يكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة افضل، وعلى اساس ما تقدم يمكننا التوصل الى تعريف البيئة بانها (مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر).

ثالثا. البيئة والتلوث :

كان التلوث البيئي ولا يزال الشغل الشاغل منذ الاربعة عقود للعديد من المنظمات والجامعات ووسائل الإعلام وقد تم نشر العديد من الكتب والأبحاث والدراسات حول تدخل الإنسان في التوازن الطبيعي المتمثل بتكامل مقومات الطبيعة الثلاثة وهي القشرة الأرضية والغلاف الهوائي والمحيط المائي والتي قدر لها الخالق سبحانه هذا التوازن.

ان الإنسان في مواجهة مع ازمة تلوث البيئة والتي تكونت نتيجة لسوء التعامل في حماية وتحسين البيئة والمحافظة عليها مع لنمو غير المبرمج للجماعات

البشرية الأمر الذي لا يهدد فقط فرص الحصول على المستوى المعيشي المناسب للجماعات ونقص الانتاجية في مساحات واسعة من اليابسة والماء بسبب التلوث والذي صار مؤثراً في المناخ المحلي والكوني واللذان انسحبا على الممارسات الزراعية والعبث بالعوالم الاحيائية الطبيعية "حتى ظهرت العديد من الآفات والامراض والكائنات الغريبة التي لم تظهر في السابق الأمر الذي يدل على الخلل في العالم الاحيائي ككل".

كما واصبحت مشكلة التلوث خطراً يهدد الجنس البشري بالزوال بل يهدد الكائنات الحية حيث " برزت هذه المشكلة نتيجة للتقدم الصناعي والزيادة السكانية على مر السنين، والتلوث البيئي في معناه الواسع يشمل التلوث الحيوي للبيئة والذي يؤدي الى تلوث البيئة بالكائنات الحية مثل الميكروبات الفيروسات كما ويشمل التلوث الكيميائي للبيئة والذي يؤدي الى تلوث البيئة بالمبيدات الكيميائية والغازات ومخلفات المصانع والعديد من الكيمياويات لها نشاط اشعاعي وهذا يؤدي الى التلوث الاشعاعي للبيئة ".

ولتلوث البيئة أنواع من أكثرها شيوعاً:

أ. تلوث الهواء: يستطيع الإنسان الاستغناء عن الطعام عدة أيام ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن الهواء إلا دقائق معدودة وبالتالي يجب أن يكون الهواء صالحاً للاستنشاق ولا يحتوي على سموماً قد تسبب في النهاية أضرار بالصحة العامة سواء على المدى الطويل أو القصير.

واهتمام الإنسان بتلوث الهواء ظاهرة حديثة نسبياً بعد الثورة الصناعية وبدء تحرك الاهتمام العالمي للحد من تلوث الهواء حتى يتم تجنب الكوارث التي اصابت بعض المدن الكبرى على سبيل المثال "اسوأ كارثة احدثها تلوث الهواء في لندن عام1952والتي استمرت لمدة ثلاثة ايام حيث كانت معظم مدن بريطانيا مغطاة بالضباب وحالة من التحول الحراري غير العادي المصحوب بانخفاض شديد في درجة الحرارة في بعض المناطق وكانت طبقة الدخان فوق لندن لها سمك كبير جداً مما تسبب في إغلاق المطارات وتوقف وسائل النقل تقريباً ورافق هذه الظاهرة انتشار أمراض الجهاز التنفسي وزيادة ملحوظة في أمراض القلب ومعدل الوفيات".

ب. تلوث المياه: تأتي أهمية المياه للإنسان بعد الهواء مباشرة وبالتالي يجب ان يكون الماء نقياً في حدود معقولة والا أصيب بكثير من الأضرار.

وتتعرض المياه في مصادرها الطبيعية للكثير من انواع التلوث منها ما هو كيميائي ومنها ما هو بيولوجي وانتشر كثير من أنواع التلوث مع النمو الحضاري والصناعي والمدني للمجتمعات، وقد ساد لفترات طويلة اعتقاد لدى الجميع وهو اعتقاد خطير بان الأنهار والبحيرات والمحيطات هي انسب مكان لإلقاء مخلفات المدن والمخلفات الصناعية ومثال ذلك: "التلوث الشديد الذي أصاب مياه نهر الراين خصوصاً ذلك الجزء من النهر الذي يمر بأراضي هولندا، فقد وصلت حالة التلوث في مياه هذا النهر الى حد كبير في النصف الثاني من هذا القرن وتزداد نسبة تلوث مياه هذا النهر كلما اتجهنا نحو المصب حتى انه عندما يصل النهر الى المحيط عند الشواطئ الهولندية تصبح نسبة ما به من مخلفات اعلى ما يمكن وقد تصل بعض الاحيان الى 20٪ من مياه النهر".

ولابد عند الحديث عن التلوث ان نتناول ظاهرة (ثقب الأوزون "والذي يوجد في الغلاف الجوي لكي يقوم بعملية تنظيف أو تعقيم البيئة بالإضافة إلى حماية الأرض من الإشعاعات البنفسجية التي تصلنا من الشمس والتي يتولى

الأوزون امتصاص اكثر من 99٪ منها وبذلك يحمي أشكال الحياة المعروفة على سطح الأرض".

واوضح تقرير الهيئة التابعة لوكالة الفضاء الأمريكية "انه فيما بين 30-64 درجة جنوب خطوط العرض حيث يعيش غالبية سكان العالم تناقص الاوزون من 1.7٪ الى 3٪ خلال الفترة من عام (1986-1996) "(26).

ويرجع السبب الرئيسي لثقب الأوزون الى تلوث البيئة بالكيمياثيات عن طريق التفجيرات النووية والطيران النفاث واطلاق الصواريخ الى الفضاء وابخرة وغازات المصانع ومخلفاتها الأمر الذي اسهم في زيادة انتشار امراض مثل سرطان الجلد "حيث اوضح العلماء ان اكثر من 7٪ من الإصابة بسرطان الجلد يكون ايجابياً ومميتاً عندما يتعرض جسم الإنسان لقدر كبير من الاشعة فوق البنفسجية كما تؤثر هذه الأشعة على ضعف في الجهاز المناعي في الجسم وتسمم الجسم والإرهاق العصبي إضافة الى نقص المحاصيل الزراعية وأمور أخرى كثيرة".

ومن المشاكل البيئية الأخرى التي تعد مصدراً للتلوث:

- الانتشار العشوائي للصناعات والمشاريع الانمائية حول المدن.

- الانفجار السكاني.
- استنزاف موارد الطبيعة بشكل غير متوازن.
- الانتشار العمراني العشوائي غير المنظم على حساب الاراضي الزراعية.
- التفاقم المتزايد في إعداد وسائل حركة المواصلات وما ينتج عنه من تلويث للهواء.
- النقص في التشريع والقوانين المنظمة لعمليات حماية البيئة.
- مخلفات المواد المشعة.
- نقص الكفاءات الفنية التخصصية في مجال البيئة.
- نقص الوعي البيئي والوعي بالمشاكل البيئية.

ونستطيع القول على اساس ما تقدمان التلوث البيئي " هو كل ما يطرح الى البيئة ويؤدي الى الانحطاط في الخصائص البيئية (28) "كما انه " التحول غير المناسب للمحيط الذي نحيا فيه كله نتيجة للفعاليات البشرية والطبيعية خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اساليب استهلاك الطاقة" (29).

وهناك جملة من الأسباب جعلت مشكلة البيئة تتفاقم بشكل متسارع ومن هذه الأسباب:

أ. أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموماً.

ب. أسباب اقتصادية واجتماعية.

ت. أسباب تتعلق بالسلوك البشري.

ومن الأسباب الأخرى التي ينتج عنها التلوث البيئي " هو ان الاستخدام الإنتاجي للبيئة سوف يصبح اكثر تكلفة واعلى ثمناً نظراً لان ذلك يتطلب تنقية المياه وتصفية الهواء المحمل بالأكاسيد وتحسين التربة المجهدة والوقاية من الضوضاء وغالباً ما تكون السلع التي تؤدي الى تخريب البيئة عند انتاجها أو استهلاكها ذات اسعار متدنية مقارنة بالسلع الأخرى الاكثر ملائمة للبيئة".

رابعا. البيئة والاتجاهات الدولية:

اشياء كثيرة بدأت تذوب وتنصهر في النظام العالمي الاخذ بالتشكل منذ عقود فقانون القيمة اصبح عالمياً والسوق عالمية ورأس المال عالميا والشركات والمنظمات وحتى البيئة اصبحت جزءاً من العالمية ولتصبح من اكثر المشاكل العالمية الحاحاً والأكثر تشابكاً بين دول وأمم العالم والتي لا يمكن النظر اليها إلا من منظور عالمي والسبب ان مشكلة البيئة لم تعد مشكلة وطنية محلية

فحسب والمواد الضارة والملوثة لم تقف عند الحدود الاقليمية بل تظهر اثارا عالمية للسياسة البيئية الوطنية التي يمكن ان تنتقل عبر التجارة العالمية وغيرها من قنوات العولمة وتتميز بعض المسائل البيئية بان لها مقتضيات تتجاوز في مداها حدود المستوى المحلي أو الوطني وتشمل انتقال ملوثات الهواء مسافات بعيدة وحركة المنتجات والمخلفات ذات الخطورة عبر الحدود واستنفاذ الاوزون في طبقات الجو العليا والتغيرات المناخية وتلوث المحيطات وفقدان التنوع الحيوي ويجري البحث عن حلول لهذه المشكلات ضمن اتفاقيات بين الحكومات بصفة أساسية.

ومنذ الستينات أصبحت النزعة البيئية حركة تتمتع بتأييد شعبي كبير ومجال اهتمام واسع النطاق "وكان مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 بمثابة نقطة تحول الاهم في تاريخ الوعي البيئي كما ان المناقشات التي دارت في اوائل السبعينات والتي تركزت على تلوث الهواء والمياه في الشمال اوضحت حقيقة التدهور البيئي الذي لم يكن ناجماً فقط عن عملية التصنيع بل عن الفقر والافتقار الى التنمية ".

وأصبحت حركة البيئة منذ ذلك الحين مهتمة بكافة جوانب البيئة الطبيعية، الارض والمياه والمعادن وجميع الكائنات الحية والغلاف الجوي والمناخ والأنهار الجليدية القطبية وحتى الفضاء الخارجي وتحولت الحركة البيئية من النظر الى البيئة الطبيعية في حد ذاتها الى النظر الى علاقتها المتبادلة بأحوال البشر ورفاههم وبحالة التعاون الاقتصادي الدولي الذي يشمل قضايا الديون وأسعار السلع الأساسية وإجراءات التكيف الهيكلي والإعانات وما إلى ذلك.

وقد تنامت النزعة البيئية وتغيرت ملامحها في العقدين الماضيين لتتلاءم مع متطلبات العصر " حيث ساعدت التعديلات في مجال تحليل مردودية التكاليف الاجتماعية وبداية تقييم الآثار البيئية وتحليل المخاطر والتدابير التشريعية الجديدة على المستوى الوطني والدولي فضلاً عن انشطة الفرق غير الحكومية على اضفاء مغزى بيئي اكبر على السياسات والاجراءات ".

وشهدت الأعوام الأخيرة تطور مرحلة أخرى من مراحل الحركة البيئية تميزت بالاهتمام والتنظيم على الصعيدين الوطني والدولي بشأن المشاكل الهامة والمعقدة والواسعة الانتشار ومن امثله ذلك التخلص من النفايات

الخطرة وارتفاع درجة حرارة الارض والتلوث البحري والتفاعل بين السلم والامن والبيئة.

"كما ان اية تدابير فعالة بشأن قضايا البيئة تتطلب مجموعة كبيرة من المهارات ومنها معرفة اكاديمية واسعة من جانب الذين يظهرون اهتماماً نشطاً وقدرة تنظيمية على القيام بالأنشطة في المناطق المتباعدة حيث تبرز القضايا الى السطح والمهارات السياسية في التعامل مع الحكومات والسياسات والصناعات والقدرة على الاتصال بوسائل الإعلام والحرص والاستعداد لمواجهة القضايا الكبرى وتلك هي الملامح الرئيسية للمهمة البيئية ".

وقد اتجهت بعض الدول الصناعية الى وضع بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي رأت انها تساهم في حماية البيئة منها المعاهدات الدولية المبرمة لمنع تلوث البحار بالنفط المعتمدة في لندن عام 1954 ومعاهدة حظر الاسلحة النووية الموقعة في موسكو عام 1963 واتفاقية البحر الابيض المتوسط للحد من التلوث التي اعتمدت عام 1979. "وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة وضمن القرار 2994 المؤرخ في 15 كانون الاول عام 1982 يوم 5 حزيران يوما عالميا للبيئة من اجل زيادة الوعي بضرورة صيانة

البيئة وتحسينها واعلن يوم 17 حزيران يوماً عالمياً لمكافحة التصحر والجفاف".

وقد أفاضت جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1987 إلى التوقيع على اتفاقية حماية طبقة الأوزون المعروفة باسم (بروتوكول مونتريال)، وفي عام 1994 أعلنت الأمم المتحدة يوم 16 أيلول يوماً دوليا لحفظ الأوزون في ذكرى التوقيع على الاتفاقية.

وفي حزيران عام 1992 عقدت الامم المتحدة مؤتمراً عني بالبيئة وسمي (قمة الارض) في ريودي جانيرو وبحضور ما يزيد عن 100 دولة وهو اكبر اجتماع حكومي دولي في التاريخ المعاصر وتمخض عنه جدول اعمال القرن 21 الذي يشكل خطة عمل من اجل البيئة والتنمية المستدامة.

"وتعد هذه القمة علامة بارزة في تاريخ المؤتمرات الدولية مع وجود اتفاق على ان قمة الأرض التي تعرف رسمياً باسم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) قد نجحت في رفع مستوى الوعي العام حول الحاجة الى ان تكون الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزءا من سياسات التنمية الاجتماعية ".

وفي تقرير لبرنامج الامم المتحدة البيئي لعام 2000 يقدم تقييماً شاملاً ومتكاملاً للبيئة العالمية في مطلع الالفية الجديدة ويطرح رؤية للدخول الى القرن الحادي والعشرين، وركزت الاستراتيجية البيئية وخطة عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي "على دعم الحكومات في ادماج الاعتبارات البيئية ضمن خططهم البيئية وتقديم خطوط ارشادية للإدارة البيئية يمكن تطبيقها في جميع البرامج والمشروعات".

كما واقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي ايضاً على تقديم ورقة عمل خاصة تبحث التفاعلات بين الفقر والبيئة "حيث ان الفقراء يحصلون على جزء كبير من استهلاكهم من الموارد الطبيعية وموارد المجتمع الذي يعيشون فيه ومن الجائز ان يكون الفقراء نصيب من عوامل إعادة التكوين البيئي بوسيلة تخفيف الفقر".

وفي 5 تشرين الثاني عام 2001 أعلنت الأمم المتحدة يوم 6 تشرين الثاني من كل عام يوما دولياً لمنع استغلال البيئة في الحروب والصراعات المسلحة والسبب في ذلك الإجراء هو الضرر الذي يلحق بالبيئة خلال الصراع المسلح الذي يؤذي النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية بعد وقت من انتهاء

تلك الصراعات وغالباً ما يتجاوز الضرر بتأثيره حدود الاراضي الوطنية والجيل الحالي.

ويجمع الخبراء والمختصون بشؤون البيئة والتنمية ان من المشاكل المؤثرة على البيئة هي :

1. الانفجار السكاني:

هذه الظاهرة التي لم تأخذ اهتماماً من مؤتمر القمة الاولى مع ان صندوق الامم المتحدة اصدار تقريراً عن وضع السكان عام 1992 بعنوان (عالم على كفة الميزان) يقول فيه: (في منتصف عام 1992 سيصل عدد سكان العالم 4805.00000 مليار نسمة وسيصل متوسط الزيادة السنوية لسكان العالم الى 97مليون نسمة، ويرافق الانفجار السكاني انفجار استهلاكي للفرد وهذا ما يهدد الموارد المتجددة من ارض، مياه، الانواع الاحيائية الأخرى)، ويضيف التقرير (لقد ارتفع عدد الفقراء في افريقيا من 166 مليون نسمة الى 273 مليون نسمة وفي امريكا اللاتينية من 135 مليون نسمة الى 204 مليون نسمة ووصل عدد الفقراء في اسيا 373 مليون نسمة).

ويشير التقرير الى زيادة قدرها 60 مليون طفل لا يستطيعون الدخول الى المدارس وان اربعة من كل عشرة أطفال في الدول النامية لا يتمكنون من اتمام التعليم الابتدائي.

2. الديون:

والديون من اكبر الكوارث التي تهدد شعوبا بأكملها وحين ننظر الى حقيقتها نجدها انها هي فائض الانتاج لدى الدول الصناعية وبدونها لا تتحرك صناعات هذه الدول فهي التي حافظت على نقد تلك الدول واقتصادها وحركت الاتها وعمالها ومن خلالها حتى اصبحت هذه الأموال لدى بعض الدول الصناعية توازي ميزانياتها واصبحت بالنسبة للدول المدينة اكبر من موازناتها مرات حيث عجزت الدول المدنية عن دفع فوائد ديونها وليس اقساط ديونها فلم تنصرف الى التنمية ولم تستطع العناية بالأرض وبالحرص على الغابات وتنميتها فعلى سبيل المثال " ان مساحات الغابات في سيبيريا تعادل مساحة الولايات المتحدة الامريكية وهي في طريق الابادة من اجل بيعها مما يكون له الاثر الكبير في تقليل نسبة الاوكسجين في العالم ويكفي ان نعلم ان الحد الادنى من نصيب الفرد في باريس من المساحات الخضراء هو

25 متراً بينما نصيب الفرد الواحد من المساحات الخضراء في القاهرة التي يصل تعدادها الى اكثر من 15 مليون نسمة هو 16 سنتمترا".

3. ظاهرة تآكل الشواطئ وارتفاع مستوى البحار:

ويتبع ذلك ظاهرة تضاؤل النباتات المغمورة بنسبة 12٪ بسبب تضاؤل سمك طبقة الاوزون" فالنباتات المغمورة بالمياه هي سلسلة غذائية في المحيطات ومن عوامل توفير الطعام الضروري لحماية الكائنات فيها حيث تقدم البحار 30٪ من البروتين الحيواني العالمي المخصص للاستهلاك البشري الأمر الذي يؤدي الى انخفاض ملحوظ في موارد الغذاء العالمي".

لقد ابدت دول العالم حرصاً على هذا الكوكب ولكن موقف الدول الصناعية كان شأن اخر ورغم انشاء وكالة تابعة للأمم المتحدة مهمتها مراقبة تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة الا انها لا تملك اية صلاحية تنفيذية وهكذا اختتمت اعمال المؤتمر وظلت مشاكل البيئة دون حلول ملموسة وحقيقية.

وبمرور العقد على قمة الأرض الأولى التي الزمت المشاركين فيها بخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وحماية التنوع الحيوي فلا تزال نسبة انبعاث الغازات الضارة ترتفع باضطراد ، بينما تتفاقم التغيرات المناخية ويزايد

معدل اندثار بعض انواع الكائنات الحية على سطح الارض مما يشكل خللاً في حالة التوازن الطبيعي عليها.

حيث ان "نصف انهار العالم تعاني من التلوث وتتعرض الانواع من الحيوانات الى الانقراض وملايين البشر بصورة خاصة من الدول الافريقية يموتون بسبب مرض الايدز حيث وصلت معدلات هذا المرض الى اكثر من 50٪ من مجموع السكان ، اما الحرائق فقد دمرت في سنة واحدة 2.4٪ من غابات الكرة الارضية".

ولقد تضاءلت المساحات الخضراء خلال التسعينات-أي بعد القمة الاولى- بمقدار الاف الكيلومترات وترتبت على اثر ذلك اضرار على المناخ والحيوان والنبات واوجه النشاط الاقتصادي، وعلى ما تقدم فانه ينظر الى استنفاذ الموارد البيئية على انها خطر اخر يحدق بالبيئة ولا بد من مواجهته.

وقد وضع التقرير الذي قدمته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1992 توضيحاً وتفسيراً لفكرة التنمية المستدامة جاء فيها :

ان التنمية المستدامة " هي فكرة معيارية اساسية ترتكز حول استمرارية المجتمعات البشرية في السعي لتحقيق حياة افضل ولكن ينبغي على تلك

المجتمعات إيلاء الأولوية خلال شروعهم في هذا السعي الى تلبية الاحتياجات الاساسية للفقراء واضعين في الاعتبار عدم إفساد قدرة الأجيال المستقبلية ".

ومن هنا عملت هذه الفكرة على توضيح ان المسألة ليست اختيار بين حماية البيئة أو النهوض أو التقدم الاجتماعي ولكن الأمر في حقيقته هو المشكلة التي تكمن في اختيار انماط اقتصادية واجتماعية تنموية تتناسب مع الاهتمام البيئي المناسب ولهذا فان فكرة التنمية قد تلاقي الترحيب من دول الشمال أو الجنوب لتعكس التوعية البيئة المتنامية .

وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تتعامل مع ملف فكرة التنمية المستدامة فان الوقت ذاته قد شهد ازمة ديون وركود اقتصادي في العديد من البلدان الفقيرة وبدأت تظهر العواقب العالمية الناتجة عن التدهور البيئي والملاحظ ان الهدف المنشود من وراء تطبيق التنمية المستدامة هو عملية التعزيز نفسها وليس التوجه نحو تدعيم مؤسسة أو ممارسة أو بيئة محددة ولهذا فان مكونات عملية التنمية المستدامة تتمثل في الانماط الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الاستثمارية أو السلوكية .

وبوجه عام تتجه هذه العملية الى المحافظة على القواعد التنموية على الرغم "من ان كلمة التنمية في حد ذاتها تشير الى التحول الفعال في الانظمة البيئية القائمة والهياكل الاجتماعية السائدة الا ان التنمية لا تستوجب بالضرورة الحفاظ على كل من تلك الانظمة والهياكل في الوقت ذاته ان استمرارية الدعم وفتح باب النقاش والحوار حول ما يجب الحفاظ عليه والالتزام به أو تبديلع من واقع التنمية المستدامة يصبح امراً مستحيلاً دون الاخذ بالاعتبار عملية على الكثير من الموارد البيئية والمؤسسات الاجتماعية والممارسات السلوكية ".

خامساً. البيئة والتنمية :

تسابقت المجتمعات الى وضع الخطط التنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد يؤدي ذلك الى النمو وبالتالي التغير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي.

ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر الا ان النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي الى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية "وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع

التلوث في خضم اقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال علي سبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة ،لذا فان من الطبيعي ان المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الادارية تجاه البيئة"،وتتصف كثير من السياسات الادارية البيئية في الدول النامية بضعف مقوماتها وهو ما يؤدي الى استيراد وانتقال بعض التقنية والمصانع من الدول الصناعية لكثير من الملوثات البيئية.

ولقد ادى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية الى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development" وهي تنمية قابلة للاستمرار تهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والاسكان ، وتهدف التنمية المستدامة ايضا الى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادية للمشاريع التنموية وحيث ان البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان وان التنمية هي الاسلوب التي

تتبعه المجتمعات للوصول الى الرفاهية والمنفعة، لذا فان الاهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض".

ووضعت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام 1992 في اعتبارها "انه مازال هنالك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر وان هنالك تفاوت كبير في انماط الموارد التي يستخدمها كل من الدول الغنية والفقيرة اضافة الى ان النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة وهذا دعت اللجنة العلمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية الى اعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الضرورية للفقراء ومنع الاضرار السلبية المؤثرة بانعكاساتها على بيئة العالم".

وقد اثارت ثلاث عناصر اساسية اهتمام الحكومات في الدول الصناعية الكبرى مستوحاة من مفهوم التنمية المستدامة وتتمثل تلك العناصر بما يأتي:

" اولاً .ادماج الاطر البيئية في صنع القرار .

ثانيا. توسيع المشاركة الاجتماعية في ادارة النظام البيئي .

ثالثاً . تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي" (46).

ولابد من الاشارة الى الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية حيث يمر عالم اليوم بنقطة تحول سببتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة من جهة ثورة المعلومات والتقنيات والاتصالات من جهة اخرى كما ان هذه التقنيات المعلوماتية والاتصالية والبنية التحتية للمعلومات العالمية الجديدة سلبية وإيجابية على التنمية " وثمة نقاش دولي مستمر حول الطرق التي تستطيع فيها الدول النامية الاستفادة من ثورة المعلومات حيث لاتزال العديد من البلدان النامية تفتقر الى البنية التحتية للاتصالات الأساسية".

وتشكل المعلومات حافزاً قوياً لتغير المجتمع حيث ان العلاقة بين استخدام المعلومات والتنمية المستدامة علاقة معقدة فالتنمية اذا نظرنا اليها من وجهة نظر البلدان النامية "نجد ان علماء الاقتصاد فيها وجدوا ان الناتج القومي الاجمالي لكل شخص كتعريف مرادف لمفهوم التنمية".

وقد تضمن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2000 صورة اكثر دقة لفكرة التنمية في الوقت الذي يعمل فيه البنك الدولي ومنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية مع عدد من المؤشرات لتحقيق التنمية المستدامة بالشكل التالي:

"مرحلة نمو الدولة اذا نظرنا الى عوامل وهي : الفقر – التعليم– الجنس – الصحة – البيئة – ومن هنا فان التنمية المستدامة بديلاً للتنمية التقليدية وذلك بالتركيز على المشاركة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية".

وهناك ثلاث ابعاد حاسمة ومتفاعلة للتنمية المستدامة حددتها المؤتمرات الدولية التي عنيت بالبيئة والتنمية والامن الغذائي وهذه الابعاد بدورها تضمنت اتجاهات محددة وبالشكل التالي

اولاً .الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة :

ويمكن تقسيم اتجاهات هذه الابعاد الى ما يأتي :

أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية .

ب. تبديد الموارد الطبيعية .

ت. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته .

ث. تبعية البلدان النامية .

ج. التنمية المستدامة لدى البلدان النامية.

ح- المساواة في توزيع الموارد.

خ- تقليص الانفاق العسكري.

د. الحد من التفاوت في الدخل .

ثانياً. الابعاد البشرية للتنمية المستدامة :

ويمكن تقسيم ابعاد هذه الاتجاهات الى ما ياتي :

أ. تثبيت النمو الديمو غرافي .

ب. الاستخدام الكامل للموارد البشرية .

ت. الاسلوب الديموقراطي في الحكم .

ثالثا. الابعاد البيئية للتنمية المستدامة :

ويمكن تقسيم اتجاهات هذه الابعاد الى ما يأتي :

أ. اتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي.

ب. حماية الموارد الطبيعية .

ت. حماية المناخ من الاحتباس الحراري .

جانب اخر لمفهوم البيئة وعلاقتها وارتباطها بالتنمية يتجسد في سعي المجتمعات لتقييم نجاح خططها التنموية بالاعتماد على مؤشرات محددة

والاسلوب التقليدي في تقييم نجاح خطط المجتمعات غالباً ما يركز على موضوع متوسط دخل الفرد في البلد الا ان الاستراتيجيات الحديثة والمرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى.

" ولقياس التلاحم بين مختلف الانظمة فان مؤشرات الاستدامة تشمل العديد من الجوانب مثل الاقتصاد والبيئة وثقافة وحضارة المجتمع ودور الحكومة وسياستها واستخدام الموارد والصحة وأعداد السكان والامن والرفاهية والمواصلات ولعلاهم تلك المؤشرات والمرتبطة باستخدام الموارد استهلاك الطاقة، أساليب استخدام المياه وغيرها".

وللمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية دوراً حيوياً في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية حيث" يوجد اتجاه متنامي لدى واضعي السياسات والاستراتيجيات في تلك المنظمات لتطوير الأساليب الإدارية بحيث تتواكب مع مفهوم الاستدامة وتساهم في ترسيخ مفهوم التنمية القابلة للاستمرار ولذا فقد تم تطوير العديد من المعايير لمساعدة المنظمات والحكومات في تحديد السياسات

والأساليب والأهداف على مبدأ تطبيق الالتزام بالمعايير السليمة على اساس تطوعي الا ان تطبيق بعض المعايير التطوعية اخذ يتحول تدريجياً الى مسار الزامي وفقاً لما تمليه سياسة الحكومات والاتفاقيات الدولية السريعة التطور".

" ولعل من اهم المؤتمرات الدولية التي طرحت مفهوم التنمية المستدامة وحولتها الى فكرة قابلة للتطبيق واعدت الخطط ورسمت السياسات التنفيذية لها هو مؤتمر قمة الارض الاولى لعام 1992، كما نص جدول اعمال القرن الواحد والعشرين في ذلك المؤتمر على ضرورة دعم واشراك المنظمات غير الحكومية في مسيرة التنمية ولقد اقام هذا المؤتمر الحجر الاساس لمؤتمر قمة الارض الثانية جوهانسبيرغ والذي حدد موعد له عام 2002 لمنح الدول المشاركة في القمة مدة عشر سنوات لتنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر الاول لعام 1992 ".

ونظمت الامم المتحدة عام 2002 مؤتمر قمة جوهانسبرغ (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) لاستعراض الى أي مدة استطاعت الدول والمنظمات والمجتمع المدني من تنفيذ الاهداف المرجوة المتفق عليها في قمة الارض الاولى عام 1992بعد مرور عشر سنوات حيث " ان الامم المتحدة

قد نظمت مؤتمري قمة للتنمية المستدامة منذ عام 1992 لتقييم التقدم في تطبيق التنمية المستدامة الاول اقيم في نيويورك عام 1997 والثاني عام 2002 في جوهانسبرغ"، وقد تم الاتفاق في المؤتمر على ان التقدم كان مخيباً للآمال فقد اصبح التدهور البيئي وبالتالي استهدف مؤتمر قمة جوهانسبرغ وضع الاساس لمنهج جديد ذو اتجاه عملي "مع تأسيس عدة أهداف وجداول زمنية والتزامات بتشجيع التنمية المستدامة ومن محاور الخطر التي جعلت شعوباً ومنظمات تطالب بعقد قمة الأرض الثانية :

اولا. التلوث البيئي .

ثانيا. انخفاض المعونات .

ثالثا. مسؤولية الشركات والمحور الاقتصادي.

رابعا. الانفاق على الدمار .

من هنا يمكن القول ان بيئة العالم لا تزال هشة جداً والتدابير القائمة للحفاظ عليها بعيدة من ان تكون كافية، لقد تم تحقيق تقدم ضئيل في مجال الحد من الفقر في الدول النامية والعولمة لم تنفع الكثير من البشر في العالم. " ان السمة البارزة للعقد الماضي هو قلة الموارد وغياب الادارة السياسية والنظرة

التدريجية وغير المنسقة وانماط الانتاج والاستهلاك المدمرة والتي اجتمعت كلها لتعيق الجهود المبذولة لتطبيق التنمية المستدامة أو التنمية المتوازنة بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وقدرة الارض وانظمتها البيئية على تلبية حاجات اليوم والمستقبل".

وعلى الرغم من مرور عقد لم يشهد نتائج مرضية تبقى (اجندة21) – الاتفاق الذي تم اعتماده بالأجماع خلال قمة الارض الاولى في ريودي جانيرو عام 1992رؤيا قوية وبعيدة الامد قائمة حتى اليوم.

"حيث تغير العالم كثيراً خلال السنوات العشر التي اعقبت القمة المذكورة وظهرت حاجات وتحديات جديدة ناجمة عن العولمة وعن الثورة في مجال الإعلام والاتصال مع ذلك تبقى التنمية المستدامة خياراً قابلاً للتطبيق اكثر من النظرة الحالية التجارية للتنمية خاصة بعد ان وضعت التنمية على مائدة المفاوضات في اجتماع منظمة التجارة العالمية 2003 في اطار المؤتمر الدولي لتمويل التنمية حيث حددت التوجهات الاقتصادية عديدة ".

وقد وجدت حركات بيئية كثيرة الحل لمواجهة كارثة سوء الاوضاع الصحية والغذائية والاجتماعية بسبب الفقر ونقص الموارد والعمل الايجابي في

تكوين بيئة نظيفة "من خلال تنظيمات اجتماعية تجعل البشر قادرين على حماية البيئة ومنع المشروعات الضارة بها التي تعود بالأساس الى ضعف وانعدام الجمعيات والمؤسسات التي تنسق جهود الناس لتحقيق احتياجاتهم دون المساس بالبيئة وفي اقامة مشروعات ناجحة في التنمية التي تعتمد مقاييس القدرة في الحصول على الغذاء والتعليم والمشاركة العامة والصحة والبيئة السليمة " .

حيث ان عنصر البيئة هو من اهم عناصر التنمية المستدامة " حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ليس في التخطيط التنموي فحسب بل وفي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ككل رغم وجود من يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية ادارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والاساليب الممكنة والمحافظة كاهم ما توحي اليه التنمية المستدامة "، كما لابد من وجود علاقة تكاملية وتفاعلية بين البيئة والتنمية المستدامة من حيث التنمية في حقيقتها "هي السعي من اجل تحقيق نمو سكاني عالمي ثابت ومستقر وبدون ذلك لا يمكن تحقيق التنمية التي تبدو مستحيلة في ظل النمو السكاني العالمي الراهن الذي سيزيد من الطلب على الغذاء وعلى الطاقة وعلى سائر المتطلبات

الحياتية الأخرى كما سيؤدي الى ازدحام المدن الى المزيد من التلوث وسيعمق حتماً التوجه الراهن نحو ابادة الغابات وتزايد حجم النفايات ".

ورغم ان هذه الأسباب ليست وحدها المؤدية للتدهور البيئي ورغم ان الإنسان ليس هو الوحيد المسؤول عن ما تشهده الأرض من إجهاد لكن تبقى القضية السكانية محورية وارتكازية بالنسبة لمعظم الحديث عن التنمية المستدامة في العالم حيث يرتبط بهذا البعد السكاني عنصر الفقر وتزايد عدد الفقراء في العالم.

فالبيئة والتنمية هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يكمل الاخر فلا يمكن تحقيق الامن البيئي الا من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية " لان تحقيق الأمن البيئي والتنموي يتم من خلال تضافر مجموعة الجهود المبذولة من قبل الدولة والافراد من اجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وتأمين ضد المخاطر.

لقد اصبحت الدراسات البيئية مجالاً مهماً من مجالات دراسات التنمية لدرجة انه اصبح من الضروري " ان يدرس أي مشروع تنموي من ناحية أثره على البيئة دراسة مستفيضة ولم يأت الاهتمام بالأثر البيئي عفوياً بل نتيجة

لتطورات بيئية اثبتت ان النشاطات التنموية والاقتصادية الأخرى التي يقوم بها الإنسان لها بالغ الأثر على البيئة وتركيبها "، وانه من الضروري ان تتم كل النشاطات بطريقة تحافظ على التوازن البيئي وعلى إبقاء عناصر البيئة سليمة وخالية من الملوثات التي تغير من أشكالها أو تجعلها سامة وملوثة.

الفصل الثاني

البيئة العربية

ان واقع البيئة والصحافة العربية في الوطن العربي يفرض في البداية الحديث عن واقع البيئة بحد ذاتها في المنطقة العربية ثم التطرق الى اهتمام الصحافة بموضوع البيئة ودور الإعلام البيئي واهدافه وتطوير الوعي البيئي عربياً وكما سنلاحظ في ادناه :

أولاً. واقع البيئة عربياً :

يواجه الوطن العربي اليوم شأنه شأن بقية المجتمعات الدولية ، تحديات كبيرة تتمثل في تخطيط التنمية بحيث تسد احتياجات الانسان الاساسية دون التعدي على قدرات الموارد البيئية لكي تستطيع الوفاء باحتياجات الاجيال القادمة، وعلى الرغم من كثرة الموارد الطبيعية الضخمة والمتنوعة في الوطن العربيان وتيرة النمو الاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية ظلت في مستويات متدنية والمتعثر بسبب عدم الاخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية المترتبة عند تنفيذ الخطط التنموية بل ان التقدم الذي تم احرازه في بعض المجالات ادى الى تسارع معدلات التدهور البيئي واستنزف الموارد الطبيعية اضافة الى تناقص مستمر في مصادر المياه العذبة وتدهور نوعيتها فضلاً عن

زيادة تدهور التربة وتفاقم مشكلات التصحر والاحتباس الحراري وتلوث الهواء والجفاف .

لقد كانت انجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشرية اقل من المتوسط العالمي ورغم انخفاض معدل الفقر مقارنة مع اجزاء اخرى من العالم فما زال الوطن العربي مكبلاً بأغلال اخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر في الفرص واذا تناولنا العنصر الاساسي في التنمية والمؤثر على البيئة وهو عنصر السكان نجد ان المواطن العربي اصغر سناً من المتوسط من سكان العالم باسره وتشكل الهجرة داخل البلدان العربية ومنها واليها مظهراً ديموغرافياً هاماً اضافة الى التحضر حيث نجد " ان نصف عدد السكان يعيش اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع عام 1950وما زالت نسبة نمو السكان عالية حيث من المتوقع ان يصل عدد السكان الى 459 مليون عام 2020وبقدر ما تطرح السمات السكانية العربية من تحديات متعددة بقدر ما توفر فرصاً كثيرة حسب قدرة البلدان العربية على توظيف تلك القدرات البشرية بالشكل السليم".

اما البيئة فأننا نجد ان "دولاً عربية تواجههم شاكل في توفير المياه حيث ان حصة الفرد هي اقل من 1000 متر مكعب للشخص الواحد في السنة، ونجد تلوث اليابسة يحدد انحساراً في الشواطئ البحرية مما يكلف الدول حوالي بليوني دولار سنوياً جراء الخسائر في ميدان السياحة، وقد انخفضت نسبة الاراضي الزراعية للفرد في الدول العربية من 4.0 هكتار عام 1970 الى 24.0 عام 1998 ".

وقد اسهمت الصراعات والحروب في الاضرار بالبيئة لهذا فالحاجة ملحة الى وضع استراتيجيات لحماية البيئة ولوضع حد للتدهور البيئي من خلال تشجيع عمليات الانتاج والممارسات العامة للبيئة.

والدول العربية تعاني بدرجات وبشكل أو بآخر من تدهور الموارد وارتفاع معدلات التلوث وتتأثر بذلك الحالة الصحية للمواطنين "فقد صاحب عملية النمو ظواهر سلبية متعددة ابرزها في المدن وخاصة في مجال توفير مياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من النفايات وكفاءة وسائل النقل العام وازدياد اعداد المركبات والاختناقات المرورية وانتشار الضوضاء

وتلوث اضواء وتلوث الغذاء وتزايد حدة المشاكل في المناطق العشوائية واحزمة الفقر حيث السكن غير الصحي والازدحام وسوء التغذية ونقص الخدمات".

أما في المناطق السكنية المتاخمة للمدن الصناعية حيث انتشار ملوثات الهواء وافتقار البيئة في أحوال كثيرة الى شروط السلامة والصحة المهنية ، " وفي الريف فهناك معاناة من عدم توافر الخدمات الأساسية الملائمة وسوء استخدام المبيدات وتلوث المياه والآبار ونتج عن ذلك كله تدني ملحوظ في أحوال المواطنين الصحية والنفسية اضافة الى الشيخوخة المبكرة والأمراض الناجمة عن تلوث البيئة خاصة امراض الجهاز الهضمي والتنفسي وأمراض اخرى ناجمة عن التلوث التراكمي مثل السرطان والفشل الكلوي الى غير ذلك.

وتتسم البيانات والمؤشرات الصحية المرتبطة بالبيئة العربية بالقصور وعدم الشمولية وتقتصر كونها جهود بحثية محدودة لمراكز ومعاهد علمية بالرغم من اهميتها في تقييم خطورة التدهور البيئي على صحة المواطن وتحديد المشاكل البيئية الخطرة للحد من تأثيراتها ".

وموقف العالم العربي شعوباً وحكومات من موضوع البيئة توضح عام 1986 أي بعد اربعة عشر عاماً من مؤتمر الامم المتحدة للبيئة الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، حيث صدر الاعلان العربي للبيئة والتنمية في اجتماع الوزراء العرب المعنيون بشؤون البيئة تم التأكيد على اندماج الاعتبارات البيئية في التخطيط للتنمية.

وفي عام 1987 قرر الوزراء العرب في الرباط تأسيس ما يعرف الان بمجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة، وفي عام 1992 عقد في القاهرة المؤتمر العربي الوزاري لهذا المجلس ولكن من دون تقديم أي تعديلات أو اضافات على اعلان الرباط واستمر الأمر حتى عام 2001 حيث اعد تقرير عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ولكن من دون التطرق في حيثياته الى ماضي العمل البيئي في المنطقة وما هي النجاحات والاخفاقات واسباب تعثر الخطى في تنفيذ البرامج المعدة لتحسين وحماية البيئة وفيما عدا ذلك فقد تم تحديد اربع مشكلات فقط للبيئة لكي يتم التوجه نحوها للعمل وهي (المياه – الارض – الطاقة – اتساع رقعة المناطق الحضرية على حساب المناطق الساحلية).

وفي السنوات الاخيرة اقر عدد من القوانين البيئية في الدول العربية رغم ان اصدار مثل هذه القوانين أو التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والاقليمية لا يعد كافياً لان المهم هو تطبيق هذه القوانين والالتزام ببنود الاتفاقيات .

وفي متابعة للقوانين البيئية في الدول العربية لاحظنا ان غالبية القوانين البيئية السارية في الدول العربية بنداً خاصاً يحض على نشر التوعية البيئية في المجتمع باعتباره الخطوة الاولى في تفعيل القوانين البيئية على المستوى الوطني لذلك كان من الضروري ان تتضمن القوانين البيئية الاحكام التي تجعل من المهمات الاساسية للإدارات البيئية في الدولة وضع البرامج والخطط للتثقيف والتعليم البيئي مما يجعلها التزاماً قانونياً على الدولة يتطلب اتخاذ التدابير المناسبة للوفاء به.

ثانيا : بعض عوائق البيئة واشكاليات البيئة عربيا:

حيثما يسود الفقر تسود ظواهر التخلف والجهل والمرض، لأنه يحول دون تحقيق متطلبات الحياة الكريمة وتأمين الكفاف للإنسان حتى يتمكن من بناء بيئته واسرته ومجتمعه على احسن وجه ممكن، لذلك ارتبطت البيئات المتخلفة

مع وجود المجتمعات الفقيرة، وبالعكس فان المدن العامرة بالحياة والتمدن الحضري هي دائما رديفة الغنى والحياة الرغيدة لأبنائها، ناهيك عن مستوى الوعي والمسؤولية التي يتمتع بها ابناؤها للحفاظ على بيئة صحية وسليمة يتفاعل معها ويؤثر فيها بشكل

لا يتجاوز على مواردها او يتعسف عليها.

ومن هذا المنطلق فقد ركزت جهود التنمية لدى دول العالم المتحضر على تخصيص موارد هائلة لتحقيق الرفاه المادي والفكري والثقافي لعموم شرائح المجتمع، ذلك لان اساس كل تنمية حقيقية هو الانسان، وبقدر ما تتوفر لهذا الكائن الحي من امكانيات العيش الرغيد يتمكن من ممارسة دوره المسؤول في البناء، وحماية البيئة، والحفاظ عليها من عوامل التآكل والتدمير التي تتعرض لها جراء شواغل هذا الانسان وسعيه الدائم لتلبية متطلبات حياته اليومية للفقر، والفقر يعني الحرمان، في حين ان التنمية الإنسانية تستهدف تمكين الفقراء من تنمية كفاءاتهم وقدراتهم الإبداعية. " فالفقر يمثل عجز الإنسان عن امتلاك الكفاءة اللازمة لتأمين الحدود الأدنى من الرفاه. وهو ما يتطلب من صانعي القرار السياسي الحريصين على مصالح شعوبهم اعتماد سياسات

وبرامج توفر للفقراء إيصال أصواتهم وآراءهم حول جميع القرارات التي تخص حياتهم، على قاعدة تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية للتغلب على الفقر ان هذه الظاهرة هي احدى الظواهر المدمرة لكيان المجتمع، وانسانية الانسان، وكرامته. وهي احدى العوائق التي تحول دون اطلاق مواهبه وقدرته على الخلق والابداع في بيئة مناسبة وسليمة. فحيثما يسود الفقر تسود ظواهر التخلف والجهل والمرض" ، لأنه يحول دون تحقيق متطلبات الحياة الكريمة، وتأمين الكفاف للإنسان، حتى يتمكن من بناء بيئته واسرته ومجتمعه على احسن وجه ممكن، لذلك ارتبطت البيئات المتخلفة مع وجود المجتمعات الفقيرة، وبالعكس فان المدن العامرة بالحياة والتمدن الحضري هي دائما رديفة الغنى والحياة الرغيدة لأبنائها، ناهيك عن مستوى الوعي والمسؤولية التي يتمتع بها ابناؤها للحفاظ على بيئة صحية وسليمة يتفاعل معها ويؤثر فيها بشكل لا يتجاوز على مواردها او يتعسف عليها .

ومن هذا المنطلق فقد ركزت جهود التنمية لدى دول العالم المتحضر على تخصيص موارد هائلة لتحقيق الرفاه المادي والفكري والثقافي لعموم شرائح

المجتمع، ذلك لان اساس كل تنمية حقيقية هو الانسان، وبقدر ما تتوفر لهذا الكائن الحي من امكانيات العيش الرغيد يتمكن من ممارسة دوره المسؤول في البناء وحماية البيئة والحفاظ عليها من عوامل التآكل والتدمير التي تتعرض لها جراء شواغل هذا الانسان وسعيه الدائم لتلبية متطلبات حياته اليومية وضمن متابعاتها واهتماماتها التخصصية، نشرت مجلة "البيئة والتنمية" البيروتية، تحقيقاً وافياً عن الفقر والبيئة، جاء فيه بأن الحاجة الى الحطب للطبخ والتدفئة تدفع الفقراء الى قطع الأشجار، وسرعان ما تتعرى الغابات من غطائها النباتي. ورعي المواشي يترك الأرض قاحلة والتربة عرضة للتآكل والانجراف مع الأمطار والرياح .وكثيراً ما يؤدي الجهل الى ممارسة أساليب زراعية خاطئة، وإدارة غير سليمة للنفايات، وتدهور الموارد المائية المحدودة.

وتشكل الزراعة، بما فيها المحاصيل ، وتربية المواشي، مصدر رزق رئيسي لكثير من الفقراء في العالم .لذلك فان المشاريع الزراعية توفر أكبر فرصة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تضمن تحسناً دائماً للوضع والأمن الغذائيين لفقراء الأرياف. فالغذاء هو جزء حيوي من البيئة البشرية. وأكبر ما يتركه الناس من أثر على البيئة ينتج من الحاجة الى الطعام.

إن ما حدث في الماضي " من تقصير في إدخال الأهداف الغذائية في مشاريع التنمية الزراعية فوت فرصاً ثمينة للجمع بين الحاجة المتزايدة الى الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وإذا ما أريد تحقيق تحسينات دائمة في مستوى إستهلاك الطعام وتوافره فان الاعتبارات الغذائية التي ينظر أليها تقليدياً على انها شأن مستقل متعلق بالصحة في مشاريع التنمية الريفية، يجب دمجها بشكل كامل في سياسات وبرامج الإستثمار والتنمية الزراعية " .

ومن الأسباب الرئيسية للإنحلال البيئي في البلدان النامية الفقر المدقع الذي يعاني منه سكان الأرياف. فهؤلاء الناس، في صراعهم اليومي من أجل البقاء، يلجأون الى ممارسات تضر بالبيئة، ومن خلال ذلك يقوضون أمنهم الغذائي في المستقبل .ان هذه الدورة المدمرة تتكرر من دون نهاية، مما يجعل الإنحلال البيئي وتفاقم الجوع والفقر في الأرياف. ان ما تشهده الأراضي الزراعية الهامشية من تدهور واسع النطاق يسببه في أحيان كثيرة مزارعون فقراء لا يملكون أراضي، يقطعون الأشجار من أجل زراعة المحاصيل. ان هشاشة الأتربة الحرجية المكشوفة والافتقار الى الإمكانات وإنعدام التسهيلات الزراعية، تؤدي عاجلاً الى تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي.

اما في المناطق الجبلية التي تفقد غطاءها الشجري تتعرض التربة للتآكل والانجراف السريع مما يهدد الأراضي الأكثر إنتاجية في الأودية المجاورة. والفقر هو سبب لتدهور الأراضي والموارد المائية. كما انه نتيجة لهذا التدهور في آن. فكلما ازداد الناس فقراً ازداد تورطهم في إستغلال الموارد السريعة التأثر. والعكس صحيح أيضاً. إذ عندما عندما يطمئن المزارعون الى توافر حاجاتهم الغذائية يصبحون أكثر تقبلاً للنصائح والإرشادات العملية التي تهدف الى إعتماد أساليب زراعية مستدامة، أي قابلة للإستمرار. لذلك فان الجمع بين الإنتاج الغذائي والزراعة المستديمة فوائد متبادلة تنفع الناس والبيئة على حد سواء.

الى هذا، يجمع العديد من علماء البيئة " ان الفقراء هم الأداة الأكثر اضراراً للأنظمة البيئية سعياً وراء العيش والحياة، حيث أنهم يستهلكون ويستعملون ما يقع تحت أيديهم من أجل الحصول على الطاقة او الغذاء، حيث يتسبب إستخدام الحطب والمخلفات الزراعية والفحم كوقود في الأغراض المنزلية في تلويث كثيف داخل المباني وهو التلوث الذي تتعرض غالباً النساء والأطفال. وأدرجت العديد من الدراسات بيانات وإحصائيات تشير الى أرتفاع نسبة

الأصابة بأمراض الجهاز التنفسي وسرطان الأنف والحنجرة بسبب التعرض لأنبعاثات مثل هذا الوقود- وخصوصاً في المناطق الريفية". في عالم اليوم يرتبط كل شيء من عالم الطبيعة وعالم الإنسان ببقية الأشياء، فالقرارات المحلية يمكن أن يكون لها أثر عالمي، والسياسة الدولية تؤثر في المجتمعات المحلية، وفي الظروف التي تعيش فيها فقد غير البشر دائماً عالم الطبيعة وتغيروا به. وتتوقف الآن آفاق التنمية البشرية على حكمتهم في إدارة صلتهم بالبيئة ذلك أن التغيرات في حجم سكان العالم ونموهم وتوزيعهم لها أثر واسع النطاق على البيئة وعلى آفاق التنمية.

وأصبحت التحديات أكثر رؤية ووضوحاً، ومن أهم المؤشرات على ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 أقر بأن حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية يجب دمجها مع الإجراءات الهادفة إلى التقليل من حدة الفقر والتخلف. وهناك أسئلة كثيرة ذات صلة بين السكان والبيئة منها:

- كيف لنا أن نستخدم الموارد المتاحة من الأرض والمياه لإنتاج غذاء للجميع؟

- كيف لنا أن نحقق التنمية الاقتصادية والوصول إلى نهاية للفقر؟
- كيف لنا مواجهة نتائج التصنيع على البيئة؟

صورة قاتمة :

نشر تقرير أعدته منظمة" سوشيال ووتش" لعام 2005، رسم صورة قاتمة لما آل إليه مستوى الفقر في العالم، وقال إنه لن يتسنى حتى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي أقرتها الدول المشاركة في قمة الألفية التي عقدت عام 2000. وأشار التقرير الذي صدر قبيل إنعقاد المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل في العاصمة البحرينية المنامة، إلى أن قمة مجموعة الثماني في اسكتلندا فشلت في توفير الزخم المطلوب للتحرك باتجاه عالم خال من الفقر تسوده المساواة فيما بين الجنسين. وقال روبرت بيسو- منسق الأمانة الدولية لتلك المنظمة غير الحكومية: لن نستطيع تحقيق الأهداف الخاصة بتقليص معدلات الفقر وتحقيق المساواة ما بين الجنسين بحلول عام 2015 إذا ما استمرت وتيرة التقدم الجاري على كلا الصعيدين على مستواها الحالي.

وكشف التقرير الذي يحمل اسم "صرخات وهمسات النوع والفقر، وعود في مواجهة أفعال" عن أنه لم يطرأ أي تراجع على معدلات الفقر المدقع بل أنه

يتزايد في البلدان الغنية بالنفط في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك في إفريقيا، وأميركا اللاتينية، والدول الواقعة في شرق أوروبا، إلى جانب غالبية أنحاء آسيا، فيما يتركز التقدم في هذا المضمار في فيتنام والهند والصين. وأضاف التقرير أن الدول العربية تواجه تحديات إضافية فيما يتعلق بتحقيق أهداف قمة الألفية للتنمية نظرا لافتقارها للمعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة الفقر إلى جانب معاناة المرأة في تلك الدول من إجحاف ذي جذور عميقة.

إن القضاء على الفقر يتجاوز البعد الاخلاقي وان كان ينطلق منه، ويذهب ابعد من المعالجات الفردية وان كانت مهمة، ويتجاوز الدعوة الى الخير والتضامن، وان كانت هذه كلها لا غنى عنها في معالجة الاثار المباشرة للفقر ولتعزيز فكرة المسؤولية المشتركة للناس جميعاً. ان القضاء على الفقر يتطلب معالجة اسبابه والعوامل المولدة له، وهي كامنة في نسق العلاقات والهياكل والثقافة، وفي تنازع المصالح، في شبكة متداخلة بين الداخل والخارج. وهذا ما يجعل المعرفة سلاحاً لا غنى عنه في هذا السعي الى جانب الالتزام الاخلاقي والانحياز الاجتماعي لمصلحة الفقراء والناس، ومبادئ التنمية وحقوق الانسان.

قياس موحد :

تعتمد التقارير الدولية قياساً موحداً للفقر على الصعيد العالمي يمكنها من القيام بالمقارنات بين الدول. وخط الفقر المعتمد دولياً لمثل هذه المقارنات هو دولار واحد في اليوم للشخص الواحد، بحسب تعادل القوة الشرائية[1].ولا داعي للغوص في التفاصيل الفنية التي تتجاوز مهارات كاتب هذا المقال ومعظم القراء، " فالتقديرات العالمية ترى ان نسبة الفقر (بأقل من دولار في اليوم للشخص) في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هي نحو 2 في المئة (2.4 في المئة) مقابل 47 في المئة لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء، و15 في المئة في اميركا اللاتينية والكاريبية، و14 في المئة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و4 في المئة في اوروبا الشرقية وآسيا الوسطى" (70).

منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هي الأفضل حالاً بين مناطق العالم النامي الأخرى. ونسبة الفقر منخفضة جداً وبشكل لا يتناسب مع واقع كون مؤشرات التنمية البشرية عموماً هي اكثر انخفاضاً في البلدان العربية منها في اميركا اللاتينية وأوروبا الوسطى وعدد غير قليل من بلدان آسيا. بالطبع

* المقدار الدقيق هو 1.08 دولار بحسب قيمته عام 1993. اما حساب تعادل القوة الشرائية فهو بدوره عملية معقدة يقوم بها جهاز متخصص على النطاق العالمي-أديب نعمة.

بالإمكان البحث عن تفسيرات كثيرة لهذا الرقم المنخفض، منها عدم التطابق الكامل للحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مع المنطقة العربية (22 بلداً عضواً في جامعة الدول العربية). ومن الاسباب التي يمكن تقديمها ايضاً النقص في البيانات في بعض الدول او عدم دقتها، وكذلك التمييز بين خط الفقر المعبر عنه بمستوى الدخل او الانفاق، وبين الفقر البشري المتعلق بالمؤشرات الاجتماعية الاخرى.

هذه كلها اسباب منطقية، ولكنها غير كافية ، وهي لا تصيب لب الموضوع. فمهما حاولنا تصحيح هذه الرقم ضمن منطق القياس نفسه، فسوف يقود ذلك الى تعديل طفيف في الوضع لا اكثر ولا اقل. ان خطورة هذا التقدير المنخفض للفقر الاكثر أهمية تتمثل في كونه يوجه رسالة خاطئة للمنطقة وللعالم بأن مشكلة الفقر ليست لها الاولوية في البلدان العربية، فتستبعد قضية مكافحة الفقر عن أولويات جدول الاعمال الوطني والاقليمي. ان عدداً غير قليل من التقارير الوطنية عن أهداف الالفية قد وقع في ارتباك حيال التعامل مع هذه المسألة، فتأرجحت بين الاكتفاء بالمعيار الدولي الذي يعني ان نسب الفقر في البلدان منخفضة جداً بل تكاد لا تذكر احياناً (اقل من 1 في المئة)

وهذا يعني انها حققت الهدف الاول من اهداف الالفية عملياً؛ وبين اعتماد خط الفقر الوطني الذي يشير الى نسب للفقر اكثر ارتفاعا بكثير مما سبق إلا ان نقد هذا القياس لا بد من ان يذهب ابعد من ذلك. فهو اصلاً ذو وظيفة محدودة تقتصر على تيسير المقارنات الدولية، وهو غير صالح من اجل توجيه السياسات الوطنية. كما أن مضمون تعريف الفقر الذي يستند اليه ضمناً هذا القياس، وطرائق الحساب المعقدة ذاتها، هي نفسها تحتاج إلى تدقيق وتحقق من صلاحيتها. ان غالبية البلدان العربية هي بلدان اما ذات مستوى تنمية مرتفع بحسب المعايير الدولية (مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي) او ذات مستوى تنمية متوسط. وفي هاتين الحالتين فان قياس الفقر على اساس دولار واحد في اليوم، ليست قياساً مناسباً او مقبولاً (كما يمكن ان يكون عليه الامر نسبياً بالنسبة للبلدان الاقل نموا).

يقتضي الاستغناء عن هذا القياس في منطقتنا تلافياً لأي تضليل غير مقصود (او مقصود) قد ينجم عن اعتماده. " ومن الشواهد على ذلك انه عند قياس نسبة الفقر على اساس دولارين في اليوم للشخص الواحد، فانها تقفز من حوالي 2.4 في المئة إلى 31.5 في المئة وهي قفزة لا يمكن تفسيرها إلا بجملة

من الاسباب بينها بالتأكيد ان خط الفقر المقدر بدولار واحد في وضعيته الراهنة، ليس معبراً عن واقع الفقر في البلدان العربية على الاطلاق. من جهة أخرى، فإن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى الضروري من السعرات الحرارية في البلدان العربية يقدر بحوالي 9.5 في المئة من اجمالي السكان! وهذا يعني انه لا يوجد منطق على الاطلاق في اعتبار ان نسبة الفقراء فقراً شديداً هي اقل من ذلك " . فأي معنى يمكن ان يعطى للفقر الشديد يتجاوز النقص في الغذاء والجوع!! فالمنطق يقضي ان يشكل الجائعون جزءاً من الفقراء، لأن مفهوم الفقر يشتمل وعلى الجوع على عناصر اخرى اضافية، مما يعني ان الفقراء في مجتمع هم اكثر عدداً بالتأكيد من الذين يعانون من الجوع فيه.

لقد توسعنا في نقد المقياس الدولي، وخصوصاً نقد استخدامه في تقويم وضع الفقر في البلدان العربية، لإزالة أي التباس يمكن ان يستخدم في تقليص الاهتمام بضرورة مكافحة الفقر باعتباره من الاولويات الاكثر أهمية. وهو امر ينقلنا مباشرة الى تقويم وضع الفقر استناداً الى خطوط الفقر الوطنية، وهو ما سنقوم به في الفقرات الآتية:

خلال السنوات التي تلت الاعلان عن أهداف الالفية (عام 2001) نشرت 19 دولة عربية (من اصل 22 دولة عضواً في جامعة الدول العربية) تقارير وطنية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية. وبعض هذه البلدان اصدر اكثر من تقرير واحد. وقد بلغ عدد البلدان التي تضمنت تقاريرها تقديرات لخط الفقر الوطني 15 بلداً (تمثل 79 في المئة من إجمال السكان في مجموع البلدان العربية). الا انه لا تتوافر بيانات لمجموعة مجلس التعاون الخليجي (ما عدا البحرين)، مما يجعل احتساب معدل لهذه المجموعة غير ممكن. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية في البلدان العربية 23 في المئة. وهي تبلغ 17 في المئة في بلدان المشرق و9.2 في المئة في بلدان المغرب، و48.2 في المئة في البلدان الأقل نمواً (حوالي عام 2000).

" وعلى رغم التفاوت في منهجيات القياس، فان خطوط الفقر الوطنية تبقى الأكثر تعبيراً نظراً لأنها تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني، ونظراً لأنها تعبر أيضا عن الأهداف التي تتضمنها السياسات الوطنية. كما أن عرض النتائج على مستوى المناطق الفرعية، يعطي صورة اكثر دقة من المتوسط الإقليمي لمجموع البلدان العربية، الذي يطمس التفاوتات الكبيرة

بين البلدان والتي تجعل منه مؤشراً يحجب معرفة الواقع اكثر مما يكشفه. وبشكل عام، فان نسب مؤشرات التنمية، ومؤشرات الفقر بين بلدان المجموعة الفرعية الواحدة متقاربة،" لكن دائماً مع وجود تفاوتات في الوضع الراهن وفي المسارات التي اتبعتها البلدان افرادياً.

أما على مستوى مجموعة البلدان العربية، والمناطق الفرعية، فان نسبة الفقر بقيت على حالها بين عامي 1990 و2000، لا بل سجلت ارتفاعاً طفيفاً من 16.4 في المئة الى 16.8 في المئة. وهي سجلت انخفاضاً في المشرق من 21.6 في المئة الى 15.7 في المئة، وارتفعت في منطقة المغرب العربي من 7.3 في المئة الى 9.1 في المئة، وسجلت في مجموعة البلدان العربية الاقل نمواً ارتفاعاً كبيراً من 24.8 في المئة الى 47.1 في المئة.

أن الاداء العام للمنطقة العربية ممثلة بالبلدان العشرة التي تتوافر عنها بيانات، يشير الى عدم امكان تحقيق الاهداف الموضوعة في ما يختص بالقضاء على الفقر يتعلق بالمقصود بخط الفقر الوطني في الفقرات المارة، هو خط الفقر الادنى، محسوباً وفق المنهجية الاكثر اعتماداً من المؤسسات الدولية (البنك الدولي والامم المتحدة) والتي تميز بشكل عام بين خط فقر ادنى وخط فقر اعلى.

والاثنان يحسبان على اساس كلفة سلة السلع الغذائية التي توفر الحد المطلوب من المكونات الغذائية (سعرات حرارية وعناصر اخرى). ولكن يضاف الى هذه الكلفة نسبة الانفاق على السلع غير الغذائية الضرورية لحُساب الخطين الادنى والاعلى اللذين يختلفان في نسبة الاضافة إلى خط الفقر الغذائي. ولكن ما تجدر الاشارة اليه هو ان خط الفقر في مجموعة البلدان العربية الاقل نمواً، مطابق لخط الفقر الدولي المحسوب على أساس دولار واحد في اليوم للشخص. وعلى رغم محاولة تقليص العوامل التي يمكن أن تؤدي الى تفاوتات غير مقبولة في قياس الفقر تعطل المقارنة بين البلدان، الا انه لا تزال هناك مشكلات حقيقية أمام تحقيق هذا الهدف.

ان مكافحة الفقر يجب ان تكون من أولويات السياسات الوطنية والإقليمية في البلدان العربية. فالنسبة المنخفضة جداً التي ترد في التقارير الدولية لا تعبر عن الواقع، في حين تبين مقاربات أخرى للفقر اكثر منطقية ان نسبة الفقر في البلدان العربية تتراوح بين 23 في المئة حسب خطوط الفقر الوطنية و27 في المئة بحسب دليل الفقر البشري.

هناك تفاوتات مهمة بين البلدان العربية وبين مجموعات فرعية من البلدان العربية: مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ذات مستوى تنمية ودخل مرتفع؛ مجموعتا المشرق والمغرب وهي ذات مستوى تنمية ودخل متوسط؛ والدول العربية الاقل نمواً (6 دول عربية) والتي يشكل الفقر فيها مشكلة بالغة الحدة وهناك ضرورة للقيام بجهد عربي اقليمي منسق من اجل معالجة المشكلات المنهجية والفنية المتصلة بتعريف الفقر وطرائق القياس وتوفير البيانات.

الفصل الثالث

المعالجة الإعلامية لقضيا البيئة

ان تناول الإعلام لبعض القضايا المتعلقة بالبيئة ليس جديد ا، ولكن الجديد هو ازدياد الاهتمام الإعلامي بهذه القضايا في الواقع المعاصر، فقد اقتصر التناول الإعلامي للبيئة حتى ما قبل السبعينات على نشر أو إذاعة بعض الأخبار عن بعض الحوادث التي تقع في فترات متباعدة، وخاصة الحوادث البحرية التي ينتج عنها تلوث مياه البحر، والسمة العامة لهذه المعالجة تدور في نطاق الإثارة الصحفية، أو الإعلامية، التي تسعى إلى جذب اهتمام المتلقي باستخدام كافة الوسائل والسبل المتاحة، ومن ثم كانت الأخبار التي تنشر أو تذاع عن الأضرار إلى تلحق بالبيئة تدخل في نطاق منظومة جذب الاهتمام إلى الأداة الإعلامية ذاتها، وذلك شأنها شأن الحوادث والأخبار المثيرة التي تبثها وسائل الإعلام عن كافة جوانب الحياة الإنسانية غير أن هذا الموقف بدأ يتغير مع ازدياد البحوث التي بدأت تعنى بدراسة تأثير المخلفات الصناعية المتعددة الأنواع على الصحة العامة للإنسان وكان ذلك في نهاية الستينيات من هذا القرن، " ففي عام 1969 أصدر الكونجرس الأمريكي قانون سياسة البيئة الأمريكية، والذي أعطى للسلطات الفيدرالية في الولايات المتحدة، حق دراسة الآثار التي قد تترتب على إقامة أي مشروع صناعي قبل منح الترخيص

بإقامته، كما منح المحاكم سلطة إيقاف العمل بالمشروعات التي قد ينتج عن مزاولتها لأنشطتها تلوث البيئة بأي شكل من الأشكال، وتبع ذلك اتجاه العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى إصدار تشريعات مماثلة، ثم كان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في استكهولم عام 1972 والذي كان بمثابة تعبيرا واضح عن اهتمام الجماعة الدولية بقضايا البيئة وتلوثها،"

(73) ويلاحظ أن التناول الإعلامي لقضايا البيئة منذ هذه الفترة اتسم بخاصتين أساسيتين هما:

أولا ـ التركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة محدودة الانتشار والتي تخاطب فئة المثقفين والعلماء والمعنيين بدراسة هذه الموضوعات دراسة تخصصية :

ومن ثم بدأت في الظهور المجلات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

ثانيا ـ اهتمام وسائل الإعلام الجماهيري الواسعة الانتشار بالتغطية الإعلامية الإخبارية في الأساس بالمؤتمرات والبحوث المعنية بقضايا البيئة إضافة إلى نشر الحوادث الهامة التي قد تقع هنا أو هناك وينتج عنها أضرار البيئة ومن ثم فيمكن القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة كانت معالجة جزئية، آنية

تدور في نطاق المتابعة الإخبارية للأحداث، دون الاتجاه إلى تبني اتجاه واضح أو موقف محدد بصدد هذه القضايا ومع ازدياد جهود الباحثين، وظهور البرامج البحثية المتعددة في مجال دراسة العوامل والأسباب المؤثرة في تلوث البيئة بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لهذه الموضوعات، بدأت تتبلور رؤية جديدة من جانب العلماء لقضايا البيئة تعكس التكامل بين هذه الجهود، وهو ما عبر عنه بمقولة التوازن البيئي، حيث أوضحت هذه الأبحاث أن البيئة لم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها المختلفة ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته المختلفة، وأصبح جو المدن ملوثا بالدخان المتصاعد من عادم السيارات وبالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع ومحطات القوى، والقربة الزراعية تلوثت نتيجة الاستعمال المكثف للأسمدة الصناعية الكيماوية، والمبيدات الحشرية، وحتى أجسام الكائنات الحية لم تخل من التلوث فكثيرا منها يختزن في أنسجته الحية نسبة ما من بعض الفلزات الثقيلة ولم تسلم المجاري المائية من هذا التلوث الذي أصاب مياه الأنهار والبحيرات، والبحار نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة وفضلات

الإنسان، هذا بالإضافة إلى المواد المشعة التي تنقلها التيارات الهوائية من مناطق التجارب النووية إلى أماكن أخرى بعيدة هذه الرؤية العلمية الجديدة للتوازن البيني أدت إلى إثارة الاهتمام الإعلامي الجماهيري بقضايا البيئة، " حيث أنها اشتملت على بعض الموضوعات التي تمس الإنسان في كثير من جوانب حياته اليومية، وساعد على ذلك ظهور العديد من الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية في العديد من الدول الصناعية الكبرى والتي عقدت اللقاءات والندوات وقامت بتوزيع النشرات المبسطة التي توضح خطورة تلوث البيئة، وقد صاحب ذلك وقوع بعض الحوادث الخطيرة في النصف الثاني من الثمانينيات، والمتعلقة بالبيئة، ومنها ازدياد حدة الجفاف خاصة في أفريقيا وتسرب الغاز من مصنع المبيدات الزراعية في بوبال بالهند معا تسبب في مقتل ألفي شخص وإصابة اكثر من مائتي ألف شخص بجروح وبالعمى، انفجار براميل الغاز السائل في مدينة مكسيكيو مما أدى إلى مقتل آلاف الأشخاص وتشريد الآلاف من مساكنهم، انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتي السابق مسببا تساقط الغبار الذرى عبر أوروبا، تدفق مواد كيماوية وزئبق في نهر الراين خلال نشوب حريق في مستودع في سويسرا مسببا هلاك

الملايين من الأسماك ومهددا مياه الشرب في ألمانيا وهولندا بالخطر" (74) ، هذا بالإضافة إلى وفاة الملايين من البشر بسبب مياه الشرب غير الصالحة وسوء التغذية وكان معظمهم من الأطفال هذه العوامل مجتمعة أسهمت بدرجة واضحة في زيادة ا الاهتمام الإعلامي الجماهيري بقضايا البيئة، حيث جمعت بين عنصر الإثارة وعنصر الرؤية الواضحة التي؟ تبلورت عبر جهود العلماء والمعنيين بقضايا البيئة، هذا لا بالإضافة إلى بدء تبلور اتجاهات جديدة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين خاصة في الدول الصناعية الكبرى لا بخصوص هذه الموضوعات، وهي الدول التي تملك ل ش ذات الوقت آلة إعلامية ضخمة، سريعة التفاعل والتجاوب مع رغبات المتلقين في الحصول على معلومات ل بصدد الموضوعات التي تهمهم ومن ثم فيمكن القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة قد بدأت مرحلة جديدة منذ منتصف الثمانينيات وأهم الخصائص الإعلامية لهذه المرحلة ما يلي:

أ ـ تبسيط المعلومات العلمية المتعلقة بمشكلات تلوث البيئة، وربطها ببعض المشكلات الحياتية المباشرة م للإنسان، وهو الأمر الذى ساعد على صياغة

الرسالة في الاتصالية الموجهة إلى قطاعات واسعة من الجماهير أو المتلقين في صورة مفهومة ومناسبة.

ب ـ تبلور هدف محدد أو رؤية متكاملة للرسائل في الإعلامية الموجهة بصدد هذه الموضوعات وهو هدف؟ ـ تحقيق التوازن البيئي.

ج ـ ازدياد المساحة المخصصة لهذه الموضوعات ق؟ كافة وسائل الإعلام الجماهيري نتيجة لوجود طلب من جانب المتلقين للحصول على المعلومات بصدد موضوعات البيئة.

د ـ تحقيق درجة واضحة من المزج بين الرسالة الاتصالية والإعلامية الموجهة إلى النخبة العلمية وتله؟ الموجهة إلى المواطن العادي غير المتخصص الأمر الذي أدى إلى ازدياد درجة الثقة من جانب المتلقي فيما تقدمه وسائل الإعلام الجماهيري من معلومات في هذه الموضوعات.

ازدياد درجة التسييس بالنسبة للتناول الإعلامي في لموضوعات البيئة، وهو ما بدا واضحاً في المعالجة الإعلامية الغربية لحادث تشرنوبيل في الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث كانت هذه المعالجة معالجة مكثفة، تسل في ثناياها دعاية مضادة للقدرات العلمية السوفيتية في تحقيق الزمان اللازم لإدارة المنظمات النووية

بكفاءة وخلاصة القول أن المعالجة الإعلامية للقضايا البيئية قد مرت بمراحل ثلاث، على الأقل، الأولى مرحلة التناول الظرفي المرتبط بوقوع حادث ضار، مرحلة الإعلام المتخصص الموجه إلى قطاع معين من المهتمين، إضافة إلى الاهتمام الإخباري الجزئي - وأخيرا مرحلة الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار - والذي يهدف إلى بلورة رؤية معينة لدى جمهور المتلقين.

ثانيا - التقنية الإعلامية المستخدمة في معالجة قضايا البيئة:

ويمكن في هذا المجال أن نشير إلى أنواع التقنية الإعلامية على الأقل، وهما:

1 - التقنية الإعلامية المتخصصة، وهي التي تدور في نطاق تقديم المادة العلمية المتخصصة لفئة محددة من المهتمين بموضوع معين، وتتسم بالاعتماد على البحوث والدراسات ذات التخصص الدقيق في موضوع معين، والموجهة إلى عدد قليل من المتلقين، والأداة الإعلامية الرئيسية في هذا الإطار هو المجلة العلمية المتخصصة أو الكتب المحددة الموضوع، ويطلق على النمط الإعلامي الناتج عن هذه التقنية نمط إعلام التحية العلمية.

2 - تقنية الإعلام الجماهيري - وقد تم استخدامها في نطاق قضايا البيئة على عدة مستويات:

أ ـ المستوى الإخباري وما يرتبط به من سرعة التغطية الإخبارية للأحداث المتعلقة بالبيئة، بالمؤتمرات والندوات البيئية، أو نتائج الأبحاث التي تجرى في هذا المجال ـ إضافة إلى الحوادث المثيرة المرتبطة بالبيئة.

ب ـ مستوى السعي إلى خلق رأى عام جديد أو اتجاه جديد لدى المتلقين بصدد قضايا البيئة والمستوى الأول يعتمد على الخبر السريع أو السبق الإعلامي فالدافع المحرك له أساسا هو دافع مهني يرتبط بمهنة الإعلام ومن ثم فالرسالة الإعلامية عند هذا المستوى تتسم عادة بالبساطة والتسطيح، وبدرجة من درجات الإثارة.

أما المستوى الثاني فهو المستوى الأكثر تعقيدا، ولقد أشارت بعض الدراسات العلمية إلى المدى الواضح لإمكانية نجاح وسائل الإعلام في هذا النطاق، بشرط استخدام أساليب تقنية إعلامية معينة فقد أوضحت هذه " ـ الدراسات، أن دور وسائل الإعلام في تبني المتلقين لآراء واتجاهات جديدة يمكن أن يكون فعالا، خاصة بالنسبة للموضوعات التي لا يكون المتلقون قد كونوا نحوها أراء مسبقة، وقد أشارت الأبحاث التي أجرتها منظمة

اليونسكو الك التقنيات الإعلامية التي يمكن أن تقوم وسائل الإعلام من خلالها بنشر الأفكار الجديدة"، وهي ما يلي:

1 ـ الحث أو التنشيط وذلك من خلال البرامج المصممة لإثارة الاهتمام والتنبيه والحث على ضرورة تبني فكرة جديدة.

2 ـ التقييم، وذلك من خلال البرامج المصممة لتقديم المعلومات لهؤلاء المهتمين بموضوع معين ويبحثون عن مواد إضافية (وصفية ـ تحليلية) لكي تساعدهم على تقييم ما يبحثون فيه.

3 ـ الأخبار، ويقصد بها تقديم الفقرات الإخبارية البسيطة التي تتضمن المعلومات الجديدة المرتبطة بالجوانب المختلفة للمسألة محل الاهتمام.

4 ـ التعزيز، وتدور في نطاق وضع خطة إعلامية لدعم الاهتمام بالمسألة المطلوب تبنيها من جانب المتلقين، والتأكيد باستمرار على الرؤية المطلوب توصيلها للمتلقي من خلال التكثيف والتكرار الاتصال غير الممل.

5 ـ التقنية المهنية، والتي تدور في إعداد البرامج المحسة خصيصا للمجموعات والأفراد المرتبطين ارتباطا مباشرا بالموضوع سل الاهتمام، وتشمل هذه التقنية مستويين مستوى المتلقين، ومستوى القائمين بالاتصال أي الإعلاميين.

ولقد تم استخدام هذه التقنيات الإعلامية بدرجات متفاوتة بالنسبة لقضايا البيئة خلال الفترة محل الدراسة، دون أن يتم التوصل إلى صياغة استراتيجية متكاملة للإعلام البيئي تقوم على التوظيف المناسب لهذه التقنيات الإعلامية ويرجع هذا إلى العديد من العوامل التي نطلق عليها محددات المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.

ثالثا- محددات المعالجة الإعلامية لقضيا البيئة:

ونقصد بها مجموعة العوامل التي تؤثر على التناول الإعلامي لقضايا البيئة والتي ينتج عنها أسلوبا معينا في معالجة هذه القضايا، قد لا يكون بالضرورة متفقا مع الدور المطلوب من الإعلام في هذا المجال، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الإعلام في تناوله لأي موضوع من الموضوعات يتعرض لمثل هذه المؤثرات، نظرا لطبيعة العملية الإعلامية وازدياد وزنها النسبي بين سائر العمليات المجتمعية الأخرى، " الأمر الذي جعل علماء الإعلام والاتصال ينبهون إلى ضرورة دراسة النتائج المطلوبة والنتائج غير المطلوبة للأداء الإعلامي سواء كانت كامنة أو ظاهرة"، كذلك يجب أن نتذكر أن هذه المحددات تختلف من مسألة إلى أخرى تكون محلا للتناول الإعلامي أو بالنسبة

لموضوع هذه الدراسة يمكن أن نشير إلى المحددات التالية، ونعرض لها استنادا إلى أهمية كل منها على النحو التالي:

1 ـ المحددات السياسة:

يمكن القول بأن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في التناول الإعلامي لقضايا البيئة وذلك استنادا إلى ما يلي:

أ ـ أن الاهتمام الإعلامي الواضح بقضايا البيئة قد ارتبط بتبني الحكومات لهذه القضايا وبازدياد نشاط الجمعيات الأهلية غير الحكومية بها، تلك الجمعيات التي تحولت إلى أحزاب سياسية كما حدث في ألمانيا.

ب ـ إن درجة تسييس القضايا البيئية قد بات واضحا على المستوى الوطني وهو ما ظهر واضحا في برامج المرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية في العديد من دول العالم، خاصة مجموعة الدول الصناعية الكبرى، وعلى المستوى الدولي، خاصة بعد ما أشار جورباتشوف إلى خطورة قضايا البيئة على استمرار البشرية في كتابه الشهير البروسترويكا، ويمكن القول بان التناول الإعلامي لبعض قضايا البيئة قد تأثر واضحا بالصراع الأيديولوجي خلال الفترة الأخيرة من الحرب الباردة، " ففد كانت التغطية الإعلامية الغربية

لحادث انفجار مفاعل تشرنوبيل تحمل في طياتها رسالة إعلامية جوهرها ضعف الأداة العلمي السوفيتي السابق ، وعدم قدرة السوفييت على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في المفاعلات النووية، كما أن الحجم الإعلامي الضخم لتغطية هذا الحادث برغم إقرارنا بخطورته، يفوق بمراحل أحداث أخرى وقعت في العديد من الدول الغربية."

ج ـ أن هناك خلافاً في الرؤية بالنسبة لقضايا البيئة بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث الأمر الذي كان له تأثيره ـ الواضح على درجة الاهتمام التي أولاها الإعلام لهذه القضايا بين دول العالم، فبينما تعد قضية دفن النفايات الكيماوية السامة والنفايات النووية في أراضي دول العالم الثالث هي القضية الهامة بالنسبة لهذه الدول على سبيل المثال، فان قضية تخفيض درجة تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون ـ هي القضية الأهم في الدول الصناعية الكبرى.

د ـ اختلاف رؤية صانع القرار السياسي بصدد قضايا البيئة، واختلاف تقديرهم لأهميتها، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة هذه القضايا ذات طابع مستقبلي، ويتطلب التضحية بموارد حالية لتحقيق أهداف وتلبية مصالح

مستقبلية، وهي أمور ذات وزن نسبي اقل بالنسبة للسياسي الذي يسعى إلى كسب أصوات الناخبين الحاليين ومن ثم فهو يفضل مخاطبتهم من خلال تحقيق مصالح آنية وسريعة وليست مصالح تتحقق لناخبي المستقبل لهذه الأسباب كان للمحددات السياسية تأثيرها الواضح على التناول الإعلامي لقضايا البيئة، فقد اختلفت درجة الاهتمام بهذه القضايا من دولة إلى أخرى، كما اختلفت الموضوعات التي تعطى أهمية نسبية فيما بين الدول، كما اختلفت الرؤى المطروحة بصدد الحلول الممكنة لقضايا البيئة، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم تبلور استراتيجية واضحة للإعلام البيئي على مستوى العالم بالرغم من كونية القضايا التي يعالجها هذا الإعلام.

المحددات الاقتصادية:

منذ انعقاد مؤتمر البيئة الأول باستكهولم في عام 1972، برز العامل الاقتصادي واضحا في تناول ودراسة قضايا البيئة، فلقد رأت الدول النامية أن المشاكل المطروحة على بساط البحث تعنى الدول الصناعية في المقام الأول وأنها ـ لا تمثل أولوية بالنسبة للدول التي لازالت برامج التصنيع في مراحلها الأولى، وبرز التساؤل هل نوقف برامج التنمية الاقتصادية التي ترتكز على لم

التوسع في التصنيع في الدول النامية من اجل الحفاظ على البيئة؟ ولقد استغلت الشركات متعددة الجنسية حاجة الدول النامية إلى المشروعات الصناعية، وقامت بنقل العديد من الصناعات التي ينتج عنها درجة عالية من التلوث إلى العديد من هذه الدول، كما استغلت حاجة هذه الدول إلى العملات الحرة، فقامت باستئجار بعض أراضيها لدفق النفايات السامة الضارة بصحة الإنسان، إضافة إلى تسربها من خلال الفساد السياسي بهذه الدول من ابل السماح بدفن المواد المشعة في أراضي هذه الدول الأمر الذي بدأت تتكشف نتائجه أخيرا، "وفي مؤتمر ريودي جانيرو الأخير ظهر خلاف اقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة ودول العالم الثالث حول حجم المساعدات التي يجب أن تقدمها الدول الصناعية إلى الدول النامية لتمويل نفقات حماية البيئة من التلوث كما أن التنافس بين الشركات المتعددة الجنسية على أسواق دول العالم الثالث كان له تأثيره الواضح أيضا على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة خاصة وان هذه الشركات تمثل أحد مصادر التمويل الهامة للنشاط الإعلامي من خلال ما تقدمه من إعلانات لوسائل الإعلام أضف إلى هذا اختلاف الموارد المالية التي يمكن أن تخصصها كل دولة للإعلام

بصفة عامة وللإعلام البيئي بصفة خاصة،" وهو اختلاف يرجع إلى اختلاف درجات الثروة فيما بين الدول هذه الجوانب أو المحددات الاقتصادية لعبت دورا مؤثرا في التناول الإعلامي لقضايا البيئة، سواء من حيث حجم الرسائل الإعلامية الممكن تقديمها عبر رسائل الإعلام، أو من حيث المضمون، أو المحتوى الذي تتشكل منه هذه الرسائل، أو من حيث المسائل المتعلقة بالبيئة التي توليها وسائل الإعلام اهتمامها.

3 ـ المحددات الإعلامية:

ونقصد بها مجموعة العوامل المتعلقة بالبناء المؤسسي لوسائل الإعلام، وطبيعة عملها، ومستوى العاملين بالإعلام من حيث الحرفية، ودرجة إلمامهم ومستوى إدراكهم لقضايا البيئة، إضافة إلى درجة تقدم أو تخلف الفن الإعلامي المستخدم فيما بين الدول فمن المعروف أن الموضوعات البيئية تستلزم درجة معينة من العلم والثقافة كي يستطيع الإعلامي استيعابها أولا والتعبير عنها ثانيا في شكل رسالة إعلامية، كما أن أعداد هذه الرسالة يتطلب توفر درجة معينة من المهارة الإعلامية لدى القائم بالاتصال حتى يستطيع تقديم رسالة يمكن فهمها واستيعابها من جانب المتلقين ومن ثم فقد كان هذه

العوامل أيضا تأثيرها الواضح على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة فيما بين الدول.

4 ـ المحددات المتعلقة بالفكر البيئي ذاته:

ونقصد بها العوامل الناتجة عن تناول علماء البيئة لقضايا البيئة، فقد اختلف علماء البيئة في تفسير العديد من الظواهر المتعلقة بالبيئة، وفي الحلول المقدمة لعلاجها إضافة إلى اختلافهم في الأولويات التي أعطاها كل فريق منهم لهذه الظواهر، وقد كان هذا الوضع تأثيره الواضح على التناول الإعلامي لقضايا البيئة في كافة وسائل الإعلام على مستوى العالم.

رابعا: النتائج المترتبة على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة:

بالرغم من أن المحددات السابق الإشارة يمكن أن تقلل من أهمية النتائج التي يمكن أن تتحقق من خلال المعالجة الإعلامية للبيئة ألا انه لا يمكن إنكار النتائج التي تحقق بالفعل في الواقع المعاصر بالنسبة لقضايا البيئة نتيجة للجهد الإعلامي المبذول في هذا المجال، ومن ابرز هذه النتائج ما يلي:

1 ـ ازدياد عدد المدركين لأبعاد المشاكل البيئية على مدى العالم، والدليل المادي الملموس على ذلك هو خروج الرسالة الإعلامية البيئية من نطاق النخبة العلمية المعنية بهذه المسائل إلى النطاق الجماهيري الواسع.

2 ـ ظهور الأفكار والبرامج الخاصة بعلاج مشاكل البيئة في جدول أعمال الحكومات المختلفة وبدء تكون رأي عام وطني ودولي مؤيد ومساند لعلاج هذه المشكلات.

3 ـ الاتجاه الواضح إلى جعل قضايا البيئة قضايا كونية، تهم الإنسان في كل بقاع الأرض من اجل الحفاظ على بقاء كوكب الأرض ـ ومن ثم فهي تستلزم تضافر كافة الجهود لمواجهتها والتعامل معها ـ وقد بدا ذلك واضحا في انعقاد قمة الأرض في ريودي جان يرو في يونية ـ 1992، والاهتمام الواضح بالآثار البيئية الناتجة ص حرب الخليج الأخيرة إضافة إلى واقعة رمزية تتمثل في اختيار الأرض كشخصية العالم الأولى في عام1989.

4 ـ ازدياد نطاق الاهتمام بالثقافة البيئية بدءا من المستوى التعليمي الأساسي، ووصولا إلى المستوى الجامعي، حيث بدأت تظهر تخصصات أكاديمية في مجال ثقافة البيئة في العديد من جامعات العالم.

وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجال تأثير الإعلام ـ بالنسبة لقضايا البيئي، " أوضحت أن الثقل الإعلامي في هذا المجال لازال يتركز في الصحافة الأمر الذي يعني أن رسالة الإعلام البيئية تصل إلى المتلقين الذين يجيدون على الأقل القراءة والكتابة، بعبارة أخرى لازالت رسالة الإعلام البيئية موجهة إلى نوعية معينة من المتلقين ولا تصل إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، خاصة بعدما أثبتت هذه الأبحاث القلة النسبية للمواد الإعلامية البيئية المقدمة من خلال الإذاعة والتلفاز، وهما اكثر وسائل الإعلام انتشارا مقارنة بالصحافة، وخاصة في الوطن العربي، وهو ما يعني ضرورة إعداد البرامج الإعلامية البيئية والتوسع في تقديمها عبر هذه الوسائل، من اجل خلق وعي بيئي على مستوى واسع يتناسب وأهمية القضايا بيئة بالنسبة للإنسان".

ان قضية حماية البيئة هي مسؤولية كل فرد ، أي ربط علاقة الفرد بالبيئة من خلال سلوكه اليومي في كل مرافق الحياة ولما كان المطلوب احدث تغيير جوهري في سلوك الفرد ومعتقداته وعاداته ازاء بيئته فان الإعلام يأتي ليحتل مكانة مهمة في السعي لتحقيق هذا التغيير وانجاحه أي بناء علاقة متوازنة بين

متطلبات الانسان المتزايدة وموارد بيئته وحتى يتحقق هذا التوازن " لابد من تثقيف الفرد وتعليمه وتوعيته بيئياً، فالثقافة البيئية اصبحت ضرورة ملحة خاصة في البلاد التي تعاني نقص الوعي الجماهيري العام بقضايا ومشكلات البيئة المحلية والعالمية اضافة الى ضعف الرقابة الفعالة على الجهات المضرة بالبيئة". ومن هنا تأتي أهمية الإعلام البيئي لأنه الذي ينبه المواطن الى الخطر الذي يحيط بنا وتبني القضايا البيئية المختلفة ومحاولة البحث لها عن حلول اضافة الى ربط المواطن بقضايا بيئية.

ان الهدف الذي يحقق الوعي البيئي لدى المجتمع مرتبط بالأفراد والجماعات للتوعية بالمشكلة البيئية المحيطة بالمجتمع من خلال الوسائل الإعلامية كافة لذا فان التوعية البيئية تسعى لأحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الانسان "حيث ان جسر العبور الى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج".

والوعي البيئي هو "عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف وجملة المعارف والقرارات والتوجهات السلوكية من اجل حفظ البيئة"،وعملية

تحقيق الوعي البيئي "تسعى الى انجاح مجموعة من الاهداف يمكن حصرها بالنقاط التالية:

- حماية وحفظ صحة وحياة الانسان هي التزام وواجب اخلاقي من المفروض ان يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع أو الدولة.
- حماية المصادر الطبيعية والتربة والهواء والمناخ والتي تعد جزءا رئيسياً من النظام البيئي.
- الوصول بالمجتمع الى حالة من الادراك الكامل لمشاكل التصحر والتلوث البيئي المتزايد الذي يحيط به.
- العمل على ترسيخ وتوسيع وعي المجتمع بأهمية التنوع البيئي في الطبيعة".

والإعلام البيئي كتخصص وكمجال إعلامي لا يزال إعلام مناسبات يبرز عند ظهور المشاكل والازمات البيئية وخلال المناسبات كالاحتفالات باليوم الوطني أو اليوم العالمي للبيئة وفي ظل هذا الزخم من المشاكل " نلاحظ كذلك عدم تحديد اولويات مجالات الرسالة الإعلامية البيئية كالتركيز على

المستوطنات البشرية والتصحر والبيئة البحرية والصناعية العشوائية ومصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الملائمة وصيانة الطبيعة وندرة المياه" .

والسبب في هذا الخلل يعود بالدرجة الاولى الى وجود فجوة كبيرة بين الإعلاميين والقائمين بالاتصال من جهة والمؤسسات البيئية من جهة اخرى حيث يعاني الإعلام البيئي من نقص في الميزانية وضعف الامكانيات والوسائل المادية والبشرية على حد سواء والسبب في ذلك غياب الوعي البيئي في المجتمع انطلاقاً من رجل الشارع الى صانع القرار .

ومن المشاكل التي يعاني منها الإعلام البيئي كذلك غياب اسس وقواعد إعلامية واضحة للتعامل مع القضايا البيئية وتفشي ظاهرة اللامبالاة لتلك القضايا في المجتمع وعدم الاهتمام المطلوب بها سواء على المستوى الفردي أو العائلي أو المؤسساتي أو ما يتعلق بالمجتمع المدني أو المجتمع السياسي وسواء تعلق الأمر بالمدرسة أو الاسرة أو أي جهة تربوية اخرى" حيث ان الكثيرون يعتقدون ان القضايا البيئية هي من اختصاص وسائل الإعلام والمؤسسة الحكومية التي تشرف على القضايا البيئية فقط وهذا بحد ذاته توجه خاطئ لان البيئة مسؤولية الجميع" .

ومن هنا فمهمة الإعلام البيئي تتحدد في :

أ. تنمية الوعي البيئي من خلال تنمية الوعي العام تجاه القضايا البيئية مما يساعد على خلق تيار شعبي ضاغط على الحكومات للاهتمام بمشكلات البيئة.

ب. تحفيز اصحاب القرار بالمعلومات البيئية الصحيحة حتى يتم التصرف بمسؤوليته تجاه البيئة لتحسين نوعية الحياة دون الاضرار بالموارد ودون تعريض حياة الاجيال القادمة للخطر.

ت. الدعوة الى ضرورة تحسين معيشة مستوى البشر وحفظ التنوع وخفض استنفاذ الموارد غير المتجددة ومراعاة الحفاظ على القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية وتغيير العادات والسلوك والخطأ تجاه البيئة .

ث. تسليط الاضواء على الإيجابيات والجهود المبذولة لحماية البيئة من قبل الدولة أو المنظمات المعنية بالبيئة.

ج. نشر التوعية والثقافة البيئية بأسلوب ولغة مفهومة للمستقبل بعيداً عن المصطلحات العلمية التي لا تلاءم القارئ.

ح. الاهتمام بقضايا ومشاكل البيئة بصورة دائمة وليس موسمية أو بسبب احداث طارئة لأن الهدف هو تهذيب السلوك البيئي عن طريق الإعلام.

خ.تبني البرامج التعليمية والتربوية وتطويرها باستمرار على مستوى المؤسسات التعليمية لحماية البيئة ونشر الثقافة والسلوك البيئي الناضج الواعي.

د. نشر التوعية والثقافة البيئية بأسلوب ولغة وتقنيات سلسة ومفهومة للمستقبل بعيداً عن المصطلحات الفنية واللغة العلمية التي لا تلائم القارئ والمتتبع لوسائل الإعلام.

ذ. من مهام الإعلام البيئي ايضاً تشجيع السلوك الايجابي عند الافراد والجماعات والمؤسسات.

ر. العمل على تبني ووضع وتطوير برامج تعليمية وتربوية على مستوى المؤسسات التعليمية لحماية البيئة ونشر الثقافة والسلوك البيئي الناضج والواعي .

فاذا تربى النشئ منذ بدايته على معرفة البيئة واصولها واهميتها فانه لا محال سينمو على احترام البيئة والعمل على المحافظة عليها وهذا هو السلوك الحضاري لاية دولة "لهذا لابد من دخول المناهج التربوية والاسرة والمؤسسة الحكومية ومختلف مكونات المجتمع موضوع البيئة وبهذا سيدخل ادراك الفرد

وسلوكه هذه القضية فالمسؤولية اذن هي مسؤولية الجميع وليس الإعلام فقط.

والإعلام البيئي له دور كذلك على مستوى التشريع والقوانين سواء محلياً أو دولياً في اطار المنظمات المختصة لمعالجة القضايا البيئية التي تتطلب مسئولية ومهمة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك مهمة ومسئولية المنظومة الدولية.

حيث ان المشاكل البيئية الخطيرة والكبيرة "تأتي في الوقت الحاضر من الدول المتقدمة والصناعية التي لا تلتزم بالقوانين الدولية في مجال البيئة كدفن النفايات النووية والقيام بالتجارب النووية والاخطار والمشاكل المترتبة على غرق حاملات البترول وغيرها من الكوارث التي كانت انعكاساتها كبيرة وخطيرة ليس فقط على تلك الدول وانما على نطاق واسع وعلى البيئة بشكل عام".

ويرتبط مفهوم الإعلام البيئي بعلاقة وثيقة مع مفهوم التربية البيئية التي تعني "العملية الاساسية التي تعنى بأعداد المواطنين الواعين ببيئتهم وما يرتبط بها من مشكلات والذين لديهم المعلومات والمهارات والاتجاهات

والالتزامات والدوافع التي تؤهلهم أفراد وجماعات للعمل على حل المشكلات الحالية للحيلولة دون ظهور مشكلات اخرى جديدة".

ان التربية البيئية تشكل بعدا هاماً من ابعاد التربية وهي جديرة بأخذ المكانة اللائقة بها في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم وانواعه والتربية لا ينبغي لها ان تقتصر في هذا المجال على تلقين المعارف وصياغة المناهج وتأليف الكتب بل يجب ان تتعدى ذلك الى تكوين مشاعر التقدير والاحترام للبيئة والشعور بالمسؤولية والحرص على الاسهام في حماية مجالات الحياة .ومن المهمات الاساسية للتربية البيئية الصحيحة هي مساعدة الافراد على اكتساب :

أ. ادراك واضح للبيئة التي تحيط بالإنسان سواء كانت بيئة طبيعية أو صناعية ودورها في المجتمع المعاصر .

ب. ادراك وفهم للمشكلات البيئية المختلفة التي تواجه الانسان واساليب حل هذه المشكلات ومسؤوليات الحكومات والمواطنين تجاه هذه المشكلات والحلول المقترحة لها.

ت. الاهتمام بنوعية البيئة والاهتمام بتنمية وعي المواطنين نحو المشاركة في حل المشكلات البيئية وصيانتها.

وغير ذلك من المبادرات والجهود التي يقوم بها العلم والتي لها اثارها الايجابية والفعالة في التحكم في تقليل التلوث الأمر الذي يؤدي الى رعاية مصالح الاجيال القادمة .

ولعل من اهم أهداف التربية البيئية " الاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق التي تعاني من مشكلات بيئية متعددة ،والعمل على توعية الافراد والجماعات لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف والمهارات الضرورية لحماية البيئة"، وفي الوقت الحاضر فقد تزايد الاقتناع بدور التربية في مواجهة مشكلات البيئة حيث دعت الحاجة الى التأكيد على العنصر الاساسي لمواجهة المشكلات الناجمة عن سوء استخدام الانسان للبيئة الا وهو التربية البيئية السليمة من خلال تنمية الوعي البيئي عبر وسائل الإعلام كافة لدورها الفعال والجاد في نشر الثقافة البيئية بين المجتمع.

وللوصول الى نتائج صحيحة وسليمة تحقق الاهداف المرجوة من الإعلام البيئي والتربية البيئية نجد ان مفهوم الثقافة البيئية يأتي كمرادف غير مباشر لهما حيث تعني الثقافة البيئية " عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية

وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه وذلك من اجل حماية البيئة والمحافظة عليها".

ان حماية البيئة حسب الاهداف الاساسية المحددة هو عمل وقائي موجه تقع مسؤوليته بالدرجة الاولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع كافة الهيئات المدنية بهدف معالجة النقاط الرئيسية التالية :

"- ازالة أو معالجة الاضرار البيئية القائمة .

- تجنب أو تقليل المشاكل أو الاخطار البيئية الراهنة .

- الوقاية من المشاكل البيئية والتي قد يكون من الممكن تداركها "

ويتم تحقيق الثقافة البيئية عبر جوهر العملية الثقافية وكافة المنظمات والجمعيات التي تسعى للحفاظ على البيئة عبر عمليات " تعليم وتعلم منهجية ومنظمة ومبرمجة زمنياً بهدف بناء جيل ذا كفاءة عالية واستعداد للتعامل بخبرة وبمسؤولية مع القضايا البيئية ".

ولعل من انجح السياسات البيئية هي تلك التي تمهد الطريق امام نشوء وعي وثقافة بيئية حيث ان تأمين الاسس الطبيعية للحياة الانسانية من خلال حماية مسؤولة للبيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الاخطار البيئية يعد اليوم

وعلى المستويين الوطني والعالمي اجراء اساسيا لضمان مستقبل امن من المشاكل البيئية ويمكن تحقيق ذلك من خلال ادراك ونشر وتطبيق ما يسمى بمفهوم السياسة البيئية .

وتمثل السياسة البيئية جزءا من السياسة العامة والضرورية لمستقبل انسان افضل كما ان مهمة السياسة البيئية لا تنحصر في معالجة الاضرار البيئية المتواجدة اصلاً وانما المطالبة بتجنب المشكل البيئية وتقليل الاخطار الناجمة عنها قدر الامكان وايجاد تطوير الاجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الانسان وحياته وقيمته من كافة اشكال التلوث.

كما ان الدور الذي تلعبه السياسة البيئية مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية "ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام اجراءات تقنية وادارية تسعى الثقافة البيئية على التوازي وباهتمام متزايد لأحداث تغيرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الانسان حيث ان جسر العبور الى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج

وتهدف الثقافة البيئية الى "تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الاساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، والذ هو بمثابة الشرط الاساسي كي يستطيع كل شخص ان يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة ".

وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها بغية نشرها أو انضاجها للتحول بذلك الى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على ان يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة عقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقه .

ثالثا. مستويات ازمة الإعلام البيئي :

المستوى الاول يكمن في غياب الدور الخاص والفاعل للإعلام البيئي بالدرجة الاولى التي تجعله حقلاً فعالاً في المنظومة الداخلية للخطاب الإعلامي العربي وبالتالي مجالاً ينشط الراي العام تجاه القضية البيئية . واذا ما كان المعنى المباشر للإعلام البيئي في كونه " ذلك النشاط الاتصالي الذي يتيح استخدام وتوظيف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية بغرض التعريف بالمعلومات وتبادل وتمليك المعارف القائمة بشأن البيئة لإفراد

وجماعات المجتمع" فان هذا المعنى يغدو حتى اللحظة الراهنة معنا ضيقاً بالمقارنة الى المعنى غير المباشر.

لقد ارتباط ونشأة وميلاد الإعلام البيئي بالإدارات والجمعيات البيئية فقط الى خلق تعبير خاص به لقي تعميمه " كإعلام للمشكلات البيئية والتنبيه بأخطارها موهدداتها اكثر منه كإعلان تنويري وتثقيفي بطبيعة وانماط البيئة من حيث علاقتها بالإنسان "، وقد دفع هذا الوضع أي الاعتماد على البعد الارشادي فقط في نشاط الإعلام البيئي التقليدي الى تدمير القيمة الجوهرية من المفهوم العام للبيئة.

المستوى الثاني يقف عند المعنى والمقصد من التوعية والارشاد بهدف تجنب المشكلات البيئية ومعرفة طرق علاجها قبل حدوثها، " وفي اتجاه تفعيل العلاقة بين الإعلام البيئي والمجتمع فهناك أهمية كبيرة لان يحتل الإعلام البيئي موقعاً متقدماً ضمن الانواع الإعلامية والمتخصصة مثل الإعلام الرياضي والإعلام الصحي وغيره.. بمعنى ان يجد مساحة في كافة اشكال النشاط الإعلامي من برامج إعلامية وندوات تلفزيونية ووثائقية وتحقيقات وصفحات متخصصة بالصحف اليومية ".

المستوى الثالث يرتبط بالمستوى الثاني والمستوى الاول ارتباطاً حياً ووثيقاً حيث تقف طبيعة الخطاب الإعلامي العربي امام انتساب واندماج انماط الإعلامية جديدة فالمؤسسات الإعلامية العربية بكافة انواعها تعدو ملكيتها في الغالب الى المؤسسات السياسية الحاكمة بحيث تبدو " في ابعاد كلاسيكية تبدو معها انواع الإعلامية حديثة مثل الإعلام البيئي محصورة في وظائف ومفاهيم ثابتة على الرغم من الاعتراف الرسمي للدول والحكومات بالموضوع البيئي واقرارها بالمؤتمرات والمقررات الخاصة بها ووجود تمثيل بيئي نسبي في منظومة الادارات الحكومية ".

ان في مثل هذه الاوضاع تغيب موضوعات متصلة بالمفهوم العلمي للإعلام مما تحول دون جعله نشاطاً اتصالياً مبدعاً مفتوحاً لتيارات فكرية وثقافية متنوعة تتقدم وتتنافس على اكساب مواقف جمهورها بالمنطق والموضوعية بدلاً من الاثارة والاسفاف

ولكن مشكلة أو ازمة الإعلام البيئي قد لا تبدو فقط في الامكانيات الغائبة لمؤسساته في الحصول على فرصة استيعاب الجمهور والرأي العام " بل في خلق الظروف العلمية المناسبة ورغم الاهتمام العالمي بموضوع البيئة

وانعكاس ذلك في الاجهزة الإعلامية الا ان نصيب البيئة يظل دون المستوى المطلوب خاصة وان هناك المزيد من العوائق التي تقف امام المعلومة البيئية مثل تحفظ عدد من الدول على البيانات والاحصاءات ومستجدات سلبية تحدث داخل الظاهرة البيئية ".

الفصل الرابع

تحليل مضمون الموضوعات البيئية في جريدة الأهرام اليومي المصرية

اولاً. مقدمة في جريدة الأهرام اليومية المصرية :

تأسست جريدة الأهرام اليومي المصرية عام 1875م " وكانت تصدر شهرياً حتى عام 1884م عندما اتبعت طريقة طباعة الاوتراغرف لتتحول الى جريدة يومية ويعود الفضل في ذلك الى الشيخ (علي يوسف) صاحب جريدة (المؤيد) المصرية الذي ادخل الطباعة المرئية الى الوطن العربي ثم تبعته جريدة الاهرام – المقطم – اللواء "(102).

وامت جريدة الاهرام مع غيرها من الصحف المصرية بعد اعلان الثورة عام 1952 والتزمت الاهرام فيها بصورة أساسية بالخطط العريضة لسياسة الدولة " حتى عام 1960 عندما أعلن قرار جمهوري بتحويل جريدة الاهرام وصحف أخرى الى الاتحاد القومي "(103).ويذكر لجريدة الأهرام إصدار الملحق الاسبوعي لاول مرة وارسلت مراسلين الى خارج مصر واشتركت في وكالتي رويتر وهافاس للانباء.

وقد تحولت جريدة الاهرام من جريدة يومية الى مؤسسة تجارية إعلامية متخصصة تصدر العديد من المطبوعات وتدير العديد ايضاً من المراكز " الهيئات الإعلامية ومن امثلة مطبوعات المؤسسات (مجلة الاهرام الاقتصادي

مجلة السياسة الدولية ن مجلة الشباب - مجلة علاء الدين - مجلة نصف دينار - صحيفة الاهرام العربي - صحيفة الأهرام المسائي صحيفة الأهرام الأسبوعي باللغة الإنكليزية).

ومن اهم المراكز الإعلامية المرتبطة بمؤسسة الأهرام (مركز الدراسات السياسية والستراتيجية - مركز الأهرام للدراسة والكومبيوتر - وكالة الأهرام لخدمة الصحافة)، وتقرأ جريدة الأهرام في آن واحد في مصر والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والسبب في ذلك هو التطور الذي حققته الجريدة واستخدام احدث التقنيات الفنية في مجال الطباعة والاتصالات والمعلوماتية حيث تمتلك الأهرام واحدة من اهم المراكز الطباعية في الشرق الاوسط".

الصفحات العلمية ووجود جل من المحررين العلميين الذين اهتموا بالبيئة كفرع من فروع العلم المختلفة وكظاهرة تدرسها المراكز العلمية والبحثية. "فبدأت الجريدة تهتم منذ عام 1990 بموضوع التلوث الجوي خاصة في المدن الكبرى وقضية الطاقة النووية وتأثيرها على البيئة".

وخصصت الجريدة مساحة واسعة للموضوعات البيئية وتلتها صحف أخرى وان كانت بدرجات متفاوتة مثل جريدة الأخبار - جريدة مايو الصادرة عن

الحزب الوطني — جريدة الشعب"، وقد ادى انتشار صحافة البيئة في مصر الى تكوين جمعية (كتاب البيئة والتنمية) والتي تضم العديد من الصحفيين والكتاب المهتمين بالبيئة وتنظم سنوياً جوائز للموضوعات البيئة المتميزة تمنح للصحفيين المتميزين.

وتلتزم جريدة الاهرام بنشر الموضوعات البيئية في الصفحات الداخلية كافة ونشر اياناً بعض الموضوعات حسب درجة أهميتها على الصفحة الأولى، كما تعطي الاهرام اهتماماً مناسباً للبيئة في ملحق الجمعة على صفحة شؤون برلمانية حيث تنشر كل ما يتعلق بالبيئة ويدور في أروقة مجلس الشعب المصري.

ومن خلال متابعتنا لما نشرته الجريدة من موضوعات تتعلق بالبيئة خلال عام 2010 وجدنا بانها تهتم بالعديد من الظواهر والمشاكل والأحداث البيئية وان كان تركيزها الاكبر على الشؤون المحلية البيئية يليها شؤون البيئة الدولية ثم العربية، كما وجدنا ان اعداد الموضوعات التي نشرتها الجريدة ومضامينها خلال العام المذكور على سبيل المثال كانت اقل مما نشر عام 2009 الذي نشرت خيلاله الجريدة (1028) موضوعاً في حين يعود هذا العدد الى

الانخفاض في عام 2008 و عام 2007 ما يدل على ان اهتمام الجريدة بموضوع البيئة يرتبط (من وجهة نظرنا) بالامور التالية :

1. الاهتمام الرسمي العام بالموضوع.
2. مصادفة انعقاد مؤتمر عالمي معني بالبيئة.
3. طبيعة ونوعية المساهمة المصرية في المحافل الدولية لما يتعلق بالبيئة

ثانياً . الدراسة التحليلية

- أظهرت المتابعة لما نشرته جريدة الاهرام اليومي المصرية من موضوعات تتعلق بالبيئة أن تكرار تلك الموضوعات بلغ (1028) موضوعاً خلال فترة البحث ، وتوضحت لدينا في ضوء تلك المتابعة النتائج التالية :

اولاً . فئات التحليل الرئيسية للموضوعات البيئية التي نشرتها جريدة الاهرام اليومي المصرية :

جدول رقم (1) يوضح المعايير البيئية لجريدة الاهرام اليومي المصرية واعداد التكرار والنسبة المئوية والمرتبة :

المعيار البيئي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
البيئة والتلوث	342	٪33.27	1
البيئة والتنمية	223	٪21.70	2
البيئة والسكان	127	٪12.35	3
البيئة والنشاط الحكومي والاهلي	79	٪7.69	4
البيئة والنشاطات الدولية	75	٪7.29	5
البيئة والصحة	58	٪5.64	6
البيئةوالعلم	37	٪3.60	7
البيئة والمياه	34	٪3.31	8
البيئة والمجتمع	30	٪2.91	9
البيئة والدين	23	٪2.24	10
المجموع	1028	٪100	

يتضح لدينا من الجدول رقم (2) اهم المعايير التي تضمنتها الموضوعات البيئية التي نشرتها جريدة الأهرام اليومي المصري خلال فترة البحث فاحتل معيار البيئة والتلوث المرتبة الأولى بتكرار بلغ (342) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (33.27٪)، فيما احتل معيار البيئة والبيئة والتنمية المرتبة الثانية بتكرار (223) موضوعاً وبنسبة مئوية (21.70٪) وجاء معيار البيئة والسكان في المرتبة الثالثة بتكرار (127) موضوعاً وشكل نسبة مئوية هي (12.35٪).

واحتل معيار البيئة والنشاط الحكومي الرسمي المرتبة الرابعة بتكرار بلغ (79) موضوعاً وبنسبة مئوية هي (7.69٪)، اما معيار البيئة والنشاطات الدولية فجاء بالمرتبة الخامسة بتكرار (75) موضوعاً وبنسبة مئوية (7.29٪) في حين جاء معيار البيئة والصحة بالمرتبة السادسة بتكرار (58) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (5.64٪) واحتل معيار البيئة والعلم المرتبة السابقة بتكرار (37) موضوعاً وبنسبة مئوية هي (3.60٪) ومعيار البيئة والمياه احتل المرتبة الثامنة بتكرار (34) موضوعاً بنسبة مئوية بلغت (3.31٪) وجاء بالمرتبة التاسعة معيار البيئة والمجتمع بتكرار بلغ (30) موضوعاً وبنسبة مئوية

(2.91٪) واخيراً احتل معيار البيئة والدين المرتبة العاشرة بتكرار (23) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (2.24٪).

يتضح مما تقدم أن معيار البيئة والتلوث احتل اعلى نسبة من بين المعايير الأخرى التي تضمنها الموضوع البيئي مما يشير الى اتجاه الجريدة نحو التعرف على مسببات التلوث محلياً وعربياً وعالمياً والأثر البعيد المدى للتلوث اياً كانت ارقعة الجغرافية التي تعاني من التلوث وتبعات ذلك على مختلف مكونات الحياة على سطح الارض من انسان ونبات وحيوان إضافة الى اهتمام الجريدة بالبحث في معالجات مناسبة للوقاية من التلوث عبر ما يصل اليه العلم الحديث أو جهود المنظمات الدولية في هذا المجال .

اما معيار البيئة والتنمية الذي جاء في المرتبة الثانية فقد عالجت الجريدة هذا المعيار من خلال شرح أبعاد الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية ومحورها الإنسان حيث لا يمكن الوصول الى تنمية صحيحة دون توفير بيئة سليمة للانسان، كما تضمن هذا المعيار التنمية المستدامة والتنمية الزراعية والصناعية ولكن وجود معيار البيئة والمجتمع في المرتبة التاسعة لا يتناسب مع اهتمامات وتوجيهات الجريدة نحو التنمية المستدامة التي توجه أساساً لخدمة الانسان

حيث لابد من أشراك كل فئات ومكونات المجتمع للوصول الى تحقيق عملية التنمية السليمة.

كذلك نرى وجود معيار البيئة والعلم في المرتبة السابعة يعد نقطة ضعف للجريدة بسبب اهمية العلم ودوره في الوصول الى البيئة السليمة من حيث توفير وسائل الانتاج النظيف وترشيد استخدام الملوثات البيئية التأكيد على دور العلم وانجازاته في رفع مستوى الحفاظ على البيئة . لذا كان هذا المعيار بحاجة الى اهتمام اكبر من قبل الجريدة وجهد اكبر من المحررين لتوضيح فوائد واهمية الانجازات العلمية بالاستعانة بالمختصين .

كما يؤخذ على الجريدة ضعف اهتمامها بمعيار البيئة والصحة الذي احتل المرتبة السادسة في حين كان من المفترض ان يحتل المراتب الاولى في قائمة اولويات اهتمام الجريدة بموضوع البيئة بسبب ارتباط هذا المعيار بالبيئة والتنمية من جهة وبالبيئة والمجتمع من جهة اخرى حيث ان المعايير الثلاثة تشكل مثلثاً مترابطاً ومتلاحم يؤدي بالنتيجة الى تحقيق ضعف الحفاظ على البيئة بالشكل الصحيح ومحاولة حمايتها من الاخطار المحدقة بها .

وفيما يلي توضيح للفئات التي تضمنتها المعايير البيئية المحددة للموضوع البيئي في جريدة الاهرام اليومي المصرية:

أ. البيئة والتلوث

جدول رقم (3) يوضح تكرار الموضوعات البيئية لمعيار البيئة والتلوث والنسبية المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة:

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة / سم2	النسبة المئوية	المرتبة
تلوث المياه	104	٪30.41	4215سم2	٪49.98	1
ظاهر التغير المناخي	96	٪28.07	1686سم2	٪19.99	2
تلوث الهواء	84	٪16.96	1405سم2	٪16,65	3
تلوث الغذاء	58	٪24.56	1128سم2	٪13.38	4
المجموع	342	٪100	8434سم2	٪100	

يظهر لنا الجدول رقم (3) ان موضوع تلوث المياه احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (104) وبنسبة مئوية بلغت (30.41٪) وبمساحة (4215سم2) وبنسبة مئوية بلغت (49.98٪) مما يدل على اهتمام الجريدة بهذا الموضوع كون ان مشكلة تلوث المياه ذات بعد علمي واقليمي وعالمي في الوقت الحاضر ولان ازمة توفر المياة تتلازم مع ازمة التلوث خاصة في الدول النامية والتي تعاني من ازمات اقتصادية تقف امام ايجاد الحلول المناسبة للحد من التلوث. اما ظاهرة التغير المناخي فأحتل المرتبة الثانية بتكرار بلغ (96) موضوعاً ونسبة مئوية بلغت (28.07٪) اما المساحة فكانت (1686سم2) والنسبة المئوية للمساحة بلغت(19.99٪) وهذا يوضح اهتمام الجريدة بهذه الظاهرة التي تعد ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة أو منطقة محددة ولكن التركيز من قبل الجريدة على هذا الموضوع انصب على الاجتماعات والندوات الدولية العالمية التي تبحث في امكانية زيادة اعداد الدول الموقعة على اتفاقية التغير المناخي.

اضافة الى موقف الدول الصناعية من هذه الاتفاقية وهذه الظاهرة بشكل عام وهناك اهمال من قبل الجريدة في توضيح أسباب هذه الظاهرة

وتأثيراتها على المنطقة والعالم وكانت المتابعة لهذا الموضوع بحاجة الى مزيد من التركيز والتوسع.

كما يؤخذ على الجريدة وجود موضوع تلوث الهواء بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (84) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (8.96٪) وحساب مساحة بلغ (1405سم2) ونسبة مئوية بلغت (16.65٪) رغم ارتباط هذا الموضوع بظاهرة التغير المناخي، وكتان من المفروض ان يتداخل التوضيح بين هذين الموضوعين لان احد مسببات تلوث الهواء هو لتغيرات المناخية وظاهرة ثقب الاوزون المؤثرة على مكونات الحياة على سطح الارض .

ومن الملاحظ ان الجريدة لم تولي موضوع تلوث الغذاء الاهتمام الكافي رغم أهميته وخطورته على حياة الانسان وابعاد هذا الموضوع المستقبلية على الصحة العامة حيث احتل هذا الموضوع المرتبة الرابعة بتكرار بلغ (58) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (24.56٪) وحساب مساحة بلغ (1128سم2) ونسبة مئوية لها بلغ (13.38٪) .

ولتوضيح امثلة ما نشرته الجريدة من موضوعات حول هذا المعيار وفئاته انظر الملحق رقم (2) .

ب. البيئة والتنمية

جدول رقم (4) يوضح تكرار الموضوعات البيئية لمعيار البيئة والتنمية والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
التنمية المستدامة	73	٪32.74	2480سم2	2٪38.3	1
التنمية الزراعية	69	٪30.95	1616سم2	٪24.995	2
التنمية الصناعية	60	٪26.91	1293سم2	٪19.99	3
معوقات التنمية	21	٪9.40	10.77سم2	٪16.66	4
المجموع	223	٪100	63.66سم2	٪100	

يتبين لنا من الجدول رقم (4) ان الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة من قبل الجريدة احتل المرتبة الاولى بتكرار للموضوعات بلغ (73) موضوعاً وبنسبة

مئوية بلغت (32.74٪) اما المساحة التي خصصت لهذه الموضوعات فكانت (2480سم2) وبنسبة مئوية (38.36٪).

وتدل هذه الارقام على طبيعة اهتمام الجريدة بهذا الموضوع لارتباطه بالبيئة حيث ان التنمية المستدامة كفكرة نسبياً حديثاً اخذت تسترعي اهتمام دول العالم من حيث ان تحقيق فكرة التنمية ينبع من خلال الوصول الى بيئة سليمة للمجتمع، ويؤخذ على الجريدة قلة اهتمامها بموضوع معوقات التنمية التي جاءت في المرتبة الرابعة والاخيرة بتكرار بلغ (21) موضوعاً وبنسبة مئوية (9.40٪) وحساب مساحة بلغ (1077سم2) ونسبة مئوية لها (16.66٪) لان معوقات التنمية كثيرة ومهمة خاصة في الدول النامية ومنطقة الشرق الاوسط ومن اهمها المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والكثافة السكانية وهنا اقتصر اهتمام الجريدة على اللقاءات والاجتماعات والندوات التي تدعم تذليل هذه المعوقات على المستوى الرسمي.

كما نجد ضعفاً واضحاً في شرح ابعاد التنمية ومتابعة تطبيقها واساليب الوصول اليها في ضوء الامكانيات المتاحة، اما التنمية الزراعية فاحتلت المرتبة الثانية بتكرار بلغ (69) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (30.95٪) وحساب

مساحة بلغ (1616سم2) وبنسبة مئوية بلغت (24.99٪) ونلاحظ تقارباً كبيراً بين اهتمام الجريدة بموضوع التنمية الزراعية والتنمية الصناعية التي احتلت المرتبة الثالثة بتكرار بلغ (66) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (26.91٪) وحساب مساحة بلغ (1293سم2) ونسبة مئوية (19.995٪) وهذا اجراء يحسب لصالح الجريدة لان التقارب كبير بين التنمية بوجهها الزراعي والصناعي ومن الصعب الفصل بينهما عند القيام بتحقيق عملية تنمية شاملة .

ت. البيئة والسكان :

جدول رقم (5) يوضح تكرار الموضوعات البيئية حول معيار البيئة والسكان والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية لها والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
البطالة	57	٪44.89	2852سم2	٪49.99	1
الفقر	42	٪33.07	1522سم2	٪26.67	2
الامن الغذائي	28	٪22.04	1331سم2	٪23.34	3
المجموع	127	٪100	5705سم2	٪100	

يتضح لنا من الجدول ان موضوع البطالة تحتل المرتبة الاولى ضمن اهتمامات الجريدة بموضوع البيئة والسكان بتكرار بلغ (57) موضوعاً ونسبة مئوية (44.89٪) اما المساحة فكانت (2852سم2) والنسبة المئوية (49.99٪) مما يدل على اهتمام الجريدة بظاهرة البطالة المتزايدة في مصر والدول العربية والعالم مع التركيز الكبير على البطالة على المستوى المحلي حيث تعد الدراسات والنقاشات حول هذا الموضوع على مستوى الدول والمنظمات لدراسة اسباب هذه الظاهرة وتأثيراتها وسبل معالجتها في ضوء الامكانيات المتاحة .

ويؤخذ على الجريدة الاهتمام البسيط بموضوع الفقر رغم تأثيره على المجتمع وعلاقته بالبيئة حيث يضعف اهتمام الانسان بالبيئة التي يعيش فيها عندما يكون في مستوى معيشي متدني ويصبح لديه اولويات اخرى يحتاجها في حياته أكثر من اهتمامه بالبيئة وقد بلغ تكرار موضوع الفقر (42) موضوعاً بنسبة مئوية بلغت (33.07٪) وحساب مساحة بلغ (1522سم2) ونسبة مئوية (26.67٪).

ويؤخذ على الجريدة ايضاً ضعف اهتمامها بموضوع الامن الغذائي الذي احتل المرتبة الثالثة بتكرار (28) موضوعاً وبنسبة مئوية (22.04٪)

وحساب مساحة بلغ (1331سم2) وبنسبة مئوية (23.34٪)، ورغم ارتباط موضوع الامن الغذائي بالفقر والبطالة وتأثير توفير الامن الغذائي للمواطن على البيئة سلبياً أو ايجابياً وبشكل عام فان اهتمام الجريدة بمعيار البيئة والسكان كان بحاجة الى تركيز اكبر لارتباطه الوثيق بالبيئة حيث لا يمكن تحقيق الوعي السليم بالبيئة دون توفير اسباب المعيشة الصحية للانسان من حيث الحد من مستوى البطالة وتخفيض نسبة الفقر وتوفير متطلبات الامن الغذائي.

ث. البيئة والنشاط الحكومي والاهلي :

جدول رقم (6) يوضح تكرار الموضوعات البيئية حول معيار البيئة والنشاط الحكومي والاهلي والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية لها:

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
نشاط وزارة الدولة لشؤون البيئة	34	٪43.03	2619سم2	٪49.96	1
نشاط الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالبيئة	26	٪32.92	1405سم2	٪26.80	2
نشاط المنظمات والجمعيات الاهلية المعنية بالبيئة	19	٪24.05	1218سم2	٪23.24	3
المجموع	79	٪100	5242سم2	٪100	

يتضح من الجدول ان موضوع نشاط وزارة الدولة لشؤون البيئة احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (34) موضوعاً وبنسبة مئوية (٪43.03) مساحة بلغت

(2619سم2) وبنسبة مئوية لها بلغت (49.96٪) مما يدل على اهتمام الجريدة بهذا الجانب على اساس الاهتمام الرسمي المتمثل بهذه الوزارة بموضوع البيئة بشكل عام حيث انحصرت الموضوعات حول تغطية نشاطات الوزارة ومسؤوليتها داخل مصر وخارجها فيما له علاقة بالبيئة .

واحتل موضوع نشاط الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالبيئة المرتبة الثانية بتكرار بلغ (26) موضوعاً وبنسبة مئوية (32.92٪) وحساب مساحة (1405سم2) وبنسبة مئوية (26.80٪)

ويقصد بالدوائر الحكومية ذات العلاقة بالبيئة وزارة الكهرباء والزراعة والصناعة والري والطاقة لارتباطها من حيث طبيعة عملها بالبيئة وتتعاون هذه الوزارات (على أساس ما لاحظناه من موضوعات نشرت حول هذا الجانب في الجريدة) مع وزارة البيئة الى حد كبير من حيث أسس العمل المشترك وفق خطط عمل مشتركة واتفاقيات ونشاطات واجتماعات تعقد داخل مصر بين هذه الوزارات.

اما موضوع نشاط المنظمات والجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة فجاء بالمرتبة الثالثة بتكرار (19) موضوع وبنسبة مئوية (24.05٪) وحسب

مساحة بلغ (1218سم2) وبنسبة مئوية (23.24٪)، وهذا ما يؤخذ على الجريدة بسبب النشاط الواسع لهذه المنظمات والجمعيات في مجال البيئية والذي يستحق اهتماماً اكبر من قبل الجريدة لان للنشاط الخاص دوراً مهماً في مجال حماية البيئة حيث يسهم في تنشيط الوعي البيئي لفئات المجتمع عبر تفاعله مع الجهات الرسمية ولمصر تاريخ طويل وقديم في تأسيس المنظمات والجمعيات المهتمة بالبيئة ومن اوائل الدول العربية في تأسيسها.. وهذا ما لم تقدمه وتوضحه لنا الجريدة عند قيامها بتغطية هذا الموضوع.

ج. البيئة والنشاطات الدولية

جدول رقم (7) يوضح تكرار موضوعات البيئة حول معيار البيئة والنشاطات الدولية والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة:

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
المؤتمرات العالمية	31	٪41.33	1127سم2	٪33.7	1
الندوات العالمية	20	٪26.66	1014سم2	٪30.32	2

الاتفاقيات *	14	%18.67	686سم2	%20.25	3
معاهدات التعاون المشترك في مجال البيئة **	10	%13.34	517سم2	%15.46	4
المجموع	75	%100	3344سم2	%100	

ويتضح من الجدول ان موضوع المؤتمرات العالمية احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (31) موضوعاً وبنسبة مئوية (%41.33) ومساحة (1127سم2) وبنسبة مئوية (%33.70) مما يعني ان للجريدة اهتماماً واسعاً بهذا الجانب حيث ان مصر تعد من اكثر الدول العربية اسهاماً وتفاعلاً مع المجتمع في مجال البيئة وتعتمد الجريدة الى تغطية هذه المؤتمرات بشكل مكثف قبل انعقادها واثناء انعقادها ويعد ذلك باستخدام انواعاً متعددة من الفنون الصحفية.

---

* الاتفاقيات : يقصد بها ما تعقده مصر من اتفاقيات ثنائية أو دولية في مجال البيئة.

** معاهدات التعاون المشترك : يقصد بها ما توقع عليه مصر من معاهدات منفردة مع دول اخرى أو مع مجموعة من الدول في مجال البيئة مثل اتفاقيات التغير المناخي واتفاقية التصحر.

وفي المرتبة الثانية جاءت موضوعات الندوات العالمية بتكرار بلغ (20) موضوعاً وبنسبة مئوية (26.66٪) وحساب ساحة بلغ (1014سم2) وبنسبة مئوية (30.32٪) وهذا ايضاً يعكس اهتمام الجريدة بهذا الموضوع حيث تلتزم الجريدة بمتابعة كل الندوات الدولية التي تعقد وتتعلق بالبيئة.

وجاءت موضوعات الاتفاقيات بالمرتبة الثالثة بتكرار (14) موضوعاً وبنسبة مئوية(18.67٪) وحساب مساحة بلغ (686سم2) وبنسبة مئوية (20.51٪) والتي تتناول فيها الجريدة كل ما تتفق عليه وتوقع عليه من اتفاقيات مع دول العالم وخاصة الدول الصناعية في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها ومجال انتاج الطاقة الأقل تلوثاً للبيئة ومجال الخدمات الاجتماعية المساهمة في رفع الوعي البيئي لدى المجتمع وطغى على التغطية الصحفية استخدام الخبر بشكل مكثف وغابت وسائل شرح أبعاد هذه الاتفاقيات وفوائدها وتأثيراتها المستقبلية على مصر ودول الجوار وخاصة في اتفاقية تتعلق بالحد من التلوث أو مكافحة بعض الأمراض على سبيل المثال.

وفي المرتبة الثالثة جاءت معاهدات التعاون المشترك في مجال البيئة بتكرار بلغ (10) موضوعات وبنسبة مئوية (13.34٪) ومساحة

(517سم2) وبنسبة مئوية (15.46٪)، وهنا نجد ان مصر حريصة على المساهمة بكل المعاهدات الدولية في مجال البيئة سواء عند التوقيع على تنفيذ هذه المعاهدات أو تقديم المقترحات والطروحات التي تخدم البيئة العالمية حيث يكون الهدف الأساس هو الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال مواجهة المشاكل البيئية وتطوير الثقافة الجماهيرية البيئية لدى المجتمع المصري لما يجري حوله في العالم من إجراءات تتعلق بالبيئة بشكل عام. ولمزيد من التوضيح حول هذه الموضوعات وكيفية تقديمها من قبل الجريدة

ج. البيئة والصحة :

جدول رقم (8) يوضح تأثير الموضوعات البيئية حول معيار البيئة والصحة والنسبة المئوية والمساحة والنسبة المئوية والمرتبة:

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
المشاكل الصحية	29	٪50	1243سم2	٪48.07	1
الأوبئة	14	٪24.14	626سم2	٪24.21	2
الأدوية	9	٪15.52	510سم	٪19.72	3

تدهور الخدمات الصحية	6	10.34٪	207سم	8.0٪	4
المجموع	58	100٪	2586سم2		

يتبين لنا من الجدول ان موضوع المشاكل الصحية احتل المرتبة الاولى بتكرار (29) موضوعاً بنسبة مئوية بلغت (50٪) في حين كان حساب المساحة (1243سم2) ونسبة مئوية (48.07٪) ورغم هذه التكرارات فانه يعد ضعفاً في جانب اهتمام الجريدة بهذا الموضوع حيث ان وجود المشاكل الصحية يرجع في جزء كبير منه الى عدم توفر البيئة الصحية السليمة للإنسان لذا كان من المفروض ان تولي الجريدة اهتمام اكبر لهذا الموضوع من أجل رفع مستوى التوعية الصحية وتوضيح علاقة الصحة بالبيئة لتوفير المناخ المناسب للعيش. وفي المرتبة الثانية جاءت موضوعات الأوبئة والتي ترتبط بشكل كبير بموضوع المشاكل الصحية حيث ان توفر البيئة غير الصحية تعد المناخ الملائم لانتشار الأوبئة وخاصة في المناطق الفقيرة اقتصادياً ولكن تركيز الجريدة جاء على الجانب الدولي لهذا الموضوع. وبشكل خاص في القارة الافريقية وكان تكرار موضوعات الأوبئة قد بلغ (14) موضوعاً ويشكل نسبة مئوية

(24.14٪) اما المساحة فكانت (626سم2) وبنسبة مئوية (24.21٪) وجاءت موضوعات الادوية من حيث (انواعها - تأثيراتها - استخداماتها - منشأها -- الوعي العام بأهميتها) وعلاقة كل ذلك بالبيئة حيث ان الجمهور ذو الثقافة الصحية السليمة يعي أهمية الدواء وكيفية استخدامه وفق تعليمات وارشادات صحية محددة، وهذا الوعي لا يتحدد الا من خلال التوصل الى البيئة الصحية الواعية الصحفية وكان تكرار موضوع الأدوية قد بلغ (9)موضوعات ونسبتها المئوية (15.25٪) وحساب المساحة (510سم2) ونسبة مئوية هي (19.72٪).

ويؤخذ على الجريدة وجود موضوع تدهور الخدمات الصحية المرتبة الرابعة والاخيرة بتكرار بسيط للموضوع بلغ (6) موضوعات وبنسبة (40.34٪) وحساب مساحة (207سم2) وبنسبة مئوية بلغت (8.0٪) وهذا يدل على تجاهل الجريدة للرابط القوي بين وجود المشاكل الصحية التي يعد تدهور الخدمات الصحية احد اهم اسبابها.. وكانت تغطية الجريدة لهذا الموضوع مقتصرة على اخبار ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطن في بعض المناطق الفقيرة في مصر وبعض دول القارة الافريقية بشكل خاص.

خ. البيئة والعلم:

جدول رقم (9) يوضح تكرار الموضوعات البيئية لمعيار البيئة والعلم والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
الانجازات العلمية في مجال البيئة	22	٪59.45	1236سم2	٪50.34	1
تكنولوجيا الطاقة	15	٪40.55	٪1219	٪49.66	2
المجموع	37	٪100	2455سم2	٪100	

نلاحظ من الجدول ان موضوع الانجازات العلمية في مجال البيئة قد احتل المرتبة الاولى بتكرار (22) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (٪59.45) وحساب مساحة بلغ (1236سم2) وبنسبة مئوية (٪50.34).

وهذا يعني ان الجريدة اهتمت بالتطور العلمي الساعي الى إيجاد الأساليب الحديثة لحماية البيئة رغم ان التغطية الصحفية شملت الانجازات الدولية لدول الغرب على حساب الاهتمام بالانجازات العلمية العربية في هذا المجال العربية في هذا المجال رغم أهميتها كونها نابعة من طبيعة وخصوصية البيئة في الدول العربية.

ويأتي في المرتبة الثانية موضوع تكنولوجيا الطاقة الشمسية والتي يقصد بها وسائل انتاج الطاقة النظيفة الغير ملوثة للبيئة حيث تكرار هذا الموضوع (15) موضوعاً بنسبة مئوية بلغت (40.55٪) وحساب مساحة (1219سم2) ونسبة مئوية (49.66٪).. وركزت الجريدة في هذا الجانب ايضاً على ما وصل اليه العلم الحديث وانجازاته وخاصة في الدول الصناعية في مجال انتاج وسائل الطاقة الصديقة للبيئة مع عرض بعض التجارب المصرية في مجال استخدام الطاقة الاقل تلويثاً للبيئة وهذا ما نستطيع ملاحظته اذا ما تابعنا الموضوعات التي نشرتها الجريدة حول الموضوع

د. البيئة والمياه

جدول رقم (10) يوضح تكرار موضوعات البيئة حول معيار البيئة والمياه والنسبة المئوية وحسب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة.

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
تلوث المياه	17	٪50.01	763سم2	٪49.97	1
نقص المياه	11	٪32.35	509سم2	٪33.34	2
التغيرات الجيولوجية	6	٪17.64	255سم2	٪16.69	3
المجموع	34	٪100	1527سم2	٪100	

يوضح لنا الجدول تكرار موضوع تلوث المياه الذي احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (17) موضوعاً ونسبة مئوية هي(٪50.01) وحسب مساحة تبلغ (763سم2) ونسبة مئوية (٪49.97) وهنا نلاحظ ضعف اهتمام الجريدة بموضوع تلوث المياه رغم تأثيره الخطير على الحياة وتوسع هذه المشكلة على المستوى العالمي وليس المحلي أو العربي فقط ولكن تركيز الجريدة جاء ايضاً

على الجانب الدولي لهذه المشكلة مع تجاهل واضح لوجود هذه المشكلة محلياً واقليمياً.

ويرتبط موضوع تلوث المياه بموضوع نقص المياه الذي احتل المرتبة الثانية بتكرار بلغ (11) موضوعاً ونسبة مئوية (32.35٪) وحساب مساحة هي (509سم2) وبنسبة مئوية بلغت (33.34٪) وهنا نجد ايضا ضعف التغطية المحلية لهذا الموضوع حيث تعاني مصر من مشاكل في توفير المياه واستخدامها وزيادة نسبة الهدر وخاصة في المناطق الزراعية ولم تعط الجريدة هذا الجانب الاهتمام الكافي رغم أهميته.

وفي المرتبة الثالثة والاخيرة جاء موضوع التغيرات الجيولوجية المرتبطة بالتغيرات المناخية والمؤثرة على نسبة المياه وطبيعة الحياة بشكل عام في منطقة معينة دون اخرى والمؤثرة ايضاً على زيادة نسبة التصحر وخاصة في الدول العربية وبلغت تكرار هذا الموضوع (6) موضوعات بنسبة مئوية بلغت (17.64٪) وحساب مساحة (255سم2) بنسبة مئوية (16.69٪) ولم تقدم الجريدة لهذه المشكلة بطريقة مناسبة رغم اهمية هذا الموضوع وحاجته الى التوضيح والتفسير وعدم اقتصار التغطية الصحفية على الخبر بشكل اكبر من

بقية الفنون الصحفية التي تعتمد التحليل والتفسير لايصال الفكرة المناسبة والصحيحة للقارئ.

ذ. البيئة والمجتمع :

جدول رقم (11) يوضح تكرار الموضوعات البيئية حول معيار البيئة والمجتمع والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
الوعي البيئي	11	٪36.66	249سم2	٪28.65	1
التربية البيئية	7	٪23.34	227سم2	٪26.13	2
الثقافة البيئية	5	٪16.66	156سم2	٪17.95	3
دور المرأة	5	16.66	137سم	٪15.76	4
مناهج التعليم	2	٪6.68	100سم2	٪11.51	5
المجموع	30	٪100	869سم2	٪100	

يتبين لنا ان موضوع الوعي البيئي احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (11) موضوعاً وبنسبة مئوية (36.66٪) وحساب مساحة بلغ (249سم2) وبنسبة مئوية (28.65٪) ورغم قلة الموضوعات فان ذلك يعطي انطباعاً

حول اهتمام الجريدة بهذا الموضوع وأهميته للمواطن وخاصة من حيث دور المنظمات والجمعيات ووسائل الإعلام في تطوير الوعي العام بأهمية البيئة ووسائل وامكانيات المحافظة عليها وان كانت التغطية الصحفية بحاجة الى تركيز اكبر على مختلف جوانب التوعية البيئية واستخدام انواع متعددة من الفنون الصحفية الملائمة لهذا الموضوع.

في المرتبة الثانية نجد موضوع البيئة بتكرار بسيط للموضوعات بلغ (7) موضوعات وبنسبة مئوية بلغت (23.34٪) وحساب مساحة (227سم2) وبنسبة مئوية (26.13٪) وهنا نجد ايضاً اهتماماً ضعيفاً من قبل الجريدة بهذا الموضوع رغم أهميته وارتباطه بالوعي البيئي حيث ان اعداد جيل جديد خاضع لتربية بيئية سليمة يكون بالتأكيد الاساس المتين لتكوين قاعدة وعي بيئي جماهيري متكاملة تسهم في لمحافظة على استمرارية الحياة وسط بيئة سليمة.

وجاء في المرتبة الثالثة موضوع الثقافة البيئية بتكرار بسيط جداً بلغ (5) موضوعات وبنسبة مئوية هي (16.66٪) وحساب مساحة بلغ (156سم2) وبنسبة مئوية (17.95٪) وهذا يعد مأخذاً على الجريدة

لتجهلها اهمية الثقافة البيئية للمواطن والتي تتلاحم مع التربية البيئية لتطوير الوعي البيئي، وبنفس التكرار نجد دور المرأة بعدد (5) موضوعات رغم أهمية دور المرأة في اعداد الجيل الذي يفهم أهمية البيئة المحيطة به ودوره في الحفاظ عليها وهنا يتداخل دور المرأة مع التربية البيئية وكان من المفروض ان تكون تغطية الجريدة لهذين الموضوعين بشكل مترابط ومتلازم لتوضيح أهمية دور المرأة في تحقيق التربية البيئية السليمة التي تبدأ من الاسرة لتكتمل بحلقة متممة وهي مناهج التعليم التي جاءت موضوعاتها بالمرتبة الاخيرة بتكرار بلغ (2) موضوعاً ونسبة مئوية هي (6.68٪) وحساب مساحة بلغ (100سم2) ونسبة مئوية بلغت (11.51٪) وهذا يشكل ضعفاً كبيراً في ادراك الجريدة لأهمية التعليم في الوصول الى تحقيق هدف مهم هو رفع مستوى الوعي البيئي الجماهيري بالبيئة. ونجد هنا ان معيار البيئة والمجتمع بشكل عام كان بحاجة ولكل موضوعاته الى دعم وتوسيع وتغطية اكبر كونه الحجر الاساس في تكوين الفكرة الصحيحة للمواطن تجاه بيئته.

ر. البيئة والدين

جدول رقم (12) يوضح تكرار الموضوعات البيئية حول معيار البيئة والدين والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
تعاليم الاسلام	16	٪69.56	326سم2	٪57.49	1
الثقافة الدينية تجاه البيئة	7	٪30.44	241سم2	٪42.51	2
المجموع	23	٪100	567سم2	٪100	

يوضح لنا الجدول تكرار موضوع تعاليم الاسلام الذي احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (16) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (٪69.56) وحساب مساحة بلغ (326سم2) وبنسبة مئوية (٪57.49) وهذا يدل رغم قلة الموضوعات على فهم الجريدة لأهمية توضيح الجانب الديني تجاه البيئة وكيفية

تعامل الاسلام مع البيئة ونظرته اليها وكيفية الدعوة للمحافظة عليها كجزء من اخلاق المسلم الذي يتعامل بإنسانية مع كل ما يحيط به كائنات.

وفي المرتبة الثانية نجد موضوع الثقافة الدينية تجاه البيئة بتكرار (7) موضوعات وبنسبة مئوية (30.44٪) وحساب مساحة بلغ (241سم2) وبنسبة مئوية (42.51٪) وهذه التكرارات رغم قلتها تترابط مع الموضوع السابق لتحقيق الوعي البيئي من الناحية الدينية وتوضيح اهميتها للقارئ وان كانت بحاجة الى مزيد من الدعم والتوسع حيث اقتصرت التغطية في اغلب الموضوعات المنشورة في الجريدة على اقامة الندوات وحلقات النقاش حول دور الدين في حماية البيئة.

ثانيا. فئات المصادر للموضوعات البيئية في جريدة الاهرام اليومي المصرية

جدول رقم (13) يوضح أنواع المصادر المستخدمة في جريدة الاهرام اليومي المصرية للموضوعات البيئية والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	النسبة المئوية	المرتبة
محلي*	482	٪46.18	18579سم2	49.99	1
دولي*	330	٪32.10	12398سم2	٪33.34	2
عربي*	216	٪21.02	6200سم2	٪16.67	3
المجموع	1028	٪100	37195سم2	٪100	

نلاحظ من الجدول ان جريدة الاهرام اليومي المصرية تفضل المصدر المحلي من خلال الاعتماد على الكادر الصحفي للجريدة والمختصين والمعنيين بالشأن البيئي في مصر حيث كان تكرار الموضوعات البيئية ذات المصدر المحلي (482) موضوعاً من مصدر محلي وبنسبة مئوية هي(46.88٪) وكان حساب

- المحلي : يقصد به كادر الجريدة والمختصين بشؤون البيئة في مصر.
- الدولي : أي المطبوعات الاجنبية كافة ووكالات الانباء العالمية والنشرات الرسمية للمنظمات المعنية بالبيئة.
- العربي : المطبوعات العربية كافة الرسمية وغير الرسمية.

المساحة (18597سم2) والنسبة المئوية (49.99٪)، اما في المرتبة الثالثة فنجد المصدر الدولي بتكرار بلغ (330) موضوعاً وبنسبة مئوية (32.10٪) وحساب مساحة (12398سم2) ونسبة مئوية (33.34٪)، في حين احتل المصدر العربي المرتبة الثالثة بتكرار (216) موضوعاً وبنسبة مئوية (21.02٪) وحساب مساحة (6200سم2) وبنسبة مئوية (16.67٪).

ويتضح من تكرارات الموضوعات ونسبتها المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية لها ان المصدر المحلي يحتل الصدارة في نوعية المصادر التي تستقي منها الجريدة موضوعاتها ويمكن القول ان كادر الجريدة يمتلك القدرة المناسبة لتغطية موضوع البيئة ولعل السبب هو التراكم في الخبرة من قبل كادر الجريدة لهذا الموضوع اضافة الى طبيعة النشاط الرسمي وغير الرسمي بموضوع البيئة والذي استدعى تغطية مباشرة من كادر الجريدة المختص بالنسبة لهذا الجانب.

ونجد في هذا السياق ايضاً ان تغطية الموضوعات شملت شملت الفنون الصحفية كالأخبار والتحقيقات والأحاديث والتي تعتمد على الكادر

الصحفي في التغطية اما المقالات فكانت في الغالب تعتمد على المختصين بالشؤون البيئية والمسؤولين.

وخصصت التقارير لتغطية المصدر الدولي وأحياناً العربي حيث ان معظم التقارير كانت دولية أي تتحدث عن شؤون البيئة دولياً وهنا جاء المصدر الدولي بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (330) وبنسبة مئوية (32.10٪) وحسب مساحة بلغ (12398سم) وبنسبة مئوية (33.34٪).

قد استعانت الجريدة بالمصدر العربي بدرجة اقل من المصادر السابقة حيث جاء المصدر العربي بالمرتبة الثالثة – وهذا يعد مأخذاً على الجريدة حين ان المشاكل البيئية في الدول العربية تتخذ طابعاً مشتركاً بين جميع هذه الدول لذا كان لابد ان تعتمد الجريدة بشكل اوسع على المصدر العربي في طرح الموضوعات البيئية ذات الطابع المشترك مثل زيادة نسبة الفقر والتصحر ونقص المياه والبطالة وازدياد الكثافة السكانية الغير منظمة .

ثالثاً. فئات الصور التي استخدمتها جريدة الاهرام اليومي المصرية مع موضوعات البيئة :

انواع الصور	اعداد التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
*الصور التوضيحية	286	٪46.27	1
*الصور العامة	154	٪24.92	2
الصور الشخصية	132	21.36	3
الصور الكاريكيترية	29	٪4.69	4
الجداول والاحصاءات	17	٪2.76	5
المجموع	618	٪100	

ويتضح من الجدول رقم (14) ان التوضيحية قد احتلت المرتبة الاولى بتكرار بلغ (286) صورة وبنسبة مئوية هي (٪46.27) وهذا يعني ان الجريدة اعتمدت على الصور التوضيحية لاعطاء الموضوع الرئيسي الذي تمت

- الصور التوضيحية: أي الصور الموضوعية التي توضح طبيعة الحدث الذي تغطيه الجريدة وهو صور تابعة من المضمون وترتبط به.
- الصور العامة: أي الصور التي تعبر عن البيئة بشكل عام ولاتعبر بالضرورة عن الحدث البيئي الذي ترافقه الصور بل الهدف لأغراض جمالية وكمالية.

تغطيته قدرة اكبر على الشرح والتفسير وفي الوقت نفسه اعطاء أهمية اوسع وتقديم افكار اكثر تطوراً للقارئ تساهم في زيادة استيعابه لما يقرأ من موضوع.

ورغم اعداد الصور التوضيحية التي استخدمتها الجريدة ولكن ما يؤخذ على الجريدة عدم اعتماد هذا النوع من الصور في كل ما تنشره من موضوعات بيئية وهذا ما لم نلاحظه حيث نشرت الجريدة عدداً من الصور العامة بلغت (154) صورة كانت نسبتها المئوية (24.92٪) وهذه الصور وان استخدمت لاغراض اكمال الشكل النهائي والكمالي للموضوع ولكنها لم تكن قريبة من مضمون الحدث الرئيسي الذي يتحدث عنه الموضوع بل ارتبطت الصور بالبيئة بشكل عام وهذا الاسلوب اعتمدته الجريدة في العديد من الموضوعات البيئية التي رافقتها الصور.

وجاءت الصور الشخصية بالمرتبة الثالثة بتكرار (132) صورة وبنسبة مئوية بلغت (21.36٪) وهنا اعتمدت الجريدة على هذا النوع من الصور مع بعض الفنون الصحفية مثل الحديث والندوة للتعريف بالشخصيات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في الحدث التي يتضمنه

الموضوع ولم تحمل الصور الشخصية هذه أية ابعاد تفسيرية أو تحليلية تخدم الموضوع الرئيسي عدا كونها تمثل بعداً دعائياً للشخص ذاته أو الجهة التي يمثلها.

واحتلت الصور الكاريكاتيرية المرتبة الرابعة بتكرار (29) صورة وبنسبة مئوية بلغت (4.69٪) وقد عبرت هذه الصور عن المشاكل والاحداث والظواهر البيئية بطريقة ساخرة تعكس الواقع المتناقض مع ما يرد من اخبار ونشاطات وفعاليات تصب باتجاه خدمة البيئة محلياً وعربياً ودولياً وبين حقيقة الواقع البيئي تجاه هذه الاخبار والنشاطات والفعاليات، وقد استخدمت هذه الصور بشكل مكثف مع التعليق والتحقيق ورسائل القراء .

اما الجداول والاحصاءات فكانت رغم قلة اعدادها ذات فائدة كبيرة لفهم اباد مضمون الموضوع البيئي خاصة عند الحديث عن مشاكل خطيرة مثل التلوث أو العلاقة بين ارتفاع مستوى التنمية في بلد ما لتحسين الاداء البيئي للمواطن أو تأثير مستوى الفقر على البيئة .. والى غير ذلك من الموضوعات التي تشكل الارقام فيها جانباً تفسيرياً وتوضيحياً يسهم في فهم الموضوع أو المشكلة بشكل اوسع، وقد بلغت تكرارات الجداول

والاحصاءات (17) والنسبة المئوية بلغت (2.76٪) واحتلت بذلك المرتبة الخامسة.

رابعا. فئات العناوين التي استخدمتها جريدة الاهرام اليومي المصرية مع الموضوعات البيئية

جدول رقم (15) يوضح انواع العناوين للموضوعات البيئية والتكرار ونسبتها المئوية والمرتبة

انواع العنوان	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
عنوان رئيسي	1028	٪61.96	1
عنوان فرعي	631	٪38.04	2
المجموع	1659	٪100	

يتضح من الجدول ان الجريدة استخدمت العناوين الرئيسية بتكرار بلغ (1028) ونسبة مئوية هي (٪61.96) في حين ان العناوين الفرعية بلغت تكراراتها (631) عنواناً وبنسبة مئوية بلغت (٪38.04).

ومن خلال ملاحظتنا لهذه الاعداد من العناوين التي استخدمتها جريدة الاهرام اليومي وجدنا ان استخدام العناوين الفرعية تركز مع بعض

انواع الفنون الصحفية مثل التحقيق والحديث والندوة وبنسب متفاوتة وهذا يعني ان الجريدة تستخدم العناوين الفرعية مع الموضوعات التي تتعدد فيها المحاور المطروحة لتوضيحها واعطاءها أهمية اكبر. ولعل عدم استخدام العناوين الفرعية مع الخبر يرجع الى تركيز الجريدة عند تحرير الخبر تحديداً على الجانب الاخباري دون الحاجة الى التوضيح والتفسير الذي ركزت عليه الجريدة مع فنون صحفية اخرى .

خامساً. المساحة التي استخدمتها الجريدة مع الموضوعات البيئية التي نشرت خلال فترة الدراسة

جدول رقم (16) يوضح حساب المساحة والنسبة المئوية والمرتبة للموضوعات البيئية

الموضوع	المساحة / سم2	النسبة المئوية	المرتبة
البيئة والتلوث	8434سم2	٪22.67	1
البيئة والتنمية	6466سم2	٪17.38	2
البيئة والسكان	5705سم2	٪15.34	3
البيئة والنشاط	5242سم2	٪14.10	4

الحكومة والاهلي			
البيئة والنشاطات الدولية	3344سم2	%8.91	5
البيئة والصحة	20586سم2	%6.95	6
البيئة والعلم	2455سم2	%6.60	7
البيئة والمياه	1527سم2	%4.11	8
البيئة والمجتمع	869سم2	%2.33	9
البيئة والدين	567سم2	%1.03	10
المجموع	37195سم2	%100	

سادسا. فئات الفن الصحفي الذي استخدمتها جريدة الاهرام اليومي المصرية للموضوعات البيئية :

جدول رقم (17) يوضح اهم الفنون الصحفية للموضوعات البيئية والتكرار والنسبة المئوية وحساب المساحة والنسبة المئوية لها والمرتبة :

الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	المساحة سم2	المنسبة المئوية	المرتبة
الخبر	219	٪21.31	10157سم2	٪27.32	1
التحقيق	173	٪16.83	10066سم2	٪27.06	2
المقال	129	٪12.55	6274سم2	٪16.86	3
الحديث	119	٪11.58	3649سم2	٪9.82	4
التقرير	112	٪10.89	2343سم2	٪6.29	5
التعليق	100	٪9.73	2133سم2	٪5.73	6
الندوة	94	٪9.15	1422سم2	٪3.82	7
رسائل القراء	82	٪7.96	1151سم2	٪7.10	8
المجموع	1028	٪100	37195سم2	٪100	

ويتضح لنا من الجدول ان جريدة الاهرام اليومي المصرية قد استخدمت اغلب الصنوف الصحفية المعروفة لخدمة التغطية الإعلامية لموضوعات البيئة فاستخدمت الخبر – التعليق – المقال – الحديث – التقرير – التعليق – الندوة – رسائل القراء .

ولاحظنا ان هناك نسباً متفاوتة في طبيعة استخدام هذه الفنون الصحفية حيث التركيز الاوسع على فن الخبر الصحفي والذي احتل المرتبة الاولى بتكرار بلغ (219) خبراً بيئياً وبنسبة مئوية بلغت (21.31٪) اما المساحة هذه الاخبار فكانت (10157سم2) وبنسبة مئوية هي (27.32٪).

وجاء التحقيق بالمرتبة الثانية وبتكرار بلغ (173) تحقيقاً وبنسبة مئوية بلغت (16.83٪) وبمساحة (10066سم2) وبنسبة مئوية بلغت (27.06٪)، وقد استخدم التحقيق لتغطية الموضوعات البيئية ذات المحاور المتعددة والتي تحتاج الى التوضيح والتفسير والى اللقاء بأكثر من شخصية لكن ما يؤخذ على اغلب التحقيقات البيئية التي قامت بنشرها الجريدة تجاهل مضمون التحقيق بالمعلومات الرقمية والتعبيرية التي تدعم الفكرة المقدمة .

اما المقال فجاء في المرتبة الثالثة بتكرار (129) مقالاً وبنسبة مئوية بلغت (12.55٪) واحتل مساحة بلغت (6247سم2) وبنسبة مئوية هي (16.86٪) وقد اعتمدت الجريدة بشكل كبير على المقالات التي يكتبها المختصون بشؤون البيئة أو المسؤولون في دوائر ووزارات الدولة وجزء مهم من هذه المقالات كانت بأقلام مختصين بشؤون البيئة من الدول الغربية أو من العاملين في المنظمات الدولية المعنية بالبيئة. ونجد استخدام فن المقال بالتكرار المذكور سابقاً وباقلام الفئات التي ذكرت يعد نقطة ايجابية لصالح الجريدة من حيث التطرق الى الجوانب الغير مفهومة في المشاكل والظواهر البيئية وتوضيحها في المقال، ولكن يؤخذ على هذه المقالات تركيزها الكبير على الجانب الدولي لمشاكل وقضايا البيئة على حساب العديد من المشاكل التي تعاني منها البيئة محلياً وعربياً .

وفي المرتبة الرابعة جاء فن الحديث بتكرار (119) حديثاً وبنسبة مئوية بلغت (11.58٪) وبمساحة وصلت الى (3649سم2) وبنسبة مئوية هي (9.82٪) واستخدمت الجريدة هذا الفن بشكل موسع لتغطية الشؤون المحلية البيئية حيث ركزت الاحاديث الصحفية على لقاءات مع المسؤولين أو

معيين بالبيئة سواء كانوا شخصيات رسمية ام غير رسمية وهنا نجد ان هنالك جهداً واضحاً للكادر الصحفي في الجريدة لتغطية الموضوع البيئي باستخدام فن الحديث الصحفي.

واحتل التقرير المرتبة الخامسة بتكرار بلغ (112) تقريراً بلغت نسبتها المئوية (10.89٪) اما المساحة فكانت (2343سم2) ونسبة مئوية هي (6.29٪) وكانت معظم التقارير ذات طابع اولي كان التركيز فيها على مشاكل البيئة العالمية وخاصة في قارة اسيا وافريقيا.

وجاء التعليق بالمرتبة السادسة بتكرار بلغ (100) تعليقاً كانت نسبته المئوية (9.73٪) وبمساحة (2133سم2) وبنسبة مئوية هي (5.73٪) وتم استخدام التعليق مع طرح المشاكل أو الظواهر البيئية في مصر ودول العالم مع اعطاء الجانب المحلي اهتماماً اوسع خاصة وان التعليق يستخدم لتوضيح حقيقة ما يجري على ارض الواقع ويعد متناقضاً مع التصريحات والدعوات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالبيئة . ونجد الندوة في المرتبة السابعة بتكرار بلغ (94) وبنسبة مئوية هي (9.15٪) وحساب مساحة بلغ (1422سم2) وبنسبة مئوية هي (3.82٪) وكانت نسبة كبيرة من الندوات التي نشرت عنها

الجريدة هي ندوات دولية تتعلق بالبيئة مع نسبة بسيطة من الندوات التي عقدت في مصر أو الدول العربية والمهتمة بالبيئة. وجاءت رسائل القراء بالمرتبة الثامنة والاخيرة بتكرار بلغ (82) ونسبة مئوية هي (7.96٪) وحساب مساحة بلغ (1151سم2) ونسبة مئوية هي (3.10٪) وشملت رسائل القراء تقديم الاراء والمقترحات تتعلق بالشؤون البيئية المحلية .

سابعا. فئات الوظيفة للموضوعات البيئية التي نشرتها جريدة الاهرام اليومي المصرية

جدول رقم (18) يوضح فئات الوظيفة للموضوعات البيئية واعداد التكرار والنسبة المئوية والمرتبة :

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الإعلام والاخبار	657	٪63.92	1
التثقيف والتوعية البيئية	334	٪32.49	2
المشتركة	37	٪3.59	3
المجموع	1028	٪100	

يلاحظ من الجدول ان جريدة الاهرام اليومي المصرية قد قد وظفت الإعلام والاخبار في تغطيتها للموضوعات البيئية التي نشرتها بتكرار بلغ (657) موضوعاً تضمن هذه الوظيفة وكانت النسبة المئوية (63.92٪) وهذا يعني اهتمام الجريدة الواسع بالجانب الاخباري للموضوع البيئي الذي يسعى الى تعريف الجمهور وإعلامه بالاحداث والتطورات البيئية دون تقديم التوضيح والشرح بالشكل الذي يتناسب مع أهمية الحدث أو طبيعته أو تأثيراتها حيث كان التركيز على ضخ اكبر كمية ممكنة من المعلومات والمعطيات حول شؤون البيئة وهذا ما نلاحظه من خلال اعتماد الجريدة على الفنون الصحفية التي تعتمد على الجانب الاخباري في تحريرها مثل الخبر والحديث أو التقرير .

وجاءت وظيفة التثقيف بالمرتبة الثانية بتكرار (334) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (32.49٪) حيث نجد ان هذه الاعداد وان كانت تبدو مناسبة فهي غير كافية لجعل المفاهيم والقضايا البيئية واضحة للجميع من فئات الجمهور حيث يحتاج القارئ مع الاخبار التي يتابعها حول البيئة الى التوضيح والتفسير لكل الأمور التي تكون بحاجة لذلك لان القارئ العادي

لديه قاعدة معلومات بيئية متواضعة وليس مختصاً بالشأن البيئي لذا يجب مراعاة هذه الناحية وهذا ما لم تفعله الجريدة.

واحتلت الوظيفة المشتركة المرتبة الثالثة والاخيرة بتكرار بلغ (37) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (3.59٪) وقد نشرت الجريدة هذا العدد من الموضوعات البيئية التي تضمنت وظيفة الإعلام والاخبار ووظيفة التثقيف والتوعية البيئية ونجد ان تحقيق الهدف من نشر الموضوعات البيئية لابد ان يتضمن تحقيق هذين الوظيفتين وكان من الافضل لو وسعت الجريدة من اعداد الموضوعات التي تحمل مفهوم الاخبار ومفهوم التوعية والثقافة والبيئة لتصل الى غاية تطوير الوعي البيئي العام بالبيئة لعموم افراد المجتمع.

ثامنا. فئات الجمهور الذي استهدفه الموضوع البيئة التي نشرتها جريدة الاهرام اليومي المصرية :

جدول رقم (19)يوضح فئات الجمهور واعداد التكرار للموضوعات الموجهة لهذه الفئات والنسبة المئوية لها والمرتبة :

الجمهور	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
المختصون	413	٪40.81	1
العام	350	٪34.05	2
المنظمات المعنية بالبيئة	111	٪10.79	3
المرأة	104	٪10.12	4
الشباب	50	٪4.86	5
المجموع	1028	٪100	

ويتضح لنا من الجدول ان فئة المختصين احتلت المرتبة الاولى بتكرار بلغ (414) موضوعاً موجهاً اليهم وبنسبة مئوية بلغت (٪40.18) وهذا يعني ان الجريدة تحرص على التوجه نحو تدعيم قاعدة معلومات ذات مستوى عالي بالشؤون البيئية وخاصة من الخبراء والاساتذة والباحثين، ويؤخذ على

الجريدة في هذا الجانب انها جريدة ليست متخصصة بل هي جريدة لكافة فئات المجتمع وطبقاته ونشر موضوعات بيئية ذات طبيعة علمية متخصصة تخاطب فئة محددة تقف حائلاً امام تطوير الوعي المعيشي العام لكافة فئات الجمهور وكان بالامكان تخصيص ملحق اسبوعي أو شهري متخصص بالبيئة .

ونجد في المرتبة الثانية فئة الجمهور العام بتكرار بلغ (350) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (34.05٪) ونجد ان هذا العدد وان كان يبدو كبيراً فهو بحاجة الى توسيع لخدمة هدف التوعية البيئية لعموم الجمهور المتابع للشؤون والقضايا البيئية.

وجاءت فئة المنظمات المعنية بالبيئة بالمرتبة الثالثة بتكرار (111) موضوعاً وبنسبة مئوية بلغت (10.79٪) والتوجه نحو هذه المنظمات يعد نقطة ايجابية لصالح الجريدة وذلك نابع من الوعي بأهمية نشاط هذه المنظمات ودورها في نشر الثقافة والتوعية البيئية خاصة عندما يدعم هذا النشاط بالتوجيهات الرسمية الساعية لذات الهدف، وقد لا حظنا ان الموضوع التي نشرت وكانت موجهة لهذه الفئة كانت تركز على نشاطاتها وفعالياتها تجاه

والمقترحات التي تقدم لتطوير مجالات ونطاق عملها في ضوء الظروف الحالية والمستقبلية .

ونجد في المرتبة الرابعة فئة المرأة بتكرار بلغ (104) موضوعاً وبنسبة مئوية هي (10.12٪) وهذا يدل على اهتمام الجريدة وادراكها لأهمية دور المرأة المساهم في رفع مستوى النوعية الجماهيرية نحو البيئة وخاصة على مستوى الاسرة أو المدرسة، وركزت اغلب الموضوعات الموجهة للمرأة على الجوانب الصحية في التعامل مع البيئة والتربية البيئية السليمة والمساهمة في التوعية البيئية عبر الاسهام في المنظمات الاهلية المعنية بالبيئة وغير ذلك من المجالات.

واخيراً نجد فئة الشباب بالمرتبة الخامسة بتكرار بلغ (50) موضوعاً موجهاً اليهم وبنسبة مئوية كانت (4.86٪) وهنا نلاحظ انه لابد من توسيع اهتمام الجريدة لهذه الفئة لدورها الفعال في تنشيط الفعاليات والاعمال التي تصب في صالح خدمة البيئة والمحافظة عليها حيث ان هذه الموضوعات التي تشملها الجريدة ركزت على الجانب الدعائي والإعلامي لنشاط المنظمات الشبابية المعينة بالبيئة وبشكل مكثف.

الخاتمة

بظهور الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها، وانتشار الكوارث وحوادث التلوث البيئي، وحاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية وشغف الإطلاع ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي الآنية عليهم، وحب استشراف المستقبل فيما يتعلق بتأثير التلوث على البيئة، والبيئة الطبيعية، والتغيرات المناخية في العالم بسبب التلوث، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد والحالة الاجتماعية ...الخ، ظهر مصطلح الإعلام البيئي وأخذ هذا المصطلح بالتطور المتواتر في التعريف والمفهوم والاستخدام منذ سبعينات القرن الماضي، فبعدما كان نقلاً للخبر البيئي والإثارة الصحفية، لمزيد من المبيعات، أصبح له سياسات وخطط ووظف لتحقيق أهداف مختلفة وكما للإعلام بمفهومة الحديث " الإعلام التنموي" والذي يساعد الناس على تكوين رأي صائب في مضمون الواقع، أصبح الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة والمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية (الصحيحة) بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية

المستدامة، وتنوير المستهدفين لتكوين رأي صائب في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة، في حال عدم تسيسها وتوجيهها لخدمة أغراض أخرى.

وكما أن الرسالة الإعلامية المبثوثة تساعد في بناء أو فهم الظروف المحيطة وتحدث تأثير في المستقبل ويتوقع استجابة معينه منه بعمل أو شعور بشعور معين، فإن الرسالة الإعلامية البيئية لها نفس الخصائص التأثيرية، وتكمن الخطورة فيها بمن يوجه الخطاب الإعلامي البيئي؟ حيث قد تأتي بمردود عكسي أو تنحرف الرسالة الإعلامية البيئية عن مسارها الأصلي والمراد بها في غياب الإعلامي المتخصص في المجال البيئي، أو قد يترك تأطير القضية البيئية ضمن سياسات دولية أو إقليمية في إطار العولمة حيث (تنطوي العولمة على حبس انتقائي للحرية على صعيد العالم في منظور اكتساب المعرفة، حيث لا تتاح المعرفة المفيدة بيسر لطالبيها مع تقوية البلدان المصنعة لأسوار حماية الملكية الفكرية ولإنتاجها المعرفي) كما جاء نصاً في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004؛ وهنا يبرز الدور الأساسي للإعلامي المتخصص وللأجهزة المسؤولة

عن الشأن البيئي في إيضاح المصطلح والمعلومة البيئية وتوجيه الخطاب الإعلامي البيئي.

واهتمام ومساهمة واستثمار القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني في أنشطة التوعية والإعلام البيئي بشكل خاص تحتاج إلى مزيد من التحفيز ومنح فرص اكبر، فبالرغم من وجود مشكلة توجيه الخطاب الإعلامي على مستوى الوطن العربي بغياب الصحفي البيئي المتخصص بشكل عام، إلا أن مشكلة ندرة الوسيلة الإعلامية غير الرسمية المتخصصة التي يمكن الاعتماد عليها في مجال البيئة في الوطن العربي هي مشكلة حقيقية، فلا يوجد تقريباً استثمار أهلي خاص في مجال التوعية البيئية عبر امتداد الساحة العربية سوى في قناة فضائية بيئية واحدة متخصصة في البيئة والأرصاد، ومجلة بيئية واحدة تهتم بشؤون البيئة والتنمية، مع وجود صفحات أسبوعية أو شهرية بيئية في بعض الصحف اليومية إلا أنها في حال وجود مناسبات أو دعايات يتم تقليص محتواها أو في بعض الأوقات تلغى بالكلية. ولا اقصد المساهمة والاستثمار في مجال الإعلام البيئي الحيوي والفيزيائي للبيئة فقط، بل كل الأنشطة التفاعلية والاقتصادية والسياسية لانعكاس ذلك على فهم وإدراك اللعبة البيئية الدولية ومساراتها،

دعماً لمسيرة التنمية بالوطن العربي للارتباط الوثيق والمباشر للنشاطات التنموية للقطاعين الحكومي والخاص بالبيئة والتنمية المستدامة.

ان تبني القضية البيئية التنموية في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات المعنية بالصحافة تأتي في العادة من قناعات صانعي ومتخذي القرار، المبنية أساساً على التوعية البيئية السليمة وبعد النظر والإدراك بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية والدينية؛ حيث تأتي قضية تبني المؤسسات الإعلامية للقضية البيئية ومتطلبات التنمية المستدامة كرسالة إعلامية واجبه تقتضيها المصلحة العامة، كأحد أهم ركائز الإعلام البيئي التنموي (إن صح التعبير)؛ ويأتي التخلي عنها لتحقيق مكاسب ومنافع وقتيه مادية من خلال عوائد الإعلان المباشر أو المقال المدفوع كأهم معوقات التوعية والإعلام البيئي السليم، خاصة في أهم وسائل الاتصال الجماهيري (الصحافة)؛ كأن يسعى بعض مريدي الربح السريع للترويج عن مشاريع غير محسوبة العواقب البيئية والالتفاف حول نتائج دراسات التقييم البيئي بالإعلان عن الجدوى الاقتصادية والعائد المادي المتوقع لمشاريعهم من خلال الإعلانات المغرية بمبالغ طائلة لدى وسائل الإعلام باشتراط أدبي (غير مكتوب عادة) أنه في حال أوضحت هذه الوسيلة

الإعلامية أو سمحت لأي من أقلامها أو كميراتها إظهار أي نقد لتدمير الموارد والمكونات البيئية للبيئة المحيطة أو توضيح للأضرار المستقبلية لهذه المشاريع سواء الأضرار البيئية أو الاقتصادية على المجتمع، فإن تلك المؤسسات الإعلامية سوف تفقد حصتها في الإعلان.

والإعلام البيئي هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية لا يجب أن ينفصل نشاطه الإعلامي البيئي في البرامج التي ينتجها ويستهدف بها النشء عن ما جاء في مناهج المراحل الدراسية للتعليم العام والتي تقدمها وزارات التربية والتعليم في مناهجها الدراسية الصفية أو النشاط ألاصفي للفئة المستهدفة؛ فبوجود هذا الترابط التربوي والإعلامي، يكون ترسيخ حقيقي للمفاهيم البيئية فيدرس الطالب المفهوم البيئي المعين ويراه في مجال التطبيق بوجوه مختلفة من خلال برامج وسائل الإعلام والمسلسلات والبرامج التفاعلية الموجهة لمرحلته العمرية كأفلام الكرتون وبرامج الأطفال وبرامج الأسرة وخلافه ...، حيث يستخدم خلال البرامج الإعلامية مخاطبة الجانب العقلي إضافة إلى الجانب الوجداني لدى الفئة المستهدفة من المتلقين وتسهم بذلك في تنمية الاتجاهات

الإيجابية نحو المحافظة على البيئة وتغيير المفاهيم والسلوكيات السلبية إلى مفاهيم وسلوكيات ايجابية تجاه البيئة ومكوناتها.

وفي اعتقادنا أن من أهم سياسات إنجاح وإحداث نقلة نوعية في العمل الإعلامي البيئي والتي تسهم في الرقي بثقافة البيئة والحفاظ عليها في المجتمعات العربية، وأحداث انعكاسات ايجابية في واقع عمل التوعية والإعلام البيئي هو السعي في تبني وانتهاج السياسات التالية من قبل الجهات البيئية الرسمية والجهات الإعلامية:

- الدعم والتشجيع الدائمين من قبل الإدارات البيئية للفنانين ولإعلاميين والصحفيين وتحفيزهم للإبداع في الطرح البيئي، وتوفير قواعد البيانات ومصادر للمعلومات البيئية وتعيين جهة مسئوله لديها ألقدره على إيصال المعلومة البيئية بشكل جيد مدعومة بالأرقام والبيانات.
- توعية شاغلي المناصب العليا الإعلامية بأهمية الدور الذي يقومون به للحفاظ على البيئة والمساهمة في استمرارية التنمية المستدامة بالوطن.
- التخطيط الإعلامي المسبق للأهداف المرجوة من الطرح الإعلامي البيئي لما يخدم المصالح العليا للوطن وبعيداً عن الإثارة غير المبررة.

- تبادل الخبرات المكتسبة في مجال التوعية والإعلام البيئي بين الجهات المسؤولة عن التوعية والإعلام البيئي في القطاعين الحكومي والخاص لصقل وتنمية مهارات القائمين على الإعلام البيئي.
- منح المجتمع وعلى جميع مستوياته الفرص في تحمل مسئوليته بالمشاركة في طرح رأيه البيئي عبر القنوات الإعلامية لتكون وسيلة إبداعية تفاعلية لنشر الوعي والثقافة البيئية.

التوصيات

ان الحاجة اليوم في ازدياد للتوعية البيئية في المجتمعات المعاصرة، والإعلام البيئي وهو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية لم يزل في تطور مستمر حتى أصبح أحد أدوات نشر وتعميم التنمية المستدامة المبنية على التناغم والترابط بين البيئة وسلامتها والتنمية الاجتماعية والصحة، التي لا غنى عنها في كافة المشاريع والبرامج التنموية. إلا أن الرسالة الإعلامية البيئية سيف ذو حدين قد تأتي بمردود عكسي أو تنحرف عن مسارها في حال غياب الإعلامي المتخصص في مجال البيئة وغياب التوجه العام للمصالح العليا في قضايا البيئة والتنمية المستدامة المعاصرة على المستوى العالمي، مما يجعل التخبط نصيب العديد من المحاولات الإعلامية للرقي بالوعي البيئي بتلك القضايا.

يجب الاهتمام بتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع وبرامج وأعمال الإعلام البيئي، وإدراج مواضيع وقضايا البيئية ضمن الأعمال والبرامج الإعلامية، وتشجيع المستثمرين على تضمين الأعمال والبرامج الإعلامية الموجهة للنشء على وجه الخصوص المواضيع البيئية المدرجة في مناهج التعليم العام للفئات العمرية المستهدفة بتلك البرامج.

منح المجتمع المدني ومؤسساته الفرصة للمشاركة في مسئولياتهم تجاه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي، مطلب أساس في العمل الاجتماعي لحماية وصون البيئة. كل ذلك يسهم بشكل كبير في رقي وعي المجتمع بأهمية سلامة بيئته والحفاظ عليها من الاستنزاف الغير مرشد وكل ما يتسبب في تلوثها أو يخل بمقوماتها الأساسية.

ونقترح مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تطوير العلاقة بين الحقائق البيئية ودور وسائل الإعلام كافة وفي مقدمتها الصحافة لصالح الفرد في المجتمع العربي:

- أهمية ربط المفاهيم البيئية التي تطرح في إطار الإعلام البيئي الموجه أساساً للنشىء كأفلام الكرتون وبرامج الأطفال وبرامج الأسرة والأفلام السينمائية، بما هو موجود في المنهج العام للتعليم من مواد ومفاهيم بيئية للفئات المستهدفة، بهدف ترسيخ وتعميق تلك المفاهيم لدى النشء.
- الطلب من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ومكتبه التنفيذي بإصدار نشرات تصور وتعكس وجهة نظر المجلس تجاه القضايا البيئية العالمية التي تهم الوطن العربي، وتفسير المفاهيم والمصطلحات البيئية

المستجدة على الساحة العالمية كمصطلح (account carbon) ونشرها ليسهل على المهتمين الوصول إليها وتفهم المقصود منها.

ان الأليات التي تعزز دور الإعلام البيئي في قضية الحفاظ على البيئة يجب أن تلامس وتخاطب كل الناس الذين من الممكن أن يتنامى لديهم الوعي البيئي من خلال عدة وسائل وأساليب أهمها:

1- ضرورة ايجاد إعلام بيئي متخصص يستند الى العلم والمعرفة والمعلومات، ويتطلب إيجاد المحرر الإعلامي المتخصص تخصصاً دقيقاً بالبيئة وجود مناهج دراسية للإعلام البيئي، سواء في الجامعات أم في دورات وورث عمل ترعاها وزارة البيئة او مجلس النواب او منظمات المجتمع المدني، كما بالامكان الإعلان عن جائزة سنوية للإعلاميين البيئيين عن أفضل أعمال في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي لتشجيع الإعلاميين على الخوض في هذا المجال.

2- الاسهام الإعلامي في إيجاد وعي وطني بيئي يجدد السلوك ويتعامل مع البيئة في مختلف القطاعات.

3- أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئية وبالإمكان الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وضرورة

المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من النقاشات والتوصيات التي تنتج عنها.

4- تعاون مراكز المعلومات البيئية لتزويد وسائل الإعلام المختلفة بالمعلومات الضرورية، فضلا عن اخر الدراسات والنشاطات الإقليمية والدولية والتعاون مع الجمعيات غير الحكومية ذات الصلة بالشأن البيئي ووضع خطة تعاون مشترك لمواكبة نشاطاتها خصوصاً تلك التي تتطلب حملات توعية للعمل الشعبي التطوعي والاهتمام بالبيئة المشيدة، كالآثار التاريخية والحضارية وغيرها مما ينبغي الحفاظ عليه في مجال التراث.

5- ضرورة وجود لجنة عليا للإعلام البيئي لرسم السياسات والخطط والبرامج وتنظيم حملات إعلامية بيئية للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية

لقد تنامى ادراك الدول والمنظمات والأفراد في الآونة الأخيرة بظاهرة تدهور البيئة وخاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الرئيسية التي باتت تتصدر الاهتمامات لدى العلماء والمتخصصين والمهتمين بالبيئة . فقد اصبح من الواضح أن مستقبل رفاهية الجنس البشري وأمنه فوق هذا الكوكب يتوقف

على تقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطة الإنسان التي نجمت عن التلوث البيئي الصناعي وغيرها وعدم السيطرة عليها، ولقد اصبحت العلاقة بين القضايا البيئية وإدارتها وبين الأمن الوطني والدولي أمرًا مسلمًا به كما يتزايد ادراك الحاجة إلى القيام بجهود مكثفة دولية واقليمية ومحلية وانسانية بشأن هذه القضايا البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول . وبمعنى آخر فأنه اصبح من الضروري النظر في كيفية تركيز الجهود وفي الطريقة المثلى لحماية البيئة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .. والمنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية المحلية والاقليمية والدولية باتت توجه جهودها واهتمامها في السنوات الأخيرة نحو حماية البيئة والمحافظة على التوازن البيئي.

وفي اطار معطيات هذه الجهود وما جرى طرحه في هذا البحث ، فأنني من خلال هذا البحث أرى أهمية طرح استراتيجية لمعالجة القضايا والمشكلات البيئية والمحافظة على صحة البيئة وحمايتها في المدن العربية ، ويمكن أن تركز هذه الاستراتيجية على ما يلي إلى جانب الأمور الجوهرية الأخرى:

1- التركيز على البيئة وبرامج حمايتها من قبل الإدارة الحضرية المعنية مع

الأخذ بنتائج الدراسات البيئية وخاصة تلك التي تركز على النواحي الإنسانية والمستويات البيئية المطلوبة.

2- اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية من خلال أجهزة التخطيط للحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات حسب الواقع للتخلص من النفايات ، مواقف وسائل النقل داخل المدن ، مواقع الحركة لتفادي الازدحام والاختناقات المرورية.

3- ايجاد نظم معلومات وبيانات حول التلوث البيئي .. وهذه ضرورية حتى يمكن تحليل الحوادث الناتجة عن المواد الكيمياوية والاشعاعات .. ونحوها على الحياة في المدن وخاصة الكبرى منها.

4- الاهتمام بأطراف المدن والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل والمتكامل للخدمات والمرافق المحلية وابتكار وسائل للتنسيق وانشاء قنوات اتصال مستمر بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئة والحضرية.
5- دعم برامج توعية المواطنين وحثهم على حماية بيئتهم والابتعاد عن السلبيات التي تؤدي إلى التلوث والسلوكيات الأخرى التي ينتج عنها التدهور البيئي.

6- ايجاد أجهزة متخصصة تعني بقضايا البيئة للتنسيق مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال البيئة في جميع المشروعات التنموية والصناعية والزراعية والتجارية والخدمية .. ونحوها.

7- اهمية وضع قوانين داخلية لحماية البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية والاقليمية المرتبطة بالتأثير على البيئة.

8- الاهتمام بالتقويم البيئي ودمج مشروعات البيئة في عمليات التنمية.

9- تدريب وتأهيل منسوبي المدن والبلديات تدريبًا حديثًا في مجال صحة البيئة وحمايتها.

10- اجراءات دراسات وبحوث متخصصة وتطبيقية في مجال صحة البيئة والتوازن البيئي .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول :

أولا : لتفعيل الدور التربوي للإعلام في نشر الوعي البيئي تتخذ الإجراءات الآتية :-

1. وضع خطة إعلامية تسعي لتحقيق نشر الوعي البيئي .

ومن الأهداف المقترحة للخطة الإعلامية :-

- إكساب الأفراد معلومات عن البيئة المحيطة بهم بأبعادها المختلفة.

- تكوين اتجاه لدى الأفراد نحو المشاركة الإيجابية في حل مشكلات البيئة.

- غرس القيم البيئية التربوية في عقول ونفوس أفراد المجتمع ، والتي تسهم في المشاركة الفعالة في الحفاظ علي البيئة ، وترشيد استهلاك مواردها.

- تشجيع أصحاب الأفكار والتجارب الناجحة في حل المشكلات البيئية.

- تكوين اتجاه نحو احترام التشريعات البيئية

المصادر

1-اتحاد اذاعات الدول العربية ، اتجاهات الاطفال نحو براجهم المقدمة ، من التلفزيون 1991 والراديو 1999 .

2-احمد زكي بدوي ، نعجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت : مكتبة لبنان ، 1997)

3-المجلس الاعلى للصحافة ، الصحافة الصفراء في مصر (القاهرة : مطابع اخبار اليوم ، 2009) .

4-د. احسان هندي ، قوانين المطبوعات والنشر في دول الخليج العربي ، ط1 (العين : مكتبة الامارات للخدمات الثقافية والفنية ، 1998)

5- د. ابراهيم أمام ، دراسات الفن الصحفي (القاهرة : مكتبة الانجلومصرية ،2007)

6- د. احمد ابراهيم ن ادارة المبيعات وحماية المستهلك (القاهرة : دار النهضة العربية ،2005) .

7- احمد بدر ، الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية ، ط1 (الكويت : دار القلم ،2005)

9- احمد ابو غانم ، العلاقات العامة والاعلان في الاردن (عمان : المطبعة الوطنية،2009)

10- د. احمد راشد ، الاعلان (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة ،1999)

11- د. انشراح الشال ، الإعلام الدولي عبر الاقمار الصناعية (القاهرة : دار الفكر

العربي،2007)

12- ابراهيم الداقوقي ، نظام الاذاعة العراقية ، حوليات الإعلام ، عدد (2) سنة 1982.

13- باسم حمودي ، من منادي الطبل صرعاته الحديثة WWW.albayan.com.ae 2001 p.4

14- د. بشير عباس العلاق وعلي محمد ربابعة ، الترويج والاعلان (عمان : دار البارودي للطباعة والنشر ، 1998)

15- تيسير ابو عرجة ، دراسات في الصحافة الإعلامية ، ط1 (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2000) .

16- معهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني ، ثورة في وسائل الاتصال (بغداد: مطبعة الاديب ،2006) .

17- جيهان العلكاوي ، حرية الفرد وحرية الصحافة (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ،2004).

18- جيهان رشتي ، نظم الاتصال ، الإعلام في الدول النامية (القاهرة : دار الفكر العربي ، دت)

19- جيهان رشتي ، الاسس العلمية لنظريات الإعلام ، ط2 (القاهرة : مطابع جامعة القاهرة ، 1978) .

20- حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية (بغداد : شركة التايمس للطبع ولنشر ،2004) .

21- حامد عبد السلام زهران ، التوجه والارشاد النفسي (القاهرة : عالم الكتب،2003) .

22- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، ط5 (القاهرة : عالم الكتب،2007) .

23- حسن ايوب ، السلوك الاجتماعي في الاسلام ، ط4 (الكويت : دار البحوث العلمية ،1999) .

24- حسن عماد مكاوي ، اخلاقيات العمل الصحفي ، دراسة مقارنة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1994) .

25- د. حسنين عبد القادر ، الراي العام والدعاية ، ط2 (القاهرة : دار النهضة العربية،2007) .

26 د. حميد جاعد الدليمي ، اساسيات البحث المنهجي ، ج1 (بغداد : شركة الحضارة للطباعة والنشر ، 2004) .

27 – د. حسنين عبد القادر ، الراي العام والدعاية وحرية الصحافة ، ط3 (القاهرة ، دار النهضة العربية) .

28- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، ط4 (القاهرة : عالم الكتب،2003) .

29- www.mcdrc.org.om

30- د. خليل صابات ، الاعلان : اسسه ، قواعده ، فنونه ، اخلاقياته (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية ،2004 ط3) .

31- د. صفوت العالم ، الاعلان الصحفي وتخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 2000) .

32- د. صليب بطرس ، ادارة الصحف (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2004) .

33 - د. صلاح الشنواني ، الادارة التسويقية الحديثة (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 2007) .

34- د. شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الوطنية ، ط2 (القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2007) .

35- د. سيد احمد عثمان ، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة ، دراسة نفسية تربوية (القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، 2000).

36- د. سليمان صالح ، الامبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد السابع ، 2000 .

سامي عبد العزيز ، الصحافة : مسؤولية وسلطة (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، 2003) .

37- د. سمير محمد حسين ، الاعلان (القاهرة : دار النهضة العربية ،2002 ط2) .

38- سلوى ابو سعيدة ، الصحافة في الاتحاد السوفيتي (القاهرة : دار الموقف العربي،د.ت) .

39- سعد لبيب ، دراسات في الفنون الاذاعية ، معهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني ، (بغداد : مطبعة الاديب ، 1999) .

40 -سعد عبد الرحمن ، الشباب وبرامج الاطفال (الكويت : وزارة الثقافة ، د ت) .

41- سعد لبيب ، العرب وانهيار البث التلفزيوني المباشر ، جهاز تلفزيون الخليج ، (الرياض : مطابع الشرق الاوسط ، 1990) .

42- د. سمير محمد حسن ، مداخل الاعلان (القاهرة : عالم الكتب ،2005 ط2).

43- سيد عبد الرؤوف ، اخلاقيات الإعلام والاعلان الطبي (القاهرة : جامعة القاهرة، 2003)

44- رشا الاطرش ، قوانين الإعلام كيف تكون الحياة بدونها ، www.alarabnew.com/alshaab/GIF/2002

45- زيدان عبد الباقي ، قواعد البحث العلمي ، ط2 (الرياض : المدينة للطباعة ، 2008) .

46- www.greenscreen.org/arabic .

47- طلعت الزهيري ، الاعلان بين العلم والتطبيق (القاهرة : دار المعارف بمصر ، 2007) .

48- طاهر موسى عطية، فن الاعلان وتخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة: دن، 2006) .

49 طلعت همام ، مائة سؤال عن العلاقات العامة والاعلان (عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع ، 2004) .

50- عدي سيد محمد رضا ، الاعلان في تلفزيون الامارات العربية المتحدة (الامارات :العين للنشر ،2008)

51- د. عبد الرحمن بدوي ، الاخلاق النظرية (القاهرة : وكالة المطبوعات ، 2005) .

52- د. عبد اللطيف حمزة ، ازمة الضمير الصحفي ، ط2 (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 2002) .

53- د. عصام سليمان موسى ، المدخل في الاتصال الجماهيري (اربد : مكتبة الكتاني للنشر والتوزيع ، 2003).

54- د. عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت :مطابع الرسالة : 2003ط2) .

55- د. عبد الرحمن عيسوي ، الاثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ،2007) .

56- د. عبد الله الطريقي ، علم الاتصال المعاصر ، ط2 (الرياض : مكتب العبيكان ، 2008).

57 - د. عبد الله حمزة ، الإعلام له تاريخه ومذاهبه ، ط1 (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1998) .

58- د. عبد اللطيف حمزة ، الإعلام والدعاية (بغداد: مكتبة بغداد ، 2004ط2).

59-- د. عبد الجبار منديل ، الاعلان بين النظرية والتطبيق (بغداد : مطبعة الارشاد ، 1998) .

60- غازي عوض الله ، التلفزون التجاري في الولايات المتحدة الامريكية ، (جدة : مؤسسة التهامة للنشر ،2006) .

61 – د. علي السلمي ، الاعلان ، ط1 (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 2005)

62- عبد الرحمن ادريس ، الاعلان والعلاقات العامة ، ط1 (القاهرة: د ن ، 2009).

63- فؤاد ابو حطب ، بحوث تقنين الاختبارات النفسية ، ط1 (القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2007) .

64- فاروق ابو زيد ، مدخل الى علم الصحافة ( )

65- فاروق ابو زيد ، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة : عالم الكتب ، 1998) .

66- كامل فرج ، تأثير وسائل الاتصال ، الاسس النفسية والاجتماعية ، ط1 (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2005) .

67 – د. ليلى عبد المجيد ، الصحافة في الوطن العربي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 1990) .

68- منى سعيد الحديدي وسلوى أمام ، الاعلان في التلفزيون المصري (القاهرة : دار الفكر العربي ، 987ذ) .

69- محمد ابراهيم الشافعي ، المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم (القاهرة : مطبعة الامة المحمدية ،1999).

70 جمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (القاهرة : دار المعارف ، 1978) .

71- محمد عبد الرحمن بيطار ، العقيدة والاخلاق واثرها في حياة الفرد والمجتمع (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 2007 .

72- د. محمود متولي ولطفي عبد القادر ، الإعلام وحرية المجتمع (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 2007) .

73 - د. محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية (القاهرة : مكتبة الخنجي ، 2007) .

74- د. مختار التهامي ، الإعلام والتحول الاشتراكي ، ط1 (القاهرة : دار المعارف بمصر ، 1966) .

75- محمد علي العويني ، الإعلام الخليجي : دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي ، ط1 (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 2009).

76- د. منى سعيد الحديدي ، الاعلان في الراديو والتلفزيون (القاهرة : دار الفكر العربي،1998) .

77- د. محمد وصادق بازرعة ، ادارة التسويق (القاهرة : دار النهضة العربية ،2001) .

78- د. محمد عماد الدين اسماعيل ، كيف نربي اطفالنا (القاهرة : دار النهضة العربية،2004) .

79- محمد عاطف ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، ط4 (القاهرة : دار المعارف،2006) .

80- محمد شفيق ، الإنسان والمجتمع (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1997) .

81- محمد سعيد فرج ، البناء الاجتماعي والشخصية (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1998) .

82- محمد حسن خير الدين ، الاصول العملية للاعلان (القاهرة : دار وهران للطباعة ، 2005)

83- د. منى الحديدي ، الاعلان (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ذ999) .

84- مجدي سمعان ، الاعلان التلفزيوني (القاهرة : مطابع الاهرام ، 999 1) .

85 مصطفى حجازي ، حصار الثقافة بين القنوات التلفزيونية والدعوة الاصولية (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، 1998)

86- د. محمد عبيد الحميد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام (جدة : ادارة الشروق،1999) .

87- د. محمد صادق بازرعة ، الاعلان (القاهرة : دار النهضة العربية ،2001)

Convention on Biological Diversity -88

www.biodiv.org

89- د. محمود عساف ، اصول الاعلان (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب،1997).

90- د. منصور فهمي ، ادارة الاعلان (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر ، 1998) .

91 محمد عوض ، مدخل الى فنون العمل التلفزيوني (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2002) .

he World Bank Group -92

.www.worldbank.org

93- محمد فريد الصحن ، الاعلان (بيروت : الدار الجامعية للنشر ،1998) .

94 -معهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني ، ثورة في عالم الاتصال (بغداد : مطبعة الاديب البغدادي ،2000) .

95 - ميشيل لارا لامبوس (محرر) ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، ترجمة ، د. احسان محمد الحسن واخرون (بغداد : دار الحكمة ، 2003) .

96- هويدا مصطفى / الاعلان في الانظمة الاذاعية المعاصرة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1999) .

97- ناطق خلوصي ، مقالات في التلفزيون ، الموسوعة الصغيرة ، العدد 382 (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 2000) .

-98www.assafir.com

99- www.gn4msnbc.com/env/index.asp?SID=335

100- Regional Water Demand Initiative- Canada
www.idrc.ca/ar/ev-57064-201-1-

101- ليلى عبد المجيد ، المعالجة الصحفية وقضايا التنمية ، المجلس الاعلى للصحافة ، 28 يونيو – 2009.

-102ustainable Development Networking Programme - Jordan
www.sdnp.jo

الفهرس

Inv:2162

Date:16/2/2016

اهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية

الصحف العربية

بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول





دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩٩١٤٦٣٣
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٢٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٢٦٢٠

هاتف :٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢
فاكس:٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٣٧٢

dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث

